توضيح المقاصد والمسالك
بشرح ألفية ابن مالك

للمرادي

المعروف بابن أم قاسم المتوفى عام ٧٤٩ هـ

المجلد الخامس

شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور

عبد الرحمن علي سليمان

أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر

وعميد كلية البنات الإسلامية بأسيوط سابقًا

الطبعة الأولى

١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

ملتزم الطبع والنشر

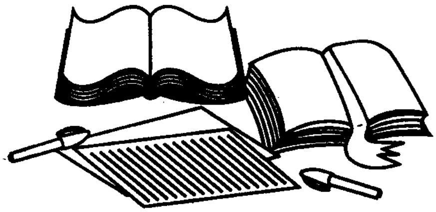
دار الفكر العربي

٩٤ شارع عباس العقاد - مدينة نصر - القاهرة

ت: ٢٧٥٢٩٨٤ - فاكس: ٢٧٥٢٧٣٥

www.darelfikrelarabi.com

INFO@darelfikrelarabi.com



التحقيق

الجزء الخامس

ويشتمل على:

التأنيث - المقصور والممدود - جمع التكسير - التصغير - النسب - الوقف - الإمالة - التصريف - فصل فى زيادة همزة الوصل.

●●●●●

التأنيث

علامةُ التأنيثِ تاءٌ أو ألِفْ

التذكير هو الأصل فلم يفتقر إلى علامة بخلاف التأنيث. وللتأنيث كما ذكر علامتان: التاء والألف، هذا مذهب سيبويه والجمهور، وذهب الكوفيون والزجاج إلى أن علامات التأنيث ثلاث: التاء والألف والهمزة فى حمراء ونحوه، وذهب بعضهم إلى أن الهمزة والألف قبلها معا علامتا التأنيث، ومذهب الجمهور أن الهمزة فى حمراء ونحوه بدل من الف التأنيث، وذلك أنهم لما أرادوا تأنيث ما آخره الف بألف التأنيث لم يمكنهم الجمع بين الفين فأبدلت المتطرفة همزة.

تنبيه:

إنما قال (تاء) ولم يقل هاء لأن مذهب البصريين أن التاء هى الأصل والهاء المبدلة فى الوقف فرعها وعكس الكوفيون: **وفِى أسَامٍ قَدَّرُوا التَّاكالكَتِفْ.**

يعنى: أن المؤنث بالتاء نوعان: نوع ظهرت فيه التاء ونوع قدرت فيه، فالأول ثلاثة أقسام: مؤنث المعنى نحو عائشة لا يذكر إلا ضرورة، ومذكر نحو حمزة، فهذا لا يؤنث إلا ضرورة كقوله(١):

أَبُوكَ خَلِيفَةٌ ولَدَتْه أُخْرى ....

وما ليس معناه مذكرا حقيقة ولا مؤنثا حقيقة نحو خشبة، فهذا يؤنث نظرا إلى لفظه نحو خشبة واحدة.

تنبيه:

هذا التقسيم إنما هو فيما يمتاز مذكره من مؤنثه، فإن لم يميز نحو «نملة»

---

(١) أنشده الفراء ـ وهو من الوافر ـ وتمامه: .... وأنت خليفة ذاك الكمال.

الإعراب: أبوك مبتدأ والكاف مضاف إليه، خليفة خبره، ولدته فعل ومفعول، أخرى فاعل. وأنت مبتدأ، خليفة خبره، ذاك مبتدأ، الكمال خبره.

الشاهد: قوله خليفة حيث أنثه.

أنث مطلقا، ولهـذا وهم من استدل على تأنيث نملة سلـيمان عليه أفـضل الصلاة والسلام بقوله تعالى. ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾[1].

وأما الثاني وهو ما تاؤه مقدرة فنحو كتف ويد وعين، ومأخذه السماع.

فإن قلت: ما الدليل على أن فيه تاء مقدرة؟

قلت: لرجوعها في التصغير نحو كتيفة ويدية وعيينة، ثم أشار إلى ما يعرف به التقدير بقوله:

وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ ... وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ

فالضمير نحـو «الكتف نهشتها» والرد في التصغير نحو «كـتيفة» ونحو ذلك كتأنيث خبـره أو نعته أو حاله أو عدده أو الإشارة إليه أو جمـعه على مثال يخص المؤنث، نحو هندات، أو يغلب فيه نحو عقاب وأعقب.

ثم اعلم أن التاء تأتي لفوائد كثيـرة لا حاجة هنا إلى ذكرها، فإن الناظم لم يتعرض هنا للتنبيه عليها، والغرض الأصلي من زيادتها الفرق بين المذكر والمؤنث، ويكثـر ذلك في الصفـات نحو ضـارب وضاربة، ويقل في الأسـماء نحـو رجل ورجلة، وقد اتسع في صـفات فلم تلحقهـا تاء الفرق وهي خمسـة: الأول فعول بمعنى فاعل نحو صبور وشكور وإليه أشار بقوله:

ولاَ تَلِي فَارِقَةٌ فَعُولا ... أَصْلاً ولاَ المِفْعَالَ والمِفْعِيلاَ

كَذَاكَ مِفْعَلٌ

أي: بمعنى فاعل؛ لأن بنية الفاعل أصل، وقال الشارح: لأنه أكثر من فعول بمعنى مفعول فهو أصل له، انتهى. واحتـرز بذلك عن فعول بمعنى مفعول لأنه قد تلحقه التاء نحو أكولة بمعنى مـأكولة وركوبة بمعنى مركوبة وحلوبة بمعنى محلوبة، وربما حذفوها فقالوا: ركوب وحلوب.

والثاني: مفعال نحو مكسال ومهذار ومذكار[2]

---

(١) من الآية ١٨ من سورة النمل.

(٢) مهذار: الـكثير الهذر، والهـذر: الكلام الذي لايعبأ به. ومذكـار : بمعنى ذكر، وإن لم يستعمل.

والثالث: مِفْعِيل نحو معطير ومنطيق[1]

والرابع: مفعل نحو مغشم[2]

تنبيهان:

الأول: فهم من قوله: (ولاَ تَلِى فَارِقَة) أنها قد تلى غير فارقة كقولهم: «ملولة وفروقة» فإن التاء فيهما للمبالغة، ولذلك تدخل فى المؤنث والمذكر.

الثانى: أشار بقوله:

وَمَا تَلِيْه تَا الفَرْقِ مِنْ ذِى فَشُذُوذٌ فِيْه

إلى أن تاء الفرق قد تلحق بعض هذه الأوزان شذوذا كقولهم: «عدو وعدوة» وميقان وميقانة ومسكين ومسكينة»[3]، وحكى عن بعض العرب «امرأة مسكين» على القياس.

والخامس: فعيل بمعنى مفعول نحو« قتيل وجريح» فتقول رأيت رجلا قتيلا وامرأة قتيلا، وإلى تقييده بمعنى مفعول أشار بقوله (كقتيل) واحترز من فعيل بمعنى فاعل نحو شريف وظريف، فإنه تلحقه التاء، وقد يشبه بالذى بمعنى مفعول فلا تلحقه كقوله: ﴿وَهِيَ رَمِيمٌ﴾[4].

وقوله: ..... إِنْ تَبِعْ مَوْصُوفَه غَالبًا التَّا تَمْتَنِعْ

شرط فى تجريد فعيل من التاء الفارقة، واحترز بذلك من أن يحذف موصوفه فتلحقه التاء نحو «رأيت قتيلا وقتيلة» فرارا من اللبس، قال فى التسهيل: ما لم يحذف موصوف فعيل فتلحقه.

تنبيه:

ذكر أبو حاتم أنه إذا جىء بما يبين أنه مؤنث لم تلحقه التاء لأمن اللبس نحو «رأيت قتيلا من النساء» قيل: وعلى هذا فإطلاق المصنف ليس بجيد.

---

(١) معطير: كثير التعطر.

(٢) المغشم: بغين وشين ـ وهو الذى لاينتهى عما يريده ويهواه لشجاعته.

(٣) ميقان: من اليقين ـ وهو عدم التردد، يقال: رجل ميقان أى: لا يسمع شيئا إلا أيقنه.

(٤) من الآية ٧٨ من سورة يس.

قلت: يمكن أن يحمل كلامه على أن المراد بقوله: ما لا لم يحذف موصوف فعيل، أن يستعمل استعمال الأسماء غير جار على موصوف ظاهر ولا منوى لدليل، فحينئذ تلحقه التاء نحو «رأيت قتيلة وأكيلة السبع» وقد أشار إلى هذا المعنى فى شرح الكافية.

وقوله (غالبا) إلى أنه قد تلحقه تاء الفرق حملا على الذى بمعنى فاعل، كقول العرب: صفة ذميمة، وخلة حميدة، فقد حمل كل منهما على الآخر.

ثم انتقل إلى ألف التأنيث فقال:

وألفُ التأنيثِ ذاتُ قَصْرِ وذاتُ مدٌ نحْو أُنثَى الغُرِّ

تقدم أن المقصورة أصل الممدودة وأنثى الغر غراء، ثم قال:

والاشْتِهَارُ فِى مبَانِى الأُولَى

يعنى بالأولى المقصورة، وذكر لها من الأبنية المشتهرة اثنى عشر بناء، وهى ضربان: ضرب يختص بها، وضرب يشركها فيه الممدودة، وسأنبه على ذلك إن شاء الله تعالى.

الأولى: فُعْلَى نحو أربى ـ للداهية ـ ولم ترد إلا اسما، وهو بناء مشترك، ومثال الممدودة خُشَشَاء ـ لعظم خلف الأذن ـ وعشراء.

الثانى: فُعْلَى وهو مختص بالمقصورة، ويكون اسما غير مصدر كبهمى[1] ومصدرا كرجعى وصفة كطُولى، وأما قولهم بهماة فشاذ، وقيل: جعلت الألف للتكثير أو للإلحاق على من يثبت بناء فعلل، وما رواه ابن الأعرابى من صرف دنيا شاذ.

الثالث: فَعَلَى ـ وهو مشترك، فمثال المقصور اسما بردى، وصفة كحيدى ومصدرا نحو مرطى[2].

(١) اسم لنبت ـ يطلق على الواحد والجمع ـ أو واحدته بهماة ـ يقال: أبهمت الأرض ـ أنبتت البهمى.

(٢) لنهر بدمشق، وحيدى: يقال حمار حيدى. أى يحيد عن ظله لنشاطه، ومرطى: مرطت الناقة: أى أسرعت.

ومثال الممدودة: قرماء وجنفاء - وهما موضعان - وابن دَأثَاء[١] - ولا يحفظ غيرها.

الرابع: إذا كان جمعا نحو جرحى أو مصدرا نحو: دعوى أو صفة نحو شبعى، فإن كان فعلى اسما لم يتعين كون ألفه للتأنيث، بل ألفه صالحة للتأنيث والإلحاق، ومما فيه وجهان أَرْطَى وعلْقى وتترى[٢].

الخامس: **فُعَالَى** - وهو مختص بالمقصورة نحو حبارى - لطائر - ولم يجئ صفة إلا جمعا نحو سكارى، وزعم الزبيدى: أنه جاء صفة مفردا، وحكى قولهم جمل عُلادَى[٣].

السادس: **فُعَّلَى** - وهو مختص بالمقصور نحو قولهم السُمَّهَى - للباطل.

السابع: **فِعَلَّى** - وهو مختص بالمقصورة نحو سبَطْرى ودفقَّى - وهما لضربين من المشى.

الثامن: **فِعْلَى** - وهو مختص بالمقصورة نحو ذكرى.

تنبيه:

أطلق فى قوله فِعلى وكان ينبغى أن يفصل كما فصل فى فَعْلَى؛ وذلك أن فِعلى - بكسر الفاء - إن كان مصدرا نحو ذكرى أو جمعا نحو حجلى أو ظربى[٤] ولا ثالث لهما فألفه للتأنيث، وإن لم يكن مصدرا ولا جمعا، لم يلزم كون ألفه للتأنيث، بل إن لم ينون فى التنكير فهى للتأنيث نحو ضِئزى - بالهمزة - وهى القسمة الجائرة، وإن نُوِّن فألفه للإلحاق نحو رجل كِيصَى - وهو المولع بالأكل وحده - وإن كان ينوَّن فى لغة ففى ألفه وجهان نحو ذفَرى والأكثر فى ذفرى منع الصرف.

---

(١) وهى الأمة.

(٢) الأرطى: شجر ينبت فى الرمل يدبغ به الأديم، والعلقى: نبت، والتترى: قال فى القاموس: جاءوا تترى، وينون.

(٣) علادى: أى : شديد.

(٤) حجلى. جمعا للحجل - بفتحتين - اسما لطائر - وظربى: جمعا لظربان - بفتح أوله وكسر ثانيه - وهى دويبة شبه الهرة منتنة الفسو.

التاسع: فعِّلَى ـ وهو مشترك، فالمقصورة نحو حِثِّيثَى وهِجِّيرى[1] ولم يجئ إلا مصدرا والممـدودة فِخِّيراء وخِصِّيصاء ومِكِّيناء[2] وهذه الثلاثة تمد وتقصر ولا رابع لها، والكسـائى يقيس على ما سمع من فـعيلاء فيـمد جميع البـاب، وغيره يقصره على السماع.

والعاشـر: فُعُلَّى ـ وهو مختص بـالمقصورة نحو «كفـرى» وهو وعاء الطلع بفتح الفـاء وضمهـا، وحكى الفراء سلحـفاة[3] وظاهره أن ألف سلحفـاة ليست للتأنيث إلا أن تجعل شاذا مثل بهماة، وحكى فى التسهيل سلحفاء ـ بالمد ـ وحكاه ابن القطاع[4]، فعلى هذا يكون من الأبنية المشتركة.

الحادى عشر: فُعَّيلى ـ وهو مشترك، فـالمقصورة نحو خُلَّيطى[5] والممدودة نحو قولهم هو عالم بدخيلائه ـ أى بباطن أمره ـ ولا يحفظ غيره.

الثانى عـشر: فُـعَّالى ـ وهو مخـتص بالمقصورة نحو شُـقَّارى ـ وهو نبت ـ

وقوله: **واعز لغير هذه استنْدَارَا.**

يعنى أن ما لم يذكره هنا من أبنية ألف التأنيث المقصورة مستندر، وفيه نظر.

ثم شـرع فى ذكر أبنيـة الممدودة مـقتـصـرا على الأوزان المشتـهرة كـما فـعل فى المقصورة، وجملة مـا ذكره سبعة عشر وزنا وهى أيضا ضـربان: مختص بالممدود ومشترك، ويتبين بالتفصيل:

الأول: فَعْلاء ـ كيف أتى،اسما كصحراء، أو مصدرا كرغباء[6] أو جمعا فى المعنى كطرفاء، أو صفة أنثى أفعل كحمراء أو غيره كديمة هطلاء [7] وهو قليل.

---

(١) حثيثى: مـصدر للـفعل: حث على الشىء ـ إذا حض عليـه، ولم يجئ إلا مـصدرا. وهجيرى: للعادة.

(٢) فخيراء: للفخر، وخصيصاء: للاختصاص، ومكيناء: للتمكن. (٣) دويبة معروفة.

(٤) هو على بن جعفر بن مـحمد بن عبدالله المعروف بالقطاع. قال ياقـوت: كان إمام وقته بمصر فى علم العربية، ولد فى العاشر من صفر سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة.

ومن مؤلفـاته: أبنية الأسماء وحـواشى الصحاح وغيـرهما، ومات فى صفـر سنة خمس عشرة وقيل: أربع عشرة وخمسمائة. ودفن بقرب ضريح الإمام الشافعى.

(٥) خليطى: للاختلاط. (٦) رغباء: مصدر رغب إليه إذا أراد ما عنده.

(٧) أو غيـره: أى: لغير أنثى أفعل. وديمـة هطلاء: الديمة: المطر الذى ليس فيـه رعد ولا برق، وهطلاء: متابعة المطر.

الثانى والثالث والرابع: أفعلاء - بفتح العين وكسرها وضمها - وإليه أشار بقوله: **أفعلاء مثلث العين**. ومثالها قولهم لليوم الرابع من أيام الأسبوع أربعاء وأربِعاء وأربُعاء - بفتح الباء وكسرها وضمها - وأفعلاء - بفتح العين مشترك، ومثال المقصورة قولهم: أجفلى - لدعوة الجماعة.

الخامس: فَعْلَلاءُ - وهو مشترك، فالممدودة عقرباء وحرملاء - لمكانين - ذكرهما سيبويه، والمقصورة فرتنى - اسم امرأة - وقرقرى اسم موضع - ولا يكون هذا الوزن إلا اسما مدا وقصرا.

السادس: فعالاء - وهو مختص بالممدودة ومثاله قصاصاء - وهو القصاص - حكاه ابن دريد - ولا يحفظ غيره.

السابع: فُعْلُلاء - نحو قعد القرفصاء ولم يجئ إلا اسما، وهو قليل، وحكى ابن القطاع أنه يقال: قعد القرفصى - بالقصر - فعلى هذا يكون مشتركا.

الثامن: فَاعُولاء - نحو عاشوراء، وهو مشترك، ومثال المقصورة بادولى - وهو اسم موضع.

التاسع: فَاعلاء - نحو قاصعاء[1] وهو مختص بالممدودة.

العاشر: فِعْلِياء - نحو كبرياء وهو مختص بالممدودة.

الحادى عشر: مَفْعولاء - نحو مشيوخاء - وهو جماعة الشيوخ - وهو مختص بالممدودة.

الثانى عشر: فَعالاء - نحو براساء، يقال: ما أدرى أى البراساء هو، أى: أى الناس هو، وقد أثبت ابن القطاع فعالى مقصورا فى ألفاظ: منها خَزَازَى - اسم جبل -، فعلى هذا يكون مشتركا.

الثالث عشر: فعِيلاء - نحو كثيراء، وهو مشترك. ومثال المقصورة كثيرى[2] أيضا.

الرابع عشر: فَعُولاء - نحو دبوقاء، وحروراء[3]، وجعله فى التسهيل من

(١) قاصعاء: لأحد بابى جحرة اليربوع. (٢) كثيرى: اسم البزر.

(٣) دبوقاء: اسم للعذرة. وحروراء: اسم لموضع تنسب إليه الحرورية. وهم طائفة من الخوارج.

الأبنية المختصة بألف التأنيث المقصورة، وإلى ذلك ذهب ابن عصفور وابن القطاع إلى إثبات فعولى، وأورد من ذلك «عبد سنوطى» اسم أو لقب، وحضورى - موضع - وديوقى - للعذرة - ودقوقى - قرية بالبحرين - وقطورى - قبيلة فى جرهم.

وفى شعر امرئ القيس(1): عُقَابُ تَنُوفى

وعلى هذا فهو مشترك، وهو الصحيح.

وقد أشار إلى هذه الأوزان الثلاثة بقوله: ومُطْلَقَ العَيْنِ فَعَالاَ.

ويعنى بالإطلاق أن يحركها بالفتح مع الألف وبالضم مع الواو وبالكسر مع الياء.

---

(1) جزء بيت من الطويل.

وتمامه: كأن دثارا حلقت بلبونه ... لا عقاب القواعل

اللغة: دثارا بكسر الدال - اسم رجل كان راعيا لامرئ القيس، وهو دثار بن فقعس بن طريف أحد بنى أسد، حلقت - بتضعيف اللام، ارتفعت، لبونه بفتح اللام - الإبل ذوات اللبن، عقاب - بضم العين طائر من الكواسر، تنوفى - بفتح التاء وضم النون - اسم موضع فى جبال طيئ، ورواه أبو سعيد تنوف مثل رسول، ورواه أبو عبيدة تنوفى - بكسر الفاء، ورواه أبو حاتم تنوفى - بفتح الفاء - بعدها ألف مقصورة، القواعل، موضع مما يلى تنوفى.

المعنى: وصف هذا الشاعر راعى إبله وقد أغار أعداؤه عليها فتفرقت وشردت، فهو يقول: كأن عقابا قد طارت بهذه الإبل فصعدت بها فوق جبل تنوفى فلا يقدر على الوصول إليها، لارتفاعه.

الإعراب: كأن حرف تشبيه ونصب دثارا اسم كأن منصوب بالفتحة حلقت فعل ماض والتاء للتأنيث بلبونه جار ومجرور متعلق بحلقت وضمير الغائب العائد إلى دثار مضاف إليه، عقاب فاعل حلقت تنوفى مضاف إليه، وجملة حلقت فى محل رفع خبر كأن، لا حرف عطف، عقاب معطوف على عقاب الأول القواعل مضاف إليه مجرور بالكسرة.

الشاهد: قوله تنوفى على وزن فعولى.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٣/٦٥٣ وفى باب عطف النسق، وابن هشام فى عطف النسق.

الخامس عشر: فَعَلاء - نحو جَنَفاء - اسم موضع - وهو مشترك كما تقدم فى أبنية المقصورة.

السادس عشر: فِعَلاء - نحو سِيَراء - وهو ثوب مخطط يعمل من القز، وهو مختص بالممدودة.

السابع عشر: فُعَلاء - نحو عُشَراء ونُفَساء[1] وهو مشترك كما تقدم فى المقصورة.

وقد أشار إلى هذه الثلاثة بقوله:

... وكَذا... ... ... مُطلقَ فاءِ فَعَلاءُ أخِذَا

والله أعلم.

(١) عشراء: للناقة المرضع.

المقصور والممدود

المقصور: هو الاسم الذى حرف إعرابه ألف لازمة.

والممدود: هو الذى حرف إعرابه همزة قبلها ألف زائدة.

وكلاهما مقيس ومسموع، وقد أشار إلى ضابط المقصور القياسى بقوله:

إذا اسمٌ استوجَبَ من قبل الطرَفْ   فَتْحًا وكانَ ذا نظيرٍ كالأَسَفْ

فَلِنَظِيرِهِ المُعَلُّ الآخِرِ   ثُبوتُ قصرٍ بقياسٍ ظاهرِ

اعلم أن القصر والمد لا يكونان إلا فى المعتل الآخر، فكل اسم معتل الآخر له نظير من الصحيح، يطرد فتح ما قبل آخره، فهو مقصور كقولك جَوِىَ جوًى، فإن نظيره من الصحيح أسف أسفا، وهو يطرد فتح ما قبل آخره، لأن فَعِلَ اللازم قياس مصدره فعَل.

فقوله: (إذا اسم) يعنى من الصحيح، وقوله: (وكان ذا نظير) يعنى من المعتل، وقوله: (كالأسف) مثال للصحيح الذى استوجب من قبل الطرف فتحا.

فإن قلت: قوله: (استوجب) ليس بجيد، لأنه يقتضى أن شرط ذلك أن يلزم فتحه فلا يكفى غلبة الفتح، وليس كذلك، بل هى كافية، قال فى التسهيل: كل المعتل الآخر فتح ما قبل آخر نظيره الصحيح لزوما أو غلبة فقصره مقيس. انتهى - فمثال ما فتح لزوما اسم مفعول ما زاد على الثلاثة، ومثال ما فتح غلبة مصدر فعل اللازم، فإنه قد جاء على فعالة نحو شكس شكاسة وعلى مفعول نحو صهب صهوبة، وعلى فعل نحو سكر سكرا.

قلت: معنى قوله: (استوجب) أنه استحق ذلك فى القياس فيشمل القسمين، ألا ترى أن مصدر فعل اللازم يتوجب فتح ما قبل آخره فى القياس، وإن كان السماع قد ورد فى بعضه بخلاف ذلك، والذى يوضح لك أن هذا معنى كلامه تمثيله بالأسف للمستوجب الفتح، وهذا واضح.

كَفِعَلْ وَفُعَلٍ فِى جَمْعِ مَا   كفِعْلَةٍ وفُعْلَة نَحْوُ الدُّمَى

هذان من أمثلة المقصور المقيس ففعل جمع فِعْلَة نحو مرية ومرى، وفعل

جمع فُعلة نحو دمية ودمى[1] وإنما وجب قصرهما لأن نظيرهما من الصحيح قِرب جمع قِربة، وقُرب جمع قُربة، ثم شرع فى بيان ضابط الممدود فقال:

وَمَا اسْتَحقَّ قَبْلَ آخرٍ ألفْ   فالمدُّ فِى نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرِفْ

يعنى أن الاسم الصحيح إذا استحق زيادة الألف قبل آخره، فإن نظيره المعتل واجب المد قياسًا، فالممدود المقيس إذا كـان معتل الآخر له نظير من الصحيح يطرد زيادة الألف قبل آخره، وقوله: (استحق) يعنى فى القياس سواء لزم ذلك كمصدر ما أوله همزة وصل كما سيذكر أو غلب ولم يلزم كمفعال صفة نحو مهداء[2] فإن نظيره من الصحيح مهذار، وقد جاء منه شيء على مفعل نحو مدعس[3] وقوله:

كَمَصْدَرِ الفعْلِ الذى قد بُدئا   بِهمْزٍ وَصْلٍ كارْعَوَى وكارْتأى

هذا مما يجب مـده قيـاساً، لأن نظيـره من الصـحيح تجب زيادة ألف قـبل آخره، فتقول ارعواء وارتياء ـ بالمد ـ لأن نظيرهما احمرار واقتدار، ثم قال:

والعَادِمُ النَّظِيْرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا   مَدٍّ بِنَقْلٍ كالحِجَا وكالحِذَا

يعنى أن ما كـان معتل الآخـر ولا نظير له من الصـحيح يطرد فتح مـا قبل آخره، أو زيادة ألف قبل آخره، فلا يؤخذ قصره ومده إلا من السماع.

فمن المقصـور سماعا: الحجـا ـ وهو العقل ـ ومن الممدود سمـاعا: الحذاء وهو النعل، وقد صنف الناس فى ذلك كتباً فلا نطول بكثرة الأمثلة.

تنبيه:

كلامه مـخصص كما قـيل مما تقدم ذكره من ألفى التأنيث. ثـم ختم الباب بالكلام على قصر الممدود ومد المقصور فقال:

وَقَصْرُ ذِى المَدِّ اضطراراً مُجْمَعُ   عَلَيْهِ والعَكْسُ بخُلْفٍ يَقَعُ

قـصر المـدود للضرورة يشـبه صـرف مالا يـنصرف، فلذلك أجـمع على جوازه، ومد المقـصور شبيـه بمنع ما يستحق الصـرف، فلذلك اختلف فيه فـمنعه

---

(١) الدُّمية ـ بـضم الدال ـ وهى الصورة من العاج ونحوه والصنم، والمراد بهـا هنا الصورة، وربما تستعار للذات الجميلة.

(٢) المهداء: المرأة الكثيرة الإهداء.   (٣) المدعس: الرمح الذى يطعن به.

جمهور البصريين مطلقا، وأجازه جمهور الكوفيين مطلقا، وفصَّل الفراء فأجاز مد مالا موجب لقصره كالغنى، ومنع مد ما له موجب قصر كسكرى، والظاهر جوازه لوروده، كقول العجاج[1].

والمرء يُبليه بِلاءَ السِّربالْ   تَعاقُبُ الإهْلالِ بعد الإهلالْ

وقول الآخر[2]:

يا لك من تَمْرٍ ومن شِيشَاءِ   يَنشَبُ فى المسْعَلِ واللَّهاءِ

فمد اللهاء - وهى مقصورة.

---

(١) البيت من السريع:
اللغة: (يبليه) من بلى الثوب يبلى إذا خلق ومعناه هنا يمتحنه (تعاقب الإهلال) أى: توارده، وهو من أهل الشهر إهلالا.
الإعراب: (المرء) مبتدأ، وخبره الجملة التى بعده وهى (يبليه) وهى جملة من الفعل والمفعول والفاعل هو قوله: (تعاقب) و(الإهلال) مضاف إليه (بلاء) منصوب على المصدرية و(السربال) مضاف إليه. والمعنى يبليه بلى كبلى السربال، وهو فى الحقيقة منصوب بنزع الخافض والجملة صفة للمصدر المحذوف (بعد) ظرف (الإهلال) مضاف إليه.
الشاهد: قوله (بلاء) حيث مد بلاء، وهو المقصور.
وإنما يصح الاستشهاد به إذا كان بكسر الباء وأما إذا فتحها فلا استشهاد.
مواضعه: ذكره الأشمونى ٣١٦٥٨، والمكودى ص١٦١.

(٢) قائله: قال العيني: قائله أعرابى من أهل البادية، ونسبه أبو عبدالله البكرى فى اللآلئ لأبى المقدام الراجز - وهو من الرجز المسدس.
اللغة: (شيشاء) - بشينين أولاهما مكسورة بينهما ياء - وهو الشيص - أى التمر الذى لم يشتد (ينشب) - بفتح الشين - يتعلق (المسعل) موضع السعال من الحلق (واللهاء) جمع لهاة كالحصى جمع حصاة مده للضرورة. واللهاة: لحمة مطبقة فى أقصى سقف الحنك.
وقبله   قد علمت أخت بنى السعلاء   وعلمت ذاك مع الجزاء
أن نعم مأكولا على الخواء
الإعراب: (يا) حرف نداء وقصد به هنا التنبيه (لك) جار ومجرور خبر لمبتدأ محذوف، أى: لك شيء من تمر (من) للبيان وقيل: من زائدة وتمر مبتدأ ولك خبره مقدما، وفى زيادة من فى الإثبات خلاف (ومن شيشاء) عطف عليه (ينشب) فعل مضارع والفاعل ضمير، والجملة فى محل الجر على الوصفية (فى المسعل) جار ومجرور (واللهاء) عطف عليه.
الشاهد: قوله (اللهاء) حيث مده للضرورة.
مواضعه: ذكره الأشمونى ٣١٦٥٩، وابن الناظم، وابن عقيل ٢١٣٢٩

وقال طرفة(١):

لها كَبِدٌ ملساءُ ذاتُ أَسِرَّةٍ وكشحانِ لم ينقصْ طواءَهُما الحبل

وممن وافق الكوفيين على جواز ذلك ابن ولاد وابن خروف، وزعما أن سيبويه استدل على جوازه في الشعر بقوله: وربما مدوا فقالوا منابير.

قال ابن ولاد: فزيادة الألف قبل آخر المقصور كزيادة هذه الياء، وأما قراءة طلحة ﴿يكاد سناء برقه﴾(٢) ـ بالمد ـ فشاذ إذ لم تثبت لغة، ويمكن أن يكون أراد العلو لا الضوء.

فإن قلت: حكى الإجماع على قصر الممدود، فليس كذلك، لأن مذهب الفراء منعه فيما له قياس يوجب مده نحو فعلاء أفعل.

قلت: هو مجمع على جوازه فى الجملة وإن وقع الخلاف فى بعض المواضع، والصحيح جوازه مطلقا.

ورد مذهب الفراء بقول الشاعر(٣):

وأنتِ لَوْ بَاكَرْتِ مَشْمُولَةً صَفْرَا كَلَوْنِ الفرسِ الأَشْقَرِ

---

(١) قائله: هو طرفة بن العبد البكرى ـ وهو من الطويل ـ.

اللغة: «كبد» أى: بطن ووسط. ومنه كبد القوس، وهو مقبضها «ملساء» وهو تأنيث أملس، وهو اللين، من الملاسة، وهو ضد الخشونة «أسرة» أراد بها الخطوط التى تكون على البطن، كما يكون فى الكف والجبهة واحدها سِرَر ـ بكسر السين وفتح الراء «كشحان» تثنية كشح، وهو مابين الخاصرة إلى الضلع الخَلْفى، وقال الأعلم: الكشحان ما انضمت عليه الأضلاع من الجنبين «لم ينقص طواءهما» أراد أنها خميصة البطن ليست بمفاضة، وأصل الحبل: الامتلاء.

الإعراب: «لها» جار ومجرور خبر مقدم «كبد» مبتدأ مؤخر «ملساء» صفة لكبد «ذات» صفة بعد صفة «أسرة» مضاف إليه «وكشحان» عطف على قوله كبد، أى ولها كشحان «لم» حرف نفى وجزم وقلب «ينقص» فعل مضارع مجزوم بلم «طواءهما» مفعول به ومضاف إليه «الحبل» فاعل ينقص.

الشاهد: قوله «طواءهما» حيث مد الطواء، والمعروف فيه القصر.

(٢) من الآية ٤٣ من سورة النور.

(٣) قائله: هو الأقيشر، واسمه المغيرة بن عبدالله ـ وهو من الطويل ـ

اللغة: «لو باكرت» لو بادرت وأسرعت «مشمولة» أراد بها الخمر، إذا كانت باردة الطعم «صفرا» ويروى صهباء «وأنت» وروى فقلت. =

كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا

تقدم حد المقصور والممدود، وإنما اقتصر عليهما لوضوح تثنية غيرهما وجمعه، قال فى شرح الكافية: إذا قصدت تثنية اسم ولم يكن مقصورا ولا ممدودا فتح آخره ووصل بإحدى العلامتين المذكورتين فى باب الإعراب.

آخِرَ مقْصورٍ تُثَنِّى اجْعَلْهُ يَا　　إنْ كَانَ عن ثَلاثَةٍ مرتَقِيَا

شمل الألف الرابعة نحو معطى والخامسة نحو منتمى والسادسة نحو مستدعى فتقول معطيان ومنتميان ومستدعيان بقلب الألف ياء فى جميع ذلك ولا نظر إلى أصلها، ثم قال:

كَذَا الَّذى اليا أَصْلُهُ نحوُ الفتَى　　والجامدُ الذى أُميلَ كَمَتَى

إذا وقعت ألف المقصور ثالثة فلها أربعة أقسام: منقلبة عن الياء نحو الفتى، ومنقلبة عن واو نحو العصا، وأصلية وهى إذا ومتى، والمراد بها: كل ألف فى حرف أو شبهه، ومجهولة الأصل نحو الددا ـ وهو اللهو ـ فإن ألفه لا يدرى هل هى عن ياء أو عن واو؟ لأن الألف فى الثلاثى المعرب لا تكون إلا منقلبة عن أحدهما.

فأما المنقلبة عن الياء فتنقلب فى التثنية ياء ردا إلى أصلها نحو قولك: فتيان وأما المنقلبة عن واو فتقلب واوا ردا إلى أصلها أيضا نحو قولك عصوان.

وأما الأصلية والمجهولة ففيها ثلاثة مذاهب: الأول: ـ وهو المشهور ـ أن يعتبر حالهما بالإمالة فإن أميلا ثنيا بالياء، نحو بلى ومتى فتقول بليان ومتيان، وإن لم يمالا فبالواو نحو على وإذا مسمى بهما علوان وإذوان وهذا مذهب سيبويه، وبه جزم هنا.

= الإعراب: «فقلت» فعل وفاعل، عطف على قوله تقول فى بيت سابق «لو» للشرط «باكرت» فعل وفاعل «مشمولة» مفعوله «صفرا» صفة لمشمولة «كلون» الكاف للتشبيه ولون مجرور بها «الفرس» مضاف إليه «الأشقر» صفة للفرس وجواب لو هو قوله: رحت وفى رجليك ـ فى بيت بعده.

الشاهد: قوله «صفرا» حيث قصرها وهى ممدودة.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٦٥٨.

والثانى: أن ألفهـما إن أميلت أو قلبت ياء فى موضع مـا ثنيت بالياء، وإلا فبالواو وهذا اختيار ابن عصـفور، وبه جزم فى الكافية. فعلى هذا يثنى على وإلى ولدى بالياء لانقلاب ألـفهن ياء مع الضمير، وعلى الأول يثـنيان بالواو، والقولان عن الأخفش.

والثالث: أن الألف الأصلية والمجهولة يقلبان ياء مطلقا.

تنبيهان:

الأول: قوله (جامد) يشمل الألفين، فإن الجامد هنا ما لم يعرف له اشتقاق وقد عبر بعضهم عن الأصلية بالمجهولة.

والثانى: مثل فى شـرح التسهيل المجـهولة بخسا ـ بمعنى فـرد ـ ولقا بمعنى ملقى لا يعبأ به، ونوزع فـى المثالين أما خسا فقـال فى المخصص يكتب فى الألف من خساء مهموزا، وأما لقى فنص ابن جنى على أن ألفه عن ياء وهو بمعنى مُلقى فهو فعل بمعنى مفعول، والمعنى أنه لخساسته وكونه تافها يلقاه كل أحد فلا يأخذه.

وقوله: **فى غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاواً الألفْ.**

الإشارة إلى الأنواع التى تقلب ألفها ياء وهى ما كانت ألفه رابعة فصاعدا أو ثالثة منقلبة عن ياء أو أصلـية أو مجهولة وأميلت، ومـا عدا ذلك تقلب ألفه واوا وهو نوعان: أحـدهما: ما ألفـه ثالثة منقلبـة عن واو. والآخر ما ألفـه أصلية أو مجهولة ولم تمل، وتقـدم تمثيل ذلك. وقوله: **وَأَوْلِهَا ما كَـان قَبْلُ قَد أُلفْ.** يعنى من العلامة المذكورة فى باب الإعراب، ثم انتقل إلى الممدود فقال: **وما كصحراء بواو ثُنِّيا.** يعنى أن ما كانت همزته للتأنيث فإذا ثنى تقلبـها واواً فتقول فى صحراء صحراوان وكذلك ما أشبهه، وقوله: **ونَحْوُ عِلْبَاء كسَاء وَحَيَاء بواو أو همز.** يعنى أن ما همزته للإلحـاق نحو علباء[1] أو منقلبةً عنً أَصلً نحـو كساء وحياء فـهمزة كساء عن واو وأصـله كساو، وهمزة حيـاء عن ياء وأصله حياى، فهـذان النوعان يجوز فى همزتهما وجـهان؛ قلبهما واواً وتصحيحهمـا، فتقول عن الأول علباوان كساوان وحياوان وعلى الثانى علباءان وكساءان وحياءان.

---

(١) العلباء: اسم لبعض أعصاب صفحة العنق.

فإن قلت: أى الوجهين أجود؟

قلت: ذكر المصنف وفاقًا لبعضهم أن قلب التى للإلحاق أولى من تصحيحها والمنقلبة عن أصل بالعكس. ونص سيبويه والأخفش على أن إقرار الهمزة فيهما أحسن إلا أن سيبويه ذكر أن القلب فى التى للإلحاق أكثر منه فى المنقلبة عن أصل، مع اشتراكهما فى القلة، وقوله: **وغير ما ذكر صَحِّحْ**

يعنى أن غير ما ذكر من أقسام الممدود تصحح همزته فى التثنية، ويعنى بذلك ما همزته أصلية نحو قَرَّاء ووضّاء، فإنه لم يبق من أقسام الممدود غيره، فتقول فيهما قرّاءان ووضّاءان[1].

والحاصل أن الممدود أربعة أقسام لأن همزته إما أصلية أو مبدلة من أصل أو مبدلة من ياء الإلحاق أو مبدلة من ألف التأنيث وقد عرفت أحكامها.

تنبيه:

قال الشارح: الممدود على أربعة أضرب: لأن همزته إما زائدة وإما أصلية والزائدة إما للتأنيث نحو حمراء وصحراء وإما للإلحاق كعلباء وقوباء[2]، والأصلية إما بدل نحو كساء ورداء وحياء، وإما غير بدل نحو قراء ووضاء. انتهى. وفيه تجوزٌ، لأن الهمزة فى حمراء ونحوه ليست زائدة للتأنيث، بل مبدلة من الألف الزائدة للتأنيث عند الجمهور وكذلك الهمزة فى علباء ونحوه إنما هى مبدلة من الياء الزائدة للإلحاق، وتسمية همزة كساء ونحوه أصلية إنما هو باعتبار ما نشأت عنه. وقوله: **ومَا شَذَّ على نقلٍ قُصِرْ**. يشير به إلى أن الذى يقاس عليه فى تثنية المقصور والممدود هو ما سبق ذكره، وما ورد بخلافه فهو شاذ لا يقاس عليه.

أما الذى شذ فى المقصور فثلاثة أشياء:

الأول: قولهم مِذْرَوان ـ وهما طرفا الألية ـ وقد يطلقان على جانب الرأس ونحوه ـ والقياس مِذْريان لأن ألفه رابعة، وعلة تصحيحه أنه لم يستعملها مثنى،

---

(١) القراء: الناسك. أى: المتعبد، والوضّاء: الوضىء. أى: الحسن الوجه.

(٢) القوباء: مرض جلدى معروف، يظهر على الجلد على شكل بقع بيضاء مستديرة صغيرة ثم تتسع.

قال أبو على: التالى لا يفرد ألبتة، وحكى أبو عبيد عن أبى عمرو مذرى مفردا، وحكى عن أبى عبيدة مذرى ومذريان على القياس.

والثانى: حذف ألف المقصور خامسة فصاعدا لقولهم خَوْزَلان وضَغْطَران فى خوزلى[1] وضغطرى ـ وهو الأحمق ـ ولا يقاس على ذلك خلافا للكوفيين.

والثالث: قول بعضهم رضيان فى رضى وقياسه رضوان، لأنه من ذوات الواو، وقاس الكسائى على ما ندر من ذلك، فأجاز تثنية نحو رضى وعلا من ذوات الواو المكسورة الأول والمضمومة بالياء.

وأما الذى شذ فى الممدود فخمسة أشياء:

الأول: إقرار همزة التأنيث كقولهم حمراءان.

والثانى: قلبها ياء نحو حمرايان. قال المصنف: وكلاهما نادر، انتهى. وحكى النحاس أن الكوفيين أجازوا فيها الإقرار، وحكى غيره أن قلبها ياء لغة فزارة.

والثالث: حذف الألف والهمزة من قاصعاء ونحوه، قالوا قاصعان، وقاس عليه الكوفيون.

والرابع: قلب همزة كساء ونحوه ياء، وفى التسهيل: ولا يقاس عليه خلافا للكسائى. انتهى، ونقله أبو زيد لغة عن فزارة.

والخامس: قلب الأصلية واواً، قال فى التسهيل: وربما قلبت الأصلية واواً. انتهى. وفى كلام بعضهم ما يقتضى أنه لم يسمع، وقال فى شرح التسهيل: والحاصل أن المقيس عليه قلب المبدلة من ألف التأنيث واواً وسلامة الأصلية وإجازة وجهين فى الملحقة مع ترجيح القلب، وإجازة وجهين فى المبدلة من أصل مع ترجيح السلامة، وما سوى ذلك يحفظ ولا يقاس عليه إلا عند الكسائى. وقد تبين ذلك.

واحْذِفْ مِنَ المَقْصُورِ فى جَمْعٍ عَلَى   حَدِّ المُثَنَّى مَا بِهِ تَكَمَّلا

(١) الخوزلى: مشية فيها تثاقل وتبختر.

الجمع الذى على حد المثنى هو الجمع المذكر السالم، فإذا جمع الاسم هذا الجمع وكان مقصورا حذف لالتقاء الساكنين وأبقيت الفتحة التى كانت قبل الألف لتشعر بالألف المحذوفة، فتقول جاء الأعلون ورأيت الأعلين، وقد أشار إلى إبقاء الفتحة، وعلة إبقائها بقوله:

والفتحَ أبْقِ مُشْعِراً بمَا حُذِفْ.

وقد فهم من إطلاقه أنه لا فرق فيما ألفه زائدة وما ألفه غير زائدة، وهذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فنقل عنهم أنهم أجازوا ضم ما قبل الياء مطلقًا، ونقله المصنف عنهم فى ذى الألف الزائدة نحو حبلى - مسمى به، قال فى شرح التسهيل: فإن كان أعجميًّا نحو عيسى أجازوا فيه الوجهين، لاحتمال الزيادة وعدمها.

تنبيه:

ظاهر كلامه فى التسهيل وشرحه أن الكوفيين يجزمون فى ذى الألف الزائدة بما ذكر من الضم والكسر، وقال فى شرح الكافية: وأجاز الكوفيون ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء فى المقصور الذى ألفه زائدة، فظاهره أنهم يجيزون الوجهين، وهو الظاهر من نقل غيره.

فإن قلت: لم يذكر هنا حكم غير المقصور إذا جمع على حد المثنى.

قلت: قد تقدم أول الباب الاعتذار عن اقتصاره هنا على المقصور والممدود، ولما كان حكم همزة الممدود فى جمع التصحيح كحكمها فى التثنية لم يعد ذكره فى الجمع إحالة على التثنية، وكان ينبغى أن ينبه على أن ياء المنقوص تحذف فى الجمع على حد المثنى، ويضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء فتقول (جاء القاضون ورأيت القاضين).

والحاصل أن حكم المجموع على حد المثنى فى الصحة والتغيير كحكم المثنى إلا المقصور والمنقوص، فإن آخرهما يحذف.

ثم انتقل إلى الجمع بالألف والتاء فقال:

وإنْ جَمَعْتَهُ بتاءٍ وألِفْ .....

فالألفَ اقلِبْ قلبَها فِى التَّثْنِيَهْ

الضمير فى قوله: (وإن جمعته) للمقصور ومعنى قوله (قلبها فى التثنية) أنها إن كانت رابعة فصاعداً قلبت ياء، وإن كانت ثالثة فعلى التفصيل المتقدم.

فإن قلت: ما حكم الممدود والمنقوص إذا جمعا بالألف والتاء؟ قلت: كحكمهما إذا ثنيا.

فالحاصل أن حكم المجموع بالألف والتاء كحكم المثنى مطلقا إلا فى حذف تاء التأنيث مما هى فيه، كما سيأتى.

فإن قلت: لم ذكر حكم المقصور إذا جمع بالألف والتاء ولم يذكر حكم الممدود وكلاهما موافق للتثنية، فكان حقه أن يترك ذكرهما استغناء بما تقدم فى التثنية أو يذكرهما إيضاحا؟

قلت: لما كان حكم الممدود فى جمعى التصحيح واحداً لم يذكره استغناء بذكره فى التثنية بخلاف المقصور فإنه خالف التثنية فى أحد الجمعين ووافقهما فى الآخر.

وقوله:

....وتاءَ ذِى التَّا ألزِمَنَّ تَنْحِيَهْ

يعنى أن تاء التأنيث تحذف عند تصحيح ما هى فيه، لئلا يجمع بين علامتى التأنيث، ويعامل الاسم بعد حذفها معاملة العارى منها فتقول فى مسلمة مسلمات، وإذا كان قبلها ألف قلبت على حد قلبها فى التثنية، فتقول فى فتاة فتيات، لأنها عن ياء، وفى قطاة قطوات، لأنها عن واو، وفى معطاة معطيات، لأنها رابعة، وإذا كان قبلها همزة تلى ألفا زائدة صححت إن كانت أصلية نحو قراءة وقراءات، وجاز فيها القلب والتصحيح إن كانت بدلا من أصل نحو نباءة فيقال: نباءات ونباوات كما يفعل فى التثنية.

والسَّالمَ العَينِ الثُّلاثِى اسمًا أنِلْ إتْباعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بما شُكِلْ
إنْ سَاكِنَ العَينِ مؤَنَّثًا بَدَا مُخْتَتَمًا بِالتَّاءِ أو مُجَرَّدَا

يعنى أن ما جمع بالألف والتاء وحاز الشروط المذكورة فى هذين البيتين تتبع عينه فاءه فى الحركة، فتفتح إن كانت الفاء مفتوحة وتضم إن كانت الفاء مضمومة وتكسر إن كانت الفاء مكسورة.

والشروط المذكورة خمسة وأنا أذكرها على ترتيبه:

الأول: أن يكون سالم العين، واحترز به من نوعين: أحدهما المشددة نحو جَنة وجِنة وجُنة[1] فليس فيه إلا التسكين. والآخر: ما عينه حرف علة، وهو ضربان: ضرب قبل حرف العلة فيه حركة تجانسه نحو تارة ودولة وديمة، فهذا يبقى على حاله، وذكر ابن الخباز في سورة الفتح ونسب إلى الوهم، وفي المصباح: هذيل تقول ديمات - بالفتح - في جميع الباب. وضرب قبل حرف العلة فيه فتحة نحو جَوْزة وبَيضة، وهذا فيه لغتان: لغة هذيل الإتباع، ولغة غيرهم الإسكان، وسيأتي ذكره عند إشارة الناظم إليه.

الثاني: أن يكون ثلاثيا، واحترز به من الرباعي نحو جيأل - علم للضبع فإنه يبقى على حاله.

الثالث: أن يكون اسما، واحترز به من الصفة نحو ضخمة وجِلْفة[2] وحلوة فليس فيها إلا التسكين.

الرابع: أن يكون ساكن العين، واحترز به من متحرك العين، نحو شجَرة ونبِقة وسمُرة فإنه لا يغير.

الخامس: أن يكون مؤنثا، واحترز به من المذكر نحو بكر، فإنه لا يجمع بالألف والتاء فلا يكون الإتباع المذكور، ولا يشترط أن يكون فيه تاء التأنيث، فلذلك سوى بين المختتم بتاء التأنيث والمجرد منها، فمثال المختتم بالتاء جفنة وسدرة وغرفة، ومثال المجرد منها دعد وهند وجُمْل، فإذا جمعت هذه المثل ونحوها بالألف والتاء تبعت عينها فاءها لجمعها للشروط المذكورة فتقول جفنات وسدرات وغرفات ودعدات وهندات وجملات.

تنبيه:

منع الفراء إتباع الكسرة إلا أن يسمع فيحفظ ولا يقاس عليه وحجته أن فعلات تتضمن فعلا وهو وزن أهمل إلا ما ندر كإبل، ورد بأنه أخف من فعل، فإن تصرف أدى إلى استعماله فلا ينبغي أن يجتنب.

---

(١) الجنة: بفتح الجيم - البستان، وبكسرها: الجنون والجن، وبضمها: الوقاية.

(٢) جلفة: بكسر الجيم - مؤنث جلف - وهو الرجل الجافي.

وقوله:

وَسَكِّنِ التَّالِيَ غيرَ الفتحِ أَوْ خَفِّفْهُ بالفتْحِ فكُلاًّ قَدْ رَوَوْا

يعنى أنه يجوز فى العين بعد الفاء المضمومة أو المكسورة وجهان مع الإتباع، وهما الإسكان والفتح، فاتضح بذلك أن فى نحو سدرة وهند من مكسور الفاء وجمل وغرفة من مضموم الفاء ثلاث لغات: الإتباع والإسكان والفتح. وأما نحو جفنة ودعد فلا يجوز فيه إلا الإتباع، ولا يسكن إلا فى الضرورة، وذكر فى التسهيل أنه يجوز فيه الإسكان اختيارا لأمرين: أحدهما اعتلال لامه نحو ظبيات والآخر: شبه الصفة نحو أهل وأهلات، ولم يستثن أكثرهم هذين النوعين، والأول حكاه ابن جنى عن قوم من العرب، فإذا صح النقل وجب قبوله.

تنبيهان:

الأول: أشار بقوله (فكلا قد رووا) إلى ثبوت هذه اللغات نقلا عن العرب خلافا لمن زعم أن الفتح فى نحو غرفات إنما هو على أنه جمع غرف، وردَّ بأن العدول إلى الفتح تخفيفا أسهل من ادعاء جمع الجمع، ورده السيرافى بقولهم (ثلاث غُرَفات) ـ بالفتح.

الثانى: مذهب أبى على والجماعة أن السكون فى نحو غرفات تخفيف عن الضم وليس على الأصل، واستدل أبو على بأن السكون لم يجئ فى المفتوح على الأصل إلا نادرا فى الشعر فلا يحمل عليه الشائع الكثير، وكذلك الفتح عندهم تخفيفا عن الضم، عدلوا عن الضم إليه، وذهب بعضهم إلى أن الفتح إتباع لما بعد، وأن التسكين تسليم للمجموع، واستدل بقول سيبويه: ومن العرب من يدع العين ساكنة، فهذا دليل على أنه سكون الأصل، وظاهر قوله (وسكن التالى الفتح أو خفّفه بالفتح) موافقة أبى على والجماعة:

وَمَنَعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَه.. وزُبْيَة.

يعنى أن العرب منعوا إتباع الكسرة فيما لامه واو، وإتباع الضمة فيما لامه ياء، لاستثقال الكسرة قبل الواو والضمة قبل الياء، ولا خلاف فى ذلك. وقوله:

وشذَّ كَسْرَ جِرْوَة

إشارة إلى قولهم جِروات ـ بكسر الراء ـ حكاه يونس وهو فى غاية الشذوذ، لما فيه من الكسر قبل الواو.

تنبيهات:

الأول: قد ظهر بهذا أن لإتباع الكسرة والضمة شرطًا آخر غير الشروط السابقة.

الثانى: فهم من كلامه جواز الإسكان والفتح فى نحو ذِرْوَة وزُبْيَة[1] إذ لم يتعرض لمنع غير الإتباع.

الثالث: فهم أيضًا من إطلاقه جواز اللغات الثلاث، فى نحو خطوة ولحية، ومنع بعض البصريين الإتباع فى نحو لحية، لأن فيه توالى الحركات مرتين قبل الياء، قال ابن عصفور: كما لم يحفلوا باجتماع ضمتين والواو، كذلك لم يحفلوا باجتماع كسرتين والياء.

ونَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيرُ مَا قَدَّمْتُه أَوْ لأُناسٍ انْتَمَى

يعنى أن ما ورد من هذا الباب مخالفًا لما تقدم فهو إما نادر، وإما ضرورة، وإما لغة قوم من العرب، فمن النادر قول بعُضهم كَهَلات ـ بالفتح[2] وقياسه الإسكان، لأنه صفة، ولا يقاس عليه، خلافا لقطرب، ومنه قول جميع العرب (عِيرَات) ـ بكسر العين وفتح الياء ـ جمع عير وهى الدابة التى يحمل عليها، والعير مؤنث، وذهب المبرد والزجاج إلى أنه (عَيرَات) بفتح العين، قال المبرد: جمع عَيْر ـ وهو الحمار، وقال الزجاج: جمع عيْر ـ الذى فى الكتف أو القدم[3]. وهو مؤنث، ومنه جروات كما تقدم.

---

(١) ذروة: بكسر الذال وضمها كما فى القاموس، وهو أعلى الشىء.
وزبية: بضم الزاى وسكون الباء وفتح الياء ـ وهى حفرة الأسد.

(٢) كهلات: جمع كهلة ـ وهى التى جاوزت ثلاثين سنة.

(٣) وهو العظم الناتئ فى وسط الكتف أو وسط القدم.

ومن الضرورة قوله[1]:

فتستريحَ النفسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا

وقياسه الفتح.

ومن المنتمى إلى قوم من العرب فتح العين المعتلة بعد الفاء المفتوحة نحو جوْزة وبيضة، فإنها لغة هذيل. قال شاعرهم[2]:

---

(١) قائله: لم أقف على اسم راجزه. ـ وهو من الرجز.
وقبله: عل صروف الدهر أو دولاتها تدلننا اللمة من لماتها.
اللغة: (عل) لغة فى لعل (الدولات) ـ بضم الدال ـ جمع دولة فى المال، وبالفتح فى الحرب، وقيل: هما واحد (تدلننا) من الإدالة. وهى الغلبة (اللمة) بالفتح ـ الشدة (زفراتها) ـ جمع زفرة ـ وهى الشدة.
الإعراب: (عل) حرف من الحروف المشبهة بالفعل (صروف) اسم لعل (الدهر) مضاف إليه (أو) حرف عطف (دولاتها) عطف عليها (تدلننا) جملة من الفعل والفاعل والمفعول خبر لعل (اللمة) ـ بالنصب ـ مفعول ثان لتدلننا (من لماتها) جار ومجرور فى محل نصب صفة لقوله (اللمة) تقديرها اللمة الكائنة من لماتها (فتستريح) ـ بالنصب ـ فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد الفاء (النفس) فاعل (من زفراتها) جار ومجرور متعلق بنستريح.
الشاهد: قوله (زفراتها) حيث سكن الفاء فيها لإقامة الوزن، والقياس: تحريكها.
مواضعه: ذكره الأشمونى ٦٦٨/٣، وابن الناظم، والسيوطى ص١٢٩، والمكودى ص١٦٤.

(٢) قائله: هو شاعر من هذيل يمدح جمله ـ وهو من الطويل.
وعجزه: رفيق بمسح المنكبين سبوح.
اللغة: (أخو بيضات) أى: صاحب بيضات وملازم لها وهو جمع بيضة (رائح) اسم فاعل من راح يروح رواحا، والرواح: السير وقت العشى، والمراد راجع إلى عشه (متأوب) اسم فاعل من تأوب ـ إذا جاء فى أول الليل (رفيق بمسح) عليم بتحريكهما فى السير (سبوح) حسن الجرى.
المعنى: يمدح الشاعر الهذلى جمله فيقول: إن جملى فى سرعة سيره كذكر النعام الذى له بيضات يحرص عليها. فهو يسعى ليلا ونهارا بسرعة ومهارة، ليصل إليها ويطمئن عليها.
الإعراب: (أخو) خبر لمبتدأ محذوف ـ أى: هو أخو (بيضات) مضاف إليه (رائح متأوب) صفتان لأخ وكذلك (رفيق وسبوح) ويجوز فى سبوح أن تجعل خبرا ثانيا للمبتدأ.
الشاهد: قوله (بيضات) حيث فتح العين إتباعا لحركة الفاء ـ والاسم ثلاثى معتل العين.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٦٦٨/٣، وابن هشام ٩١/٤، وابن الناظم، والمكودى ص١٦٤.

أَخُوَ بَيضاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبُ

وبلغتهم قـرئ ﴿ثلاث عورات لكم﴾[1] ومنه إسكان العين فى نحـو ظبية، لاعتلال لامه كما تقدم. والله أعلم.

(١) من الآية ٥٨ من سورة النور.

جمع التكسير

وهو الاسم الدال على أكثر من اثنين بتغيير ظاهر أو مقدر. وقسَّم المصنف التغيير إلى ستة أقسام، لأنه إما بزيادة نحو صِنْوٍ وصِنْوان(١) أو بنقص كتُخمة وتُخَم، أو تبديل شكلٍ نحو أَسَد وأُسْد، أو بزيادة وتبديل شكل نحو رجُل ورجال، أو بنقص وتبديل شكل نحو قَضِيب وقُضُب، أو بهن كغلام وغِلمان.

واعترض بأنه لا تحرير فيه، لأن صنوان من زيادة وتبديل شكل، وتخم من نقص وتبديل شكل، لأن الحركات التى فى الجمع غير الحركات التى فى المفرد.

والتغيير المقدر فى نحو فُلْك ودِلاص وهِجَان وشِمال ـ للخِلْقة(٢) قيل: ولم يرد غير هذه الأربعة.

قلت: وليس كذلك، بل ذكر فى شرح الكافية من ذلك قولهم (رجل عِفْتَان) ـ وهو القوى الجافى ـ (ورجال عفتان)، وحكى ابن سيده (ناقة كِنَاز) و(نوق كِنَاز)(٣) فتكون منها، ومذهب سيبويه أن فلكا وبابه جمع تكسير، فيقدر فى ذلك زوال حركات المفرد وتبدلها بحركات مشعرة بالجمع، ففلك إذا كان مفردا كقُفْل، وإذا كان جمعا كبُدْن، وكذلك تقول فى سائرها، ودعانا إلى ذلك أنهم قالوا فى تثنيته فلكان، فعلم أنهم لم يقصدوا به ما قصدوا بجُنُب ونحوه مما اشترك فيه الواحد وغيره، حين قالوا: هذا جنب، وهذان جنب، وهؤلاء جُنُب، فالفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجود التثنية وعدمها، وقال المصنف فى باب أمثلة الجمع من التسهيل: والأصح كونه ـ يعنى باب فلك ـ اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير.

فإن قلت: يرد على حد جمع التكسير نحو (جَفَنات، ومُصْطفَيْن) فإن واحده قد تغير للجمع.

---

(١) صنو وصنوان: إذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد فكل واحدة منهن صنو. والاثنان صنوان ـ بكسر النون ـ غير منون، والجمع صنوان بتحريك النون بحسب العامل منونة.

(٢) دلاص: أى: براق، يقال: للواحد والجمع من الدروع.
وهجان: يقال: للواحد والجمع من الإبل، والخلقة: أى الطبيعة.

(٣) كنار: أى: مكتنزة اللحم، ويستوى فيه المذكر والمؤنث.

قلت: ليست الجمعية مستفادة من فتح فاء جفنات وحذف ألف مصطفى، فإن تقدير السلامة فيها لا يخل بالجمعية.

وجمع التكسير على ضربين: ضرب للقلة وضرب للكثرة.

فمدلول جمع القلة بطريق الحقيقة من ثلاثة إلى عشرة، ومدلول جمع الكثرة بطريق الحقيقة ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له، وبدأ بأبنية القلة فقال:

أَفْعِلَةٌ أَفْعُلُ ثم فِعْلَهْ ثُمَّت أَفعالٌ جُموعُ قِلَّهْ

أمثلتها على الترتيب: أرغفة، أبحر، فتية، أجمال.

وقد فهم من هذا أن ما بقى من أبنية جمع التكسير فهو للكثرة، وليس من أبنية القلة فُعَل نحو ظُلَم، ولا فِعَل نحو نِعَم ولا فِعَلة نحو قِرَدة خلافا للفراء، ولا فَعَلة نحو بَرَرَة، خلافا لبعضهم، نقله عنه ابن الدهان، ولا أفعلاء نحو أصدقاء خلافا لأبى زيد الأنصارى، نقله عنه أبو زكريا التبريزى، والصحيح أن هذه كلها من جموع الكثرة.

تنبيهات:

الأول: ذهب ابن السراج إلى أن فِعْلة اسم جمع، لا جمع تكسير، وشُبهته أنه لم يطرد.

الثانى: يشارك أفعلة وأخواته فى الدلالة على القلة جمع التصحيح للمذكر والمؤنث، ونقل ابن إياز عن ابن خروف: أنه قال فى شرح الجمل: هو مشترك بينهما؛ وذلك لأنه مستعمل فيهما، والأصل الحقيقة، قال ابن إياز: واستضعفه بعض الأشياخ، لأن اللفظ إذا دار بين المجاز والاشتراك، كان المجاز راجحا.

الثالث: إذا قُرِنَ جمع القلة بأل التى للاستغراق، أو أضيف إلى ما يدل على الكثرة انصرف بذلك إلى الكثرة كما فى قوله تعالى: ﴿إِنَّ المسلمين والمسلمات﴾[1] وقد جمع الأمرين قول حسان[2]:

(١) من الآية ٣٥ من سورة الأحزاب.

(٢) قائله: هو حسان بن ثابت الأنصارى ـ وهو من الطويل ـ. =

لنا الجَفناتُ الغُرُّ يَلمعْنَ فى الضُّحَى   وأســيافَنا يقْـطُرن من نَجْدَة دمَا

وبَعْـضُ ذِى بكَــثْرٍ وَضْعًــا يَفِـى   كأرْجُلٍ والعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفِى

قد يستغنى بوضع مثال القلة عن مثال الكثرة، كقولهم فى رِجْل أرجُل، ولم يجمعوه على مثال كثرة، ونظيره عُنُق وأعناق، وفؤاد وأفئدة.

وقد يستغنى بوضع مـثال الكثرة عن مثال القلة كقـولهم فى صَفَاة صفى[1] ولم يجمعوه على مثال القلة، ونظيره قَلْب وقلوب ورجُل ورجال.

وقد يستغنى بأحـدهما عن الآخر فى الاستعمال لقـرينة مجازا نحو ﴿ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾[2] . واعلم أن للكلام على جمع التكسير طريقتين:

الأولى: وهى طريق سيبويه وأكثر النحويين، أن يتكلم على بنية المفرد فيقال مثلا فَعْل يجمع فى القلة على كذا وفى الكثرة على كذا.

والثانية: وهى طريق المصنف ـ أن يتـكلم على بنية الجمع فيقول مـثلا أفعل يطرد فى كذا ويحفظ فى كذا.

ولما شرع فى التفصيل على هذه الطريقة قال:

لِفعْلٍ اسمًا صحَّ عَيْنًا أفعُلُ   وللرُّباعىِّ اسمًا أيضًا يُجعَلُ

= اللغة: (الجفنـات) جمع جفنـة ـ وهى القصعـة (الغر) بضـم الغين ـ جمـع غراء وهى البيضـاء (يلمعن) من لمع إذا أضاء ومن للبيـان (من نجدة) أى: من شجاعـة وشدة (دما) واحد وضع موضع الجمع لأنه جنس.

الإعراب: (لنا) جار ومجرور خبر مقدم (الجفنات) مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة. (الغر) صفة للجفنات (يلمعن) جملة من الفعل والفاعل فى محل نصب حال من الجفنات (فى الضحى) جار ومجـرور، وروى: بالضحى فالباء ظرفية بمعنى فى (وأسـيافنا) أسياف مبتدأ ونا مضـاف إليه (يقطرن) جملة من الفعل والفاعل فى محل خبـر المبتدأ (من نجدة) جار ومجرور، ومن للبيان والتبعيض.

الشاهد: قوله (الجفنات) حـيث جمعت بالألف والتاء فى القلة، وأيضا أسـيافنا فإن المراد بها التكثير، وقال الركنى: القياس الجفان والسيوف.

مواضـعه: ذكره الأشـمونى ٣/٦٧١، والشاهد ٥٩٤ فى الخـزانة، وابن يعيش ٥/١٠، وسيبويه ٢/١٨١.

(١) صفاة: الصخرة الملساء.   (٢) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة.

يعنى أن أفعُلاً أحد جموع القلة يطرد فى نوعين من المفردات:

الأول: ما كـان على فَعْل بشـرطين أحدهـما: أن يكون اسمـا، وأن يكون صحيح العين.

فشمـل نحو فَلْس وكَفّ ودَلْو وظَبْى ووَجْه، فتـقول فى هذه: أَفْلُسٌ وأكفّ وأَدْلٍ وأظبٍ[1] وأوجهٌ.

واحتـرز بقوله (اسمـا) من الصفة، فـلا يجمع على أَفْعُل، وندر أعـبد فى عبد، لأنه صفة، وسهله غلبة الاسمية.

واحترز بقـوله (صح عينا) من معتل العين، فـلا يجمع على أفعل إلا نادرا كقولهم: أعين وأثوب.

والثانى: مـا كان رباعيـا، بأربعة شروط: أن يكون اسـما، وأن يكون بمدة ثالثة، وأن يكون مـؤنثا، وأن يكون بلا علامـة نحو (عَنَاق)[2] وذِراع، وعُقاب، ويمين، فتقول فيها: أعنُق، وأذرُع، وأعقُب، وأيمُن.

فإن كان صفة نحو شجاع، أو بلا مدة نحو خِنْصَر أو مذكرا نحو حمار، أو بعلامة التأنيث نحو سحابة لم يجمع على افعُل، وندر من المذكر طِحَالٌ وأطحُل، وغُراب وأغرُب، وعَتَاد وأعتُد، ونحوها.

وقد أشار إلى هذه الشروط بقوله:

إِنْ كان كالعنَاقِ والذِّراعِ فى   مدٍّ وتأنيثٍ وعَدِّ الأحرُفِ

تنبيهات:

الأول: فهم من تمثيله، أن حركة الأول لا يشـترط كونهـا فتحة أو غـيرها لتمثيله بالمفتوح والمكسور.

---

(١) أدل وأظب: أصلهما أدلو وأظبى فقلبت ضمـة اللام والباء كسرة والواو ياء وحذفت الياء الأصلية فى أظبى والمنقلبة فى أدلو على حد الحذف فى قاض وغاز.

(٢) العناق: أنثى المعز والجمع أعنق وعنوق.

الثاني: فهم من إطلاقه (فى مد) أن الألف وغيرها من أحرف المد فى ذلك سواء.

الثالث: فائدة قوله (وعد الأحرف) التنبيه على الشرط الرابع - وهو التعرى من العلامة - ولولا التنبيه على هذا لم يكن له فائدة، لأنه صرح أولا بالرباعى.

وغيرُ ما أفعُلُ فيه مطَّرِدْ   من الثلاثِى اسمًا بأفعالٍ يَرِدْ

يعنى أن أفعالا يطرد فى جمع اسم ثلاثى لم يطرد فيه أَفعُل، وهو فَعْل الصحيح العين، فاندرج فى ذلك فَعْل المعتل نحو ثوب وسيف، وغير فَعْل من أوزان الثلاثى، وهى فِعْل نحو حِزْب وأحزاب، وفُعْل نحو صُلْب وأصلاب[1] وفَعَل نحو جَمَل وأجمال، وفَعِل نحو وعِل وأوعال[2]، وفَعُل نحو عَضُد وأعضاد، وفُعُل عُنُق وأعناق، وفُعَل نحو رُطَب وأرطاب، وفِعِل نحو إبل وآبال، وفِعَل نحو ضِلَع وأضلاع.

وأما فَعْلِ الصحيح العين، وهو الذى يطرد فيه أفعل، فلا يجمع على أفعال إلا نادراً نحو فَرْخ وأفراخ، وزَنْد وأزناد[3]، وسمع من ذلك شىء كثير، حتى لو قيل: ذهب ذاهب إلى اقتياسه، لذهب مذهبًا حسنًا، وذهب الفراء إلى أنه ينقاس فيما فاؤه واو نحو وَهْم وأوهام، أو همزة نحو ألْف وآلاف ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس فيهما ولا فى غيرهما. وذكر فى شرح الكافية أن أفعالا أكثر من أَفعُل فى فَعْل الذى فاؤه واو نحو وقت وأوقات ووهم وأوهام، والمضاعف نحو عم وأعمام وجد وأجداد، وذكر أن جمع الذى فاؤه واو على أفعل شاذ نحو وجه وأوجه، وأن المضاعف لم يسمع فيه أفعل إلا نادراً.

قلت: وهذا يؤيد مذهب الفراء فيما فاؤه واو، بل يقتضى ألا يكون أفعل مطرداً فى هذين النوعين، وقد صرح فى التسهيل بمخالفة الفراء.

وغالبًا أغناهُمُ فِعْلانُ   فى فُعَل، كقولهم صِرْدَانُ

(١) الصلب - بضم الصاد - كل ظهر له فقار، والغليظ الشديد.

(٢) الوعل - بفتح الواو وكسر العين - التيس الجبلى.

(٣) الزند: العود الأعلى الذى يقدح به النار. والزندة - بالهاء - العود الأسفل. والزند: موصل طرف الذراع فى الكف.

يعنى: أن الغالب فى فُعَل أن يجمع على فِعْلان ـ بكسر الفاء ـ كقولهم فى صُرَد: صِرْدان، وفى نُغَز. نِغْزان[١]، وقد جاء بعضه على أفعال نحو رُطب وأرطاب وإليه أشار بقوله (غالبًا) ونص فى التسهيل على أن أفعالا فيه نادر.

قلت: فلا ينبغى أن يمثل به فيما يطرد فيه أفعال.

فى اسمٍ مذكرٍ رباعىٍّ بِمَدّ ثالثٍ أفعِلَةٌ عَنهُمُ اطَّرَدْ

يعنى أن أفعلة يطرد فى جمع اسم مذكر رباعى بمدة ثالثة نحو طعام وأطعمة، ورغيف وأرغفة، وعمود وأعمدة، وقال المهاباذى[٢]: وربما شذ شىء من هذا فلم يستعملوا فيه أفعلة قالوا كتاب وكتب ولم يقولوا أكتبة. واحترز بالاسم من الصفة وبالمذكر من المؤنث، وبالرباعى من الثلاثى وبالمدة الثالثة من العارى عنه، فلا يجمع شىء من ذلك على أفعلة، إلا ما ندر من قولهم شَحِيح وأشِحَّة ـ وهو صفة ـ وعُقاب وأعقِبة ـ وهو مؤنث ـ وإنما قياسه أفعل ـ وقدح وأقدحة ـ وهو ثلاثى ـ وجائز وأجوِزة ـ وليست مدته ثالثة ـ والجائز: الخشبة الممتدة فى أعلى السقف.

والزَمْهُ فى فَعَالٍ او فِعَالِ مُصَاحِبِى تَضعيف او إعلالِ

يعنى أن أفعل ملتزم فى جمع فعال ـ بفتح الفاء ـ وفعال ـ بكسرها ـ مضاعفين نحو بتات[٣] وأبتة وزمام وأزمة أو معتل اللام نحو قَبَاء وأقبية وإناء وآنية فإن قلت قد شذ قولهم: عِنَان وعُنُن، وحَجَاج وحُجُج[٤] وقالوا فى جمع سماء بمعنى المطر سُمِىٌّ، والقياس: اسمية، وهو مسموع أيضا، فكان ينبغى أن يقول: «والزمه فى غير شذوذ».

---

(١) النغز: طير كالعصفور أحمر اللون يسمى البلبل، والأنثى نغزة. والصرد: طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير.

(٢) هو أحمد بن عبدالله المهاباذى الضرير. قال ياقوت: من تلاميذ عبد القاهر الجرجانى، له شرح اللمع.

(٣) بتات: متاع البيت، وأبتة: أصله أبتتة فالتقى مثلان فنقلت حركة أولهما إلى الساكن قبله ثم أدغم أحد المثلين فى الآخر، وكذا يقال فى أزمة.

(٤) عِنان: بكسر العين ـ ما يقاد به الفرس، وبفتحها السحاب.
وحَجاج: بفتح الحاء وكسرها ـ العظم الذى ينبت عليه الحاجب.

قلت: وقد أشار إلى ذلك بعد بقوله: ما لَم يُضَاعَفْ فى الأعَمِّ ذُو الألِفْ. وسيأتى

فُعْلٌ لنحو أَحْمَرٍ وحَمْرَا

من أمثلة جمع الكثرة فُعْل، وهو مطرد فى أفعل فعلاء - صفتين متقابلتين نحو أحمر وحمراء فتقول فيهما حمر. ومنفردين لمانع فى الخلقة، نحو رجل أكمر - للعظيم الكمرة[1] وامرأة عفلاء[2] فتقول فيهما: كُمْر وعُفْل، فإن كانا منفردين لمانع فى الاستعمال خاصة نحو رجل آلى[3] وامرأة عجزاء[4] ولم يقولوا: رجل أعجز ولا امرأة ألياء فى أشهر اللغات؛ ففى اطراد فُعْل فى هذا النوع خلاف. ونص فى شرح الكافية على اطراده، وتبعه الشارح، ونص فى التسهيل على أن فُعْلا فيه محفوظ.

فإن قلت: فما المفهوم من كلامه هنا؟

قلت: موافقة شرح الكافية، لأنه أحال على التمثيل بأحمر وحمراء، فكل ما شابهه فى الوزن والوصف جمع جمعها، وإن خص كلامه بالمتقابلين لخصوصية المثال لم يستقم لخروج المنفردين لمانع، فتعين التعميم.

تنبيهان:

الأول: يجب كسر فاء هذا الجمع فيما عينه ياء نحو بيض لما سيذكر فى التصريف.

الثانى: يجوز فى الضرورة ضم عين هذا الجمع بثلاثة شروط: صحة عينه، وصحة كلامه، وعدم التضعيف، كقوله[5]:

.... وأنكرتنى ذوَاتُ الأعين النُّجُلِ

---

(١) مانع خلقى بأن تكون خلقة المذكر أو المؤنث غير قابلة للوصف.
والأكمر: العظيم الكمرة وهى حشفة الذكر.

(٢) عفلاء: العفل: شىء يجتمع فى قبل المرأة يشبه الأدرة للرجل - والأدرة: الخصية المنتفخة.

(٣) آلى: كبير الألية، والأصل أألى - بهمزتين ثانيتهما ساكنة، فقلبت الهمزة الثانية ألفا وكذا الياء لتحركها وانفتاح ماقبلها.

(٤) عجزاء: أى: كبيرة العجز.

(٥) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من البسيط -
وصدره: طوى الجديدان ما قد كنت أنشره.

وهو كثير، فإن اعتلت عينه نحو بيض وسود، أو لامه نحو عُمْى وعُشْو، أو كان مضاعفا نحو غُرّ جمع أغَرّ، لم يجز الضم

وفَعْلَةٌ جمعًا بنقلٍ يُدْرَى

هذا هو رابع جمع القلة، ولم يطرد فى شيء من الأبنية، بل هو محفوظ فى ستة أوزان: فَعيل نحو صَبِىّ وصِبية، وفعل نحو فَتَى وفتية، وفَعْل نحو شيْخ وشِيخة، وفُعَال نحو غُلام وغِلمة، وفَعال نحو غَزال وغزلة، وفِعَل نحو ثِنى وثِنية على وزن عِدى حكاه الفارسى، والثِّنى: هو الثانى فى السيادة. فإن قلتَ: فما فائدة قوله (وفعلة جمعًا) وقد علم بذكره أولا أنه جمع؟

قلت: التعريض بقول ابن السراج؛ ولذلك لم يقل مثل هذا فى غيره من جموع القلة، (إذ لا خلاف فيها)[1].

تنبيه:

لو قدم قوله (وفعلة جمعا بنقل يدرى) على قوله (فعل لنحو أحمر وحمرا) لتوالت جموع القلة.

وفُعُلٌ لاسمٍ رُباعىّ بمَدّ قد زِيدَ قبلَ لامٍ اعلالاً فَقَدْ

ما لم يُضاعَفْ فى الأعَمّ ذُو الألفْ ......

من أمثلة جمع الكثرة فعل، وهو مطرد فى اسم رباعى بمد قبل لامه صحيح اللام، فإن كانت مدته ياءً أو واواً ولم يشترط فيه غير ذلك نحو قضيب وقُضُب، وعمود وعُمُد. فإن كانت ألفًا اشترط فيه مع ذلك ألا يكون مضاعفًا نحو قَزَال وقُذُل[2] وحمار وحُمُر.

= اللغة: «الجديدان» الليل والنهار «الأعين» جمع عين «النجل» بضم النون جمع نجلاء من النجل وهو سعة شق العين. والرجل أنجل والعين نجلاء.

الإعراب: «طوى» فعل ماض «الجديدان» فاعل «ما» موصولة فى محل نصب مفعول «قد» حرف تحقيق «كنت» كان واسمها «أنشره» جملة فى محل نصب خبر كان. وجملة كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول «أنكرتنى» فعل ماض والتاء للتأنيث والنون للوقاية والياء مفعول «ذوات» فاعل «الأعين» مضاف إليه «النجل» صفة الأعين.

الشاهد: قوله «النجل» فإنه حرك الجيم للضرورة والقياس تسكينها.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٦٧٧، والسيوطى فى الهمع ٢/١٧٥.

(١) ب، جـ.

(٢) القذال: جماع مؤخر الرأس ـ ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية.

واحترز بالاسم من الصفة فإنها لا تجمع على فُعُل، وشذ فى وصف على فَعال نحو صَناع وصُنُع، وفعال نحو ناقة كِناز ونوق كُنُز، وذهب بعضهم إلى أنه قياس فيهما وبالرباعى من غيره، وشذ نحو رَهن ورهن ونَمِر ونُمُر قال(١):

فِيها عَيَايِيلُ أُسُودٍ ونُمُرْ

وقيل يجوز أن يكون قصره من نمور ضرورة. وبالمدة من العارى منها، وبصحة اللام من المعتلها نحو سقاء، فإنه لا يجمع على فُعُل، وسبب ذلك أنه لو جمع عليه لأدى إلى قلب الياء واواً فيصير إلى سُقُو، وقياسه حينئذ قلب الواو ياء والضمة كسرة فيصير إلى سُقِىّ، وهو بناء تنكبته العرب، وبعدم التضعيف فى ذى الألف عن نحو بتَات وزمام، فإن قياسه أفعلة، وأشار بقوله فى الأعم إلى شذوذ قولهم عِنان وعُنُن وحَجَاج وحُجُج، وفهم من تخصيص ذلك بذى الألف أن المضاعف من ذى الياء نحو سرير، وذى الواو نحو ذلول، يجمع على فعل نحو سرير وسرر وذلول وذُلُل.

تنبيهات:

الأول: لا فرق فى الاسم الرباعى الجامع للشروط بين أن يكون مذكراً كما مثل، أو مؤنثًا نحو أتان وأُتن، وقَلوص وقُلص(٢) فكلاهما يطرد فيه فُعُل.

---

(١) قائله: أنشده سيبويه لحكيم بن معية الربعى من تميم يصف فتاة نبتت فى موضع محفوف بالجبال والشجر - وهو من الرجز -.

وقبله: حفت بأطواد جبال وسمر فى أشب الغيطان ملتف الحظر.

اللغة: «حفت» أحيطت «بأطواد» جمع طود وأصله الجبل العالى، والمراد هنا الشديد الارتفاع «الحظر» الموضع الذى حوله شجر كالحظيرة «أشب» ملتف ومختلط «الغيطان»: جمع غوط وهى الأرض المطمئنة الواسعة «عيابيل» جمع عيل - واحد العيال والمراد أشبال السباع.

الإعراب: «فيها» جار ومجرور خبر مقدم والضمير عائد إلى الغيطان «عياييل» مبتدأ مؤخر «أسود» بدل من عياييل أو بيان لها. وروى بالجر على الإضافة، ويكون من إضافة الصفة إلى الموصوف.

الشاهد: قوله «نمر» جمع نمر على نمر والقياس: نمور.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى شرح الألفية ٤/١١٢. وابن يعيش ٥/١٨.

(٢) القلوص: بفتح القاف - الناقة الشابة.

الثانى: ما مدته ألف ثلاثة أقسام: مفتوح الأول، ومكسوره، ومضمومه.

أما الأول والثانى فَفُعُل فيهما مطرد، وتقدم تمثيلهما، وأما الثالث فظاهر إطلاقه هنا اطراد فُعُل فيه، وصرح بذلك فى شرح الكافية، فإنه مثل بقُراد وقُرِدُ، وكُراع وكُرُع فى المطرد، وتبعه الشارح، وذكر فى التسهيل أن فُعُلا نادر فى فُعال وهو الصحيح؛ فلا يقال فى غُراب غُرُب ولا فى عُقاب عُقُب.

وإذا قلنا باطراده فيشترط ألا يكون مضاعفا كما شرط ذلك فى أخويه.

الثالث: يجب فى غير الضرورة تسكين عين هذا الجمع إن كانت واواً نحو سِوار وسور، ومن ضمها فى الضرورة قوله(١):

أغَرُّ الثنايا أَحَمّ اللِّثَاتِ يحسنُّها سُوُكُ الإِسْحِلِ

قال الفراء: وربما قالوا عون كرسل، فعلوا ذلك فرقا بين العوان والعانة، أى بين جمعهما، والبصريون لايجيزون ضم هذه الواو إلا فى الشعر، ويجوز تسكين عينه إن لم تكن واوا نحو قُذْل وحُمْر فى قذل وحمر، وإن كانت ياء كسرت الفاء عند التسكين فتقول فى سيال سُيُل وسيل(٢) فإن كان مضاعفا لم يجز تسكينه، لما يؤدى إليه من إدغام، وندر قولهم ذُباب وذُبٌّ والأصل ذُبُب.

الرابع: اطرد عند تميم وبعض كلب فتح عين فعل المضاف تخفيفا فقيل فى الاسم فقط، فلا يصح فى ثياب جدد إلا الضم، وقيل: مطلقا فى الاسم

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله ـ وهو من المتقارب ـ

اللغة: «أغر» أبيض «الثنايا» جمع ثنية وهى الأسنان الأربعة التى يليها الرباعيات «أحم» من الحمة وهو لون بين الدهمة والكمتة «اللثات» جمع لثة، وهى اللحمة المركبة فيها الأسنان «يحسنها» يجملها «سوك» جمع سواك «الإسحل» بكسر الهمزة ـ شجر يتخذ منه المساويك.

الإعراب: «أغر» مرفوع على أنه خبر لمبتدأ محذوف أى: هو أغر «الثنايا» مضاف إليه «أحم» خبر بعد خبر «اللثات» مضاف إليه «يحسنها» فعل مضارع والهاء مفعوله «سوك» فاعل «الإسحل» مضاف إليه.

الشاهد: قوله «سوك» حيث ضم فيه الواو والقياس تسكينها.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٦٦٩/٣.

(٢) السيال: ضرب من الشجر له شوك.

والصفة، وإلى الأول ذهب ابن قتيبة وغيره من أئمة اللغة، واختاره ابن الصائغ، وإلى الثانى ذهب أبو الفتح والشلوبين.

الخامس: ذكر فى الكافية والتسهيل أن فُعُلا يطرد فى نوعين: أحدهما المتقدم، والآخر فُعُول بمعنى فاعل نحو صبور وصُبُر، فإن كان بمعنى مفعول لم يجمع على فُعُل نحو رَكوب، ولم يذكره هنا، فأوهم أنه غير مقيس، وليس كذلك.

وفُعَلٌ جمعًا لفُعلةٍ عُرِف ....

.... **ونحوِ كُبرى ...**

من أمثلة جمع الكثرة فُعَل، ويطرد فى نوعين:

الأول: فُعْلة ـ اسما نحو غُرفة وغُرَف، فإن كانت صفة نحو ضُحكة[1] لم يجمع على فُعَل.

الثانى: الفُعْلَى ـ أنثى الأفعل نحو الكُبرى والكبر، فإن لم تكن أنثى الأفعل نحو بُهمَى ورُجعَى لم يجمع على فُعَل.

تنبيهات:

الأول: قوله (ونحو) ـ بالجر معطوف على فاعله، أى ولنحو.

الثانى: فهم من تمثيله بكبرى أن مراده أنثى الأفعل، احترازا من غيرها كما سبق.

الثالث: أخل هنا باشتراط الاسمية من فُعْلة، وهو شرط كما تقدم فلو قال (فُعَل لفُعلة اسما عرف) لأجاد.

الرابع: اقتصر هنا وفى الكافية على هذين النوعين، أعنى فعلة اسما والفُعلَى أنثى الأفعل، وقال فى شرح الكافية بعد ذكرهما: وشذ فيما سوى ذلك، يعنى فُعَلا، وزاد فى التسهيل نوعا ثالثا وهو فُعُلَة ـ اسما نحو جُمُعة وجُمَع، فإن

---

(١) ضُحكة: بضم فسكون ـ وهو من يضحك منه كثيرا، وأما بضم ففتح فهو من يضحك كثيرا.

كان صفة نحو امرأة شُلُلة ـ وهى السريعة ـ لم يجمع على فُعَل. وتقدم رابع يطرد فيه فُعَل عند بعض تميم وكلب.

الخامس: اختلف فى ثلاثة أنواع أخر؛ الأول: فُعْلى مصدرا نحو رُجعى، والثانى: فَعْلة ـ بفتح الفاء ـ فيما ثانيه واو ساكنة نحو جَوْزَة، فقاسه الفراء فى هذين النوعين فتقول: رُجَعٌ وجُوَز كما قالوا فى رؤيا ونوبة: رُؤًى ونُوَب. وغيره يجعل رُؤًى ونوب مما يحفظ ولا يقاس عليه. والثالث: فُعْل مؤنثا بغير تاء نحو جُمْل، فهذا يجمع على فُعَل قياسا عند المبرد، وغيره يقصره إن جاء على السماع. وقوله فى الكافية: وجُمْل مثل بُرْمةٍ فى فُعَل ـ يقتضى موافقة المبرد.

ولفِعلَة فِعَلْ

من أمثلة جمع الكثرة فِعَلٌ، وهو مطرد فى فِعْلة، قال فى التسهيل: اسما تاما، نحو فرقة وفرق، واحترز بالاسم من الصفة كقولهم صِغرَة وكِبرَة وعِجزَة فى ألفاظ ذكرت فى المخصص، وذكر أنها تكون هكذا للمفرد وللمثنى والمجموع، وبالتام من نحو رِقَة فإن أصله ورق، لكن حذفت فاؤه.

فإن قلت: فقد أخل هنا بالشرطين.

قلت: أما اشتراط الاسمية فإنه أخل به فى فعلة كما أخل به فى فعلة، ولو قال: لفعلة اسما، وجاء بعضه على فعل لأوضح.

وأما الثانى: فقد أجاب عنه بأن نحو رقة بعد الحذف لم يبق على وزن فعلة، وإنما ذلك باعتبار أصله.

فإن قلت: قد زعم بعض النحويين أن فعلة لم يجئ صفةً فلعله إنما لم يعتد بالاسمية بناء على هذا كما تقدم.

قلت: تقييده بالاسمية فى التسهيل يرد ذلك، وأيضا فقد ثبت ورود فعله صفة (فليس نفيه بصحيح)[1].

فإن قلت: ما حكم فعلة ـ بضم الفاء ـ إذا حذفت فاؤه؟

---

(١) ب، جـ. وفى أ بإسقاط فليس.

قلت: لم يشترط فى التسهيل التمام إلا فى فِعلة - بكسر الفاء - والقياس يقتضى تساويهما، فلعله إنما لم يذكر ذلك فى فعلة - بضم الفاء - لأنه قليل جدا قالوا: فى وصله صلة.

تنبيه:

قاس الفراء فعَلا فى فعْلى اسما نحو ذكرى وذكَر، وفَعْلة - يائى العين، نحو ضيعة وضيعَ، كما قاس فُعَلا فى نحو رُؤْيا ونَوْبة، وقاسه الفراء فى نحو هِند، كما قاس فُعَلا نحو جُمْل، ومذهب الجمهور أنه إن ورد لم يقس عليه هذه الأنواع، وقوله فى الكافية: وهند مثل كِسْرةٍ فى فِعَل.

يقتضى موافقة المبرد كما فى نحو جمل (وقد يَجِيءُ جمعهُ عَلَى فُعَلْ) يعنى أن فِعلة - بكسر الفاء - قد تجمع على فِعل كقولهم حِليَة وحُلَى، ولِحية ولِحَى، وهو شاذ، وقال بعضهم حِلى ولِحى - بالكسر - على القياس.

تنبيه:

كما ناب فُعَل عن فِعَل فى حلية ولحية ناب فِعَل عن فُعَلٍ فى صُورَة وقُوَّة قالوا صِوَر وقِوى، بكسر أولهما شذوذا

فى نحو رامٍ ذُو اطرادٍ فُعَلَه

من أمثلة جمع الكثرة فُعلة - بضم الفاء - وهو مطرد فى فاعل وصفا لمذكر عاقل معتل اللام نحو رامٍ ورُماة وقاضٍ وقُضاة، وإلى هذه الشروط أشار بقوله فى التمثيل برام، فاحترز بفاعل من وصف على غير فاعل، وبالصفة من نحو واد، وبالمذكر من نحو رامية، وبالعاقل من نحو أسد ضار[1] وبالمعتل من نحو ضارب، فلا يجمع شيء من ذلك على فُعَلة، وشذ فى صفة على غير فاعل نحو كمىّ وكماة، وفى فاعل اسما نحو بازٍ وبُزاةَ وفيه شذوذ من وجه آخر، لأنه غير عاقل، وفى وصف على فاعل صحيح اللام قالوا: هادرِ وهُدَرَة - بالدال المهملة - وهو الرجل الذى لا يعتد به.

(١) ضار - بتخفيف الراء - من الضراوة لابتشديدها من الضرر.

تنبيه:

اختلف النحويون فى وزن رماة ونحوه، فذهب الجمهور إلى أنه فعلة، وهو مما انفرد بـه المعتل إلا ما ندر، أعنـى هدرة، وذهب الفراء إلى أن وزنه فـعّل نحو شاهد وشهـد بدليل مجىء بعض ذلك كقولهم غُـزّى جمع غاز والهاء فـيه عوض من ذهاب التضـعيف، وذهب بعضـهم إلى أن وزنه فعلة ـ بالفتح ـ نحـو حملة، وضمت فاؤه فرقا بين الصحيح والمعتل.

وشاعَ نحوُ كاملٍ وكَمَلَهْ

ومن أمثلة جمع الكثرة فعَلة ـ بفتح الفاء ـ وهو مطرد فى فاعل وصفا لمذكر عاقل صحيح اللام نحو كامِل وكَمَلة وبارّ وبَرَرَة، وأشار بالمثل أيضا إلى الشروط.

واحترز من غير فاعل ومن فاعل اسما أو مؤنثا أو غير عاقل أو معتل اللام، ولا يجمع شىء من ذلك على فعلة باطراد، وشذ فى غير فاعل نحو سيِّد وسادَة، وقل فى غير العاقل نحو ناعق ونَعَقَةَ ـ وهى الغربان.

تنبيه:

لو قال كذاك نحو كامل وكملة، لكان أنصّ لأن الشياع لايلزم منه الاطراد.

فَعْلَى لوصفٍ كقتيلٍ وزَمِنْ وهالكٍ وميِّتٌ به قَمِنْ

من أمثلة جمع الكثرة فَعْلى، وهو مطرد فى وصف على فَعِيل بمعنى مفعول دال على هلك أو توجع، قال فى شرح الكافية أو تشتت نحو قتيل وقتلى وجريح وجرحى وأسير وأسـرى، ويُحمَل عليه ما أشبـه فى المعنى من فَعِل كزَمِن وزَمْنىَ، وفاعل كهـالك وهلكي، وفَيْعل كميت ومـوتى، وزاد فى الكافية والتسهـيل فعيل بمعنى فـاعل كمـريض ومَرْضى، وأفْـعَل كـأحمق وحَـمْقى، وفَـعْلان كـسكران وسكرى،قال: وبه قرأ حمزة والكسائى ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكْرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَارَىٰ﴾[1]

قال: وما سوى ذلك محفوظ، كقولهم كيس وكيسى فإنه ليس فيه ذلك المعنى.

لِفعلٍ اسَمًا صَحّ لامًا فِعلَهْ والوضعُ فى فَعْلٍ وفِعْلٍ قَلَّلَهْ

---

(١) من الآية ٢ من سورة الحج.

من أمثلة جمع الكثرة فَعِلة، وهو لاسم صحيح اللام على فُعْل نحو دُرْج ودِرَجة[1] وكُوز وكِوزة، ودُب ودِببة، وعلى فعْل وفِعْل قليلا، فالأول نحو غَرْد وغِردَة[2] وزَوْج وزِوجة، والثانى قِرد وقِردة وحِسْل وحِسَلة وهو الضب، وهو محفوظ فى هذين كما يحفظ فى غيرهما نحو هادِر وهِدَرة.

واحترز بالاسم من الصفة، وبالصحيح اللام من المعتل نحوى مدى وظبى ونِحْى[3] فإنه لا يجمع شىء من ذلك على فِعَلة، وندر فى عِلْج عِلَجَة[4] لأنه صفة.

وفُعَّلٌ لفاعلٍ وفاعلَه وصفَيْنِ نحوُ عاذلٍ وعاذلَهْ

من أمثلة جمع الكثرة فُعل، وهو مطرد فى وصف صحيح اللام على فاعل وفاعلة نحو عاذل وعُذّل، وعاذلة وعذل، واحترز بالوصفين من الاسمين نحو حاجب العين، وجائزة البيت، ولا يجمعان على فعل.

ومثلُهُ الفُعّالُ فيما ذُكِّرا وذَانِ فى المُعَلِّ لامًا نَدَرَا

من أمثلة جمع الكثرة فُعّال وهو مثل فُعّل فى المذكر خاصة، أى: يطرد فى وصف صحيح اللام على فاعل نحو عاذل وعُذّال، وندر فى المؤنث كقوله[5]:

(١) درج ـ بضم الدال وسكون الراء ـ وهو وعاء المغازل.

(٢) غرد ـ بفتح الغين وسكون الراء ـ وهو نوع من الكمأة.

(٣) نحى: بكسر النون وسكون الحاء ـ وهو وعاء السمن.

(٤) عِلج: بكسر فسكون: الرجل من كفار العجم، وهو أيضا الشديد الغليظ.

(٥) **قائله**: هو عمير بن شييم ـ المعروف بالقطامى ـ وهو من البسيط ـ .

اللغة: أبصارهن جمع بصر ـ والمراد العين مائلة متجهة «صداد» من الصد وهو الإعراض.

المعنى: إن عيون هؤلاء الغوانى متجهة إلى الشبان، والحال أنهن لم يعرضن عنى ولم ينسيننى.

الإعراب: أبصارهن مبتدأ وضمير النسوة مضاف إليه، إلى الشبان، جار ومجرور متعلق بقوله مائلة «مائلة» خبر المبتدأ «وقد» حرف تحقيق «أراهن» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه والضمير البارز مفعول أول، «عنى» جار ومجرور متعلق بقوله صداد وساغ تقديم معمول المضاف إليه على المضاف لأمرين: أولهما: أن المعمول جار ومجرور فيتوسع فيه والثانى: أن المضاف يشبه حرف النفى فكأنه ليس فى الكلام إضافة «غير» مفعول ثان لأرى «صداد» مضاف إليه. =

أبصارُهُنَّ إلى الشُّبَّانِ مائلةٌ وقد أراهُنّ عَنىٌ غَير صُدَّادِ

وتأوله بعضهم على أن صداد فى البيت جمع صادّ، وجعل الضمير للأبصار؛ لأنه يقال بصر صادّ، كما يقال بصر حاد.

تنبيه:

قال بعض النحويين: ينظر ما سمع من فعل وفعال فى فاعل المذكور فيتبع فإن لم يسمع جمع تصحيحا، فإن فقد بعض شروط التصحيح جمعت بأيهما شئت، وهذا خلاف المفهوم من كلام المصنف. وقوله (وذان) الإشارة إلى فُعَّل وفُعَّال، يعنى: أنهما ندرا فى جمع فاعل المعتل اللام نحو غار وغُزًّى، فعلم أن شرط اطرادهما صحة اللام.

فَعْلٌ وفَعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا وقَلَّ فِيْمَا عينُه اليَا منْهُما

من أمثلة جمع الكثرة فعال ـ وهو مطرد فى فعل وفعلة اسمين أو وصفين نحو كَعْب وكِعاب وصَعْب وصِعاب، وقَصعة وقِصاع وخَدْلة وخِدال[1]، بشرط ألا تكون عينهما ياء، فهم ذلك من قوله (وقلّ فيما عينه اليا منهما).

ومن القليل ضيف وضِياف.

تنبيه:

بقى شرط آخر وهو ألا يكون فاؤهما ياء، وندر قولهم يِعار جمع يَعْر ـ وهو الجدى ـ وقد ذكر هذا فى غير هذا الكتاب.

وفَعَلٌ أيضًا لهُ فِعَالُ مالم يكُنْ فى لامه اعتلالُ

يعنى أن فِعال أيضا يطرد فى فَعَل نحو جَبَل وجبال بثلاثة شروط:

=الشاهد: قوله «صداد» فإنه جمع صادة بدليل التأنيث في أبصارهن وأراهن وذلك نادر، لأن فعال جمع لفاعل ـ لا لفاعلة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٣/٦٨٤، وابن هشام ٤/١٠٩. وابن عقيل ٢/٣٤٤.

(١) خدلة: أى: ممتلئة الساقين والذراعين.

الأول: ألا تكون لامه معتلة، احترازاً من نحو فتى.

والثانى: ألا يكون مضعفا احترازا من نحو طلل.

والثالث: أن يكون اسما لا صفة، ونص على الثانى بقوله (**أو يكَ مُضْعَفا**) وأما الثالث فقد ذكره فى التسهيل (**ومثلُ فَعَلٍ. ذو التا**) يعنى: أن فَعلة يجمع على فعال باطراد كفعل نحو رقبة ورقاب، ويشترطُ فيه ما اشترط فى فعل. والله أعلم. وَقوله (**وفعْلٌ مع فُعْـلٍ فاقبلِ**) يعنى: أن فعالا يطـرد فيها أيضا نحـو قِدْح وقِداح ورِمْح ورِماح.

تنبيه:

يشـتـرط فى هذيـن الوزنين أن يكونا اسـمـين احـتــرازا من نحـو جِلْف وجلوف[1]. ويشتـرط فى ثانيهمـا ألا يكون واوى العين كـحوت، ولا يائى اللام كمُدْى[2].

وفِى فَعِيلٍ وَصْفَ فاعلٍ وَرَدْ   كَذَاكَ فِى أُنْثَاهُ أيضًا اطَّرَدْ

يطرد فِعـال أيضا فى فعـيل بمعنى فاعل وفعـيلة مؤنثة نحـو ظَرِيف وظَرِيفة يجمعان على ظِراف. واحترز من فعيل بمعنى مـفعول ومؤنثه نحو جريح وجريحة فلا يقال فيهما جِراح.

تنبيهات:

الأول: يشترط فى فـعيل بمعنى فاعل وأنثاه أن يكونا صحـيحى اللام، ذكره فى التسهيل.

الثانى: زعم العبدى[3] أن فعالا يختص بجمع فعيلة المؤنث وهو خطأ، بل يشترط فيه المذكر والمؤنث.

---

(١) جلف: وهو الشاة المسلوخة بلا رأس ولا قوائم، ومنه الرجل الجافى فى خلقه.

(٢) المدى: هو القفيز الشامى وهو غير المد وقياس جمعه أمداء.

(٣) هو أحمد بن بكر بن أحمد العبدى أبو طالب. أحـد أئمة النحاة المشهورين قال ياقوت: كان نحويا لغويا قرأ على السيرافى والرمـانى والفارسى، وله شرح الإيضاح. شرح كتاب الجرمى - ومات يوم الخميس العاشر من شهر رمضان سنة ست وأربعمائة.

الثالث: قد اتضح بما تقدم أن فعالا مطرد فى ثمانية أوزان:

فَعْلٌ، وفَعْلة، وفَـعَل، وفَعَلَة، وفِعْل، وفُعْل، وفَعِيل، وفَـعِيلة - بالشروط المذكورة.

وَشَاعَ فِى وَصفٍ على فَعْلانَا أوْ أُنْثَيِيه ...

أى: كثر فِعال فى وصف علَى فَعْلان نحـو غضبان وغِضاب، وندمان ونِدام أو على فَعْلى نحو غضبى وغِضاب أيضا، أو على فَعْلانة نحو ندمانة ونِدام، وهما أنثيا فعلان، لأن مؤنثـه يكون على فعلى وفعلانة، وقوله (أو على فعلانا) - بضم الفاء نحـو خُمصان وخِـماص[1]، وكذلك فـعلانة أنثاء نحـو خُمصانة وخِـماص أيضا، وإليها أشار بقوله (أو على فعلانا).

فهذه خمـسة أوزان: فَعْلان، وفَعْلى، وفَعْـلانة، وفُعْلان وفعلانة كثـر فيها فعال.

فإن قلت: فهل يطرد فيها؟

قلت: صرح فى شرح الكافـية بعدم الاطراد فيها فـقال: وشاع دون اطراد، وظاهر التسهيل اطراده، وقوله:

ومثلُهُ فُعْلانَةٌ والزمْهُ فى نَحْوِ طَوِيْلٍ وَطَوِيلَة تَفِى

أى: التزم فعالا فيـما عينه واو ولامه صحيحة من فعـيل بمعنى فاعل وفعيلة أنثـاه نحو طـويل وطويلة، فنقـول فيـهـما طوال، ولـم تجاوزه فـيـهـمـا إلا إلى التصحيح[2].

وبِفُعُولٍ فَعِلٌ نحوُ كَبِدْ يُخَصُّ غالبًا ....

من أمثلة الكثرة فُعُول - وهو مطرد فى اسم على فَعِـل نحو كَبِد وكُبُود ونَمر ونُمور، ولم يجاوزوا فُعُولا فى جمع فعل إلى غيره من جموع الكثرة غالبا، وإلى هذا أشار بقوله: (يخص غالبا).

وأشار بقوله (غالبا) إلى أنه قد يجمع على غير فُعُول نادرا، نحو نَمِر ونُمُر،

(١) الخمـصة: الجوعة، وخـمص البطن - مثلثـة - خلا، ورجل خمصـان وخميص الحـشا: ضامر البطن، وهى خمصانة والجمع خماص.

(٢) نحو طويلين وطويلات.

ولم يجمع فعل على فعال استغناء بفعول، وقال الشارح: ولا يكادون يجاوزون فى الكثرة جمع فعل على فعول إلى جمعه على فعال، فإن جاء منه شىء عد نادرا، فيه نظر، لأن تخصيصه بقوله إلى فعال يقتضى أنهم قد يجاوزونه إلى غير فعال، وكلام الناظم يقتضى أنهم لم يجاوزوه، غالبا لا إلى فعال ولا إلى غيره، وقوله (وإن جاء منه بشىء)، يقتضى أنه لم يقف على شىء منه، وقد سمع نمار فى نمر وأشار إليه فى التسهيل.

... كَذَاكَ يَطَّرِدْ فِي فَعْلٍ أسمَا مُطلَق الْفَا ..

يعنى أن فُعُولا أيضا يطرد فى فَعْلٍ - بفتح الفاء - نحو كعب وكعوب وكسرها نحو حِمل وحمول وضمها نحو جُند وجنود - بشرط أن يكون اسما، فإن كانت أوصافا نحو صَعْب وجِلْف وحُلو، لم يجمع على فُعول، إلا ما شذ كضَيْف وضُيُوف.

تنبيهات:

الأول: اطراد فُعول فى فَعْل مشروط بألا تكون عينه واوا كحوْض وشذ فُووج فى فَوْج، ومشروط فى فُعْل بألا تكون عينه واوا أيضا كحوتٍ، وألا يكون مضاعفا نحو خُفّ وشذ حُصّ وحُصُوص[1].

الثانى: صرح المصنف بأن فعالا وفعولا مقيسان فى هذه الأوزان الثلاثة بشروطها.

وقال بعض النحويين: فعل يجمع فى الكثرة على فعال وفعول وهو فى ذلك على ثلاثة أضرب:

ضرب يجتمعان فيه نحو كعب وكعاب وكعوب، وضرب ينفرد به فعال نحو كلب وكلاب دون كلوب، وضرب ينفرد به فعول وهو فلس وفلوس دون فلاس.
وقال غيره: فعول وفعال كثرا فى جمع فعل الصحيح العين فعلى أيهما جمعته العرب اتبع، فإن لم يحفظ منهما واحد نظر فى بقية أبنية الجموع فإن جمع على واحد منها أو أكثر اتبع، فإن لم يوجد جمع على أى منهما على التخيير، قال

(١) والحص: هو الورس ويقال له : الزعفران.

بعض المتأخـرين: وينبغى أن تعلم أن أكثر الجـموع سماعى، لكن منهـا ما يغلب فيذكر الغالب ليحمل عليه ما لم يسمع جمعه.

الثالث: قال فى التسهيل وقد تلحقهما التاء، يعنى فعالا وفعولا نحو فحالة وفحولة، وهو قليل لايطرد. وذكر فى التسهيل أيضا أن من أمثلة اسم الجمع فعالة نحو جمل وجمالة، قيل: وقد ذكر أولاً أن فعـالا تلحقه التاء فيكون جمالة جمع تكسير لا اسم جمع وقوله **(وفَعَلٌ لَهُ)** من تتمة الكلام على فعول نحو أَسَد وأُسُود وشَجَن وشُجُون.

فإن قلت: فهل يطرد جمعه على فعول؟

قلت: ذكره فى التسـهيل مع ما يقاس فيه فُـعُول، لكن بشرطين: أن يكون اسما، وألا يكون مضاعفا، أما نحـو طُلُول فى طلل فمقصور على السماع. وقال فى الكافية: وفى فعل يقل ـ وصرح فى شرحها بأنه يقتصر فيه على السماع، وفى الارتشاف بعد ذكـره فيما يطرد فـيه فعول، وقيل: يقـتصر فيه عـلى السماع، وبه جزم الشارح.

فإن قلت: فما المفهوم من قوله (وفعل له)؟

قلت: ظاهره أنه مقـيس، وفاقا لظاهر التسـهيل، فإنه ذكره عـقيب المطرد، ولم يصرح بعدم اطراده، وأيضا فإنه لم يذكـر فى هذا النظم غالبا إلا المطرد، وقد شذ فعول فى غير فعل نحو شـاهد وشهود وصال وصُلِىّ، ولـم يتعرض لذكر ذلك فظهر أن مـراده ذكر المطرد، وقـال الشارح: ويحفظ فـعول فى فـعل ولذلك قال وفعل أيضا له فعـول، ولـم يقيده باطراد، فعلم أنه محفوظ فيـه انتهى. وفيه نظر؛ لأن مثل هذه العـبارة إنما استعـملها الناظم فيـما هو مطرد كقوله: وفـعل أيضا له فعال.

فإن قلت: فما إعراب قوله (وفعل له) على هذا؟

قلت: يحتـمل وجهـين: أحدهما أن يـكون فعل مبـتدأ، وله خبـر مبـتدأ محذوف تقديره: له فعول، والضمـير عائد على فعل، والجملة خبر الأول، وهذا ظاهر تقدير الشارح. والثانى: أن يكـون فعل مبتدأ، وله خبره، والضمـير لفُعُول أى: فَعل لفُعُول. يعنى أنه من المفردات التى تجمع على فعول.

فإن قلت: فهلا جعلت قوله وفعل معطوفا على قوله فى فعل فيكون نصا فى اطراد فعول فيه، فيكون قوله له، ابتداء كلام يتعلق بما بعده، والضمير لفعل، أى: لفعل وللفعال فعلان، فيؤخذ منه أن فعلا جمع على فعلان.

قلت: أما جمع فعل على فعلان فثابت فى الصحيح والمعتل نحو خرب وخربان وهو ذكر الحبارى ـ وفتى وفتيان، وأخ وإخوان، وتاج وتيجان، وهو مطرد فى واوى العين، صرح بذلك فى شرح الكافية قال: وقد يجمع عليه الصحيح العين نحو خرب، فظاهره أنه لايطرد فى الصحيح العين، فلو جعل قوله: له، ابتداء كلام لاقتضى اطراد جمع فعل على فعلان فى الواوى العين وغيره. وقوله: بعد (وشاع) فى قاع وحوت، يدل على أن اطراده مخصوص بنحو قاع من الواوى العين.

فإن قلت: يحتمل أن يكون أراد أن فعلانا مطرد فى فعل مطلقا، ولاينافى ذلك ما ذكر من شياعه فى قاع ونحوه، لاحتمال أن يكون فى قاع ونحوه أكثر منه فى غيره مع اطراده فى النوعين، ويدل على صحة هذا قوله فى التسهيل: ومنها فعلان لاسم على فعل أو فعال أو فعل مطلقا، أو فعل واوى العين فلم يعتد بواوى العين إلا فعلا، وقال: فى فعل مطلقا.

قلت: هذا احتمال يبعده ظاهر اللفظ، والله أعلم.

وقوله: **وللفُعالِ فِعْلانٌ حَصَلْ..**

يعنى أن من أمثلة جمع الكثرة فِعْلان ـ بكسر الفاء ـ وهو مطرد فى اسم على فُعال نحو غُراب وغِرْبان وغُلام وغِلْمان وتقدم أول الباب التنبيه على اطراده فى فُعَل نحو صُرَد وصِرْدَان.

وشَاعَ فِى حُوتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا وقَلَّ فى غَيْرِهِما

يعنى أن فِعْلان كثر فيما عينه واو من فُعْل وفعل فالأول نحو حُوت وحِيتان ونُون ونينان[1] والثانى نحو قاع وقيعان، وتاج وتيجان.

---

(١) النون: هو الحوت.

قلت: وصرح فى شرح الكافية باطراده فيما عينه واو من الوزنين، ثم أشار بقوله: **وقل فى غيرهما**. إلى أنه قد ورد فعلان فى غير ماذكر قليلا كقولهم خَرَب وخِرْبان، وتاج وتيجان وأخ وإخوان وغـزال وغزلان وصِوَار وصيران - والصِّوار - قطيع بقـر الوحش - وظَلِيم وظِلْمان - والظـليم ذكر النعـام - وخروف وخِـرفان، وحائط وحيطان، وقِنْو وقِنوان[١].

قال الشارح بعد ذكر هذه المثل: فهذه وأمثالها أسماء تحفظ ولايقاس عليها.

قلت: وفيـه تصريح بأن فـعلان فى نحـو خرب لايقاس عليـه، وهو ظاهر كلامه فى شرح الكافية كما سبق ذكره، وتقدم ماذكره فى التسهيل. والله أعلم.

وفَعْلاً اسمًا وفَعيلاً وفَعَلْ   غيرَ مُعَلِّ العيَنِ فُعْلانٌ شَمِلْ

من أمثلة الكثـرة فُعْلان - بضم الفـاء - وهو مقيس فى اسم على فـعل نحو بَطْن وبُطْنان وظَهْـر وظُهران وسقـف وسُقفـان، أو فَعيـل نحو قضـيب وقُضـبان ورغيف ورُغفان، أو فَعَل - صحيح العين - نحو ذَكَر وذُكران وجَمَل وجُمْلان.

تنبيهات:

الأول: قال فى شرح الكافية: إن فعلان يطرد فيما كان من الأسماء الجامدة والجارية مجراها على فعل، ومثَّل الجارية مجراها بعبدان جمع عبد.

الثانى: ذكر الشارح فى أمثلة فَعَل جَذَع وجُذعان[٢]. وذكر فى التسهيل أن فعلان يحفظ فى جذع ولا يقاس عليه لأنه صفة.

الثالث: ظاهر كلامه أن فُـعلانا شاذ فى غيـرِ ما ذكر، وقال فى التـسهيل: ومنها فُعْـلان لاسم على فَعيل أو فَعَل صـحيح العين أو فَعْل أو فِعل - فـزاد فِعْلا نحو ذئب وذؤبان، وقال فى شرح الكافية: إن فُعلانا فى فِعْل قليل.

ولكَرِيْمٍ وبَخيْلٍ فُعَلاَ   كذا لِما ضَاهَاهُمَا قد جُعِلاَ

(١) القنو: بالكسر والضم - والقنا - بالكسـر والفتح - الكياسة، جمـعه أقناء وقنوان وقنيان - مثلثين.

(٢) الجذع: الشاب الحدث، وقيل: الثنى من المعز - وهى بهاء - والجمع جذاع وجذعان.

ومن أمثلة جمع الكثرة فعلاء ـ وهو مقيس فى فعيل صفة لمذكر عاقل بمعنى فاعل غير مضاف ولا معتل اللام، نحو كريم وكرماء وبَخيل وبخلاء.

فإن قلت: هل لذكر المثالين فائدة؟

قلت: التنبيه على استواء وصف المدح والذم فى ذلك.

تنبيهات:

الأول: قيد فعيلا المذكور فى شرح الكافية بأن يكون بمعنى فاعل، واحترز بذلك من فعيل بمعنى مفعول، فإنه لايجمع على فعلاء إلا نادرا كقولهم دَفين ودُفناء وسَجين وسُجناء، وقال فى التسهيل: ومنها فُعَلاء لمذكر عاقل بمعنى فاعل أو مُفْعِل أو مُفاعِل فزاد مفعلا نحو فعيل سميع بمعنى مسمع، ومفاعلا نحو جليس بمعنى مجالس فيقال فيهما سمعاء وجلساء، فينبغى أن يحمل قوله فى شرح الكافية بمعنى فاعل على أن المراد بمعنى اسم الفاعل مطلقا، ليشمل الثلاثى وغيره.

والثانى: يحتمل قوله: **كذا لما ضاهاهما**، وجهين: أحدهما أن المراد ما شابه كريما وبخيلا فى الوزن بالشروط المذكورة، نحو ظريف وشريف، وأراد بذلك التنصيص على تعميم الحكم.

والآخر: أن يكون المراد ما شابه كريما وبخيلا فى المعنى، وبهذا جزم الشارح، قال: وكثر فيما دل على المدح كعاقل وعقلاء وصالح وصلحاء وشاعر وشعراء، وإلى هذا أشار بقوله: **لما ضَاهَاهُمَا**.

يعنى أن نحو عاقل وصالح وشاعر مشابه لنحو بخيل وكريم فى الدلالة على معنى هو الغريزة، فهو كالنائب عن فعيل، فلهذا جرى مجراه. انتهى.

قلت: ماذكره الشارح هو معنى قوله فى الكافية:

وكفعيل ذا اجمَعَنّ فاعِلا ... فى قصدِ مدحٍ نحو جَمْعى عاقِلاَ

وظاهر كلامه اطراد ذلك، إلا أن فهم ذلك من قوله هنا: **كذا لما ضاهاهما**. غير واضح، لأنه لم يخصه بفاعل، فيوهم أن كل وصف دل على مدح (أو ذم)[1] يجمع على فعلاء، وليس كذلك.

---

(١) ب، جـ.

ثم اعلم أن فى اقتصار الشارح تبعا للكافية على فاعل وعلى معنى المدح نظرا؛ لأنه ذكر فى التسهيل أنه حمل على فعيل المذكور مادل على سجية حمد أو ذم من فعال أو فاعل، فزاد فعالا ولم يقتصر على المدح ومثّل فقال شجاع وشجعاء وبعاد وبعداء، وذكر فى الكافية أن ذلك فى فعال مقصور على السماع، فعلى هذا لاينبغى أن يذكر مع فاعل.

ونابَ عنه أَفْعِلاءُ فى المُعَلّ   لامًا ومُضْعَف وغيرُ ذاكَ قَلّ

من أمثلة جمع الكثرة أَفعِلاء ـ وهو ينوب عن فُعَلاء فى المضاعف والمعتل اللام من فعيل المتقدم ذكره، فالمضاعف نحو شَديد وأشِدّاء وخَليل وأخلاء، والمعتل نحو غنى وأغنياء وولى وأولياء، استغنوا به عن فعلاء فى هذين النوعين لما فيه من الثقل إلا ما ندر فى المعتل كقولهم سَرِىّ وسُرَوَاء، وتَقِّى وتُقَواء وسَخِىّ وسخواء، وأشار بقوله: وغير ذاك قل إلى ورود أفعلاء فى غير المضعف والمعتل قليلا نحو نصيب وأَنْصباء وصَدِيق وأصدقاء وهيِّن وأَهْوِنَاء، ونحو ذلك.

فَواعِلٌ لِفَوْعَلٍ وفاعلٍ   وفاعِلاءَ مَعَ نَحْوِ كاهِلِ
وحائضٍ وصاهلٍ وفاعِلَهْ   ... ...

من أمثلة جمع الكثرة فواعل ـ وهو مطرد فى هذه الأنواع السبعة:

أولها: فوْعَل ـ نحو جوهر وجواهر.

وثانيها: فاعَل ـ بفتح العين نحو طابع وطوابع.

وثالثها: فاعِلاء ـ نحو قاصعاء وقواصع(١)

ورابعها: فاعِلٌ ـ اسما علما أو غير علم نحو كاهل وكواهل(٢) وخاتم وخواتم.

وخامسها: فاعِلٌ ـ صفة مؤنث عاقل نحو حائض وحوائض.

وسادسها: فاعِلٌ ـ صفة مذكر غير عاقل نحو صاهل وصواهل.

(١) قاصعاء: هو جحر اليربوع الذى يقع فيه أى: يدخل.
(٢) كاهل: هو مقدم أعلى الظهر مما يلى العنق وهو الثلث الأعلى وفيه ست فقرات.

وسابعـها: فَاعِلةٌ ـ مطلقـا نحو ضاربة وضوارب وفـاطمة وفواطم وناصـية ونواص.

تنبيهات:

الأول: زاد فى الكافية نوعا ثامنا وهو فَوْعَلَة نحو صومعة وصوامع.

الثاني: ذكر فى التسهيل ضـابطا لهذه الأنواع، قـال: فواعل لغيـر فاعل الموصوف به مذكر عاقل مما ثانيه ألف زائدة أو واو غيـر ملحقة بخماسى، واحترز بقوله: غير ملحقـة بخماسى ـ من نحو خَوَرْنق[1] فإنك تقول فى جمعه خرانق، بحذف الواو.

الثالث: نص سيبويه على اطراد فواعل فى فاعل صفـة لمذكر غير عاقل كما تقدم نحـو «نجوم طوالع وجبـال شوامخ» قال فى شرح الكافـية: وغلط كثـير من المتأخرين فحكم على مثل هذا بالشذوذ، وإنما الشـاذ جمع فاعل صفة لمذكر عاقل على فواعل نحو فارس وفـوارس، وإلى هذا أشار بقوله: **وشذّ فى الفارسِ مَعْ ما ماثلَهْ**.

والذى مـاثله نحو نَواكِس وهَوالِك وغَـوائِب وشواهد، وكلـها فى صـفات المذكر العاقل، قيل ويحسنه فى فوارس أمن اللبس، لاخـتصاص معناه بالمذكر فإنه لايقال امرأة فـارسة، وأما هوالك فورد فى مثل قـالوا هالك فى الهوالك ونواكس وغوائب وردا فى الشعر.

تنبيهان:

الأول: تأول بعضـهم ما ورد من ذلك على أنه صفـة لطوائف فيكون على القيـاس، فيقدر فى قـولهم هالك فى الهوالك فى الطوائف الهـوالك، قيل: وهو ممكن إن لم يقولوا رجال هوالك.

الثاني: قـال فى الارتشاف: وذكـر المبرد أنـه الأصل وأنه جائز شـائع فى

(١) الخورنق: هو قصر النعمان الأكبر ـ والواو فيه لإلحاقه بسفرجل.

الشـعر. قـلت يعنى أنه جـائز فى الشـعر لامطلقـا كـمـا نقل غيـره، وقـال فى الارتشاف: وأجاز الأصمعى أن تجمع هذه الصفة جمع الاسم بالحمل عليه.

وبفَعَائِلَ اجمَعنْ فَعَاله   وشِبْهَه ذَا تاء او مُزَالَهْ

من أمثلة جمع الكثرة فعائل وهو لكل رباعى مـؤنث بمدة قبل آخره مختوما بالتاء أو مجـردا منها، وإلى هذا الضابط أشار بقوله (وشـبهه) فاندرج فيه خـمسة أوزان بالتاء وخمسة بلا تاء، فالتى بالتاء فَعَالَة نحو سحابة وسحائب، وفعالة نحو رسالة ورسائل، وفُعَالَة نحو ذؤابة وذوائب[١] وفَعُولة نحو حمولة وحمائل، وفَعِيلة نحو صحيفة وصحائف.

والتى بلا تاء فعـال نحو شمال وشَـمَائِل وفَعـال نحو شَمال وشـمائل[٢]. وفُعال نحو عُقاب وعَقائب، وفَعُول نحو عجوز وعجائز، وفَعِيل نحو سعيد ـ علم امرأة. قال فى شرح الكافية: وأما فـعائل جمع فعيل من هذا القبيل فلم يأت اسم جنس فيما أعلم، لكنه بمقـتضى القياس يكون لعلم مؤنث كسعائـد جمع سعيد ـ اسم امرأة.

تنبيهات:

الأول: شرط هذه المثل المجردة من التاء أن تكون مـؤنثة، فلو كانت مذكرة لم تجمع على فـعائل إلا نادرا، كـقولهم: جَزُور وجَـزَائر، وسَماء وسَـمائى[٣]، قال[٤]:

---

(١) الذؤابة: بضم الذال مهموز ـ الضفيرة من الشـعر إذا كانت مرسلة، فإن كانت ملوية فهى عقيصة، والذؤابة ـ أيضا: طرف العمامة، وطرف السوط.

(٢) شمال: بكسر الشين ـ مقابل اليمين، وبفتحها ـ ريح تهب من ناحية القطب.

(٣) الجزور: قال فى القاموس: الجزور البعير، أو خاص بالناقة المجزورة، وقال فى المصباح: الجزور من الإبل خاصة يقع على الذكر والأنثى. وسماء: بمعنى المطر.

(٤) قائله: هو أمية بن الصلت ـ وهو من الطويل ـ.

وصدره: له ما رأت عين البصير وفوقه

اللغة: «سماء الإله» أراد به العرش.

الإعراب: «له» جار ومجرور خبر مقدم وضميره لربنا «ما» موصولة مبتدأ مؤخر، وتقديم الخبر للحـصر، أى: الذى رأته الأعين ملك لربنا ليس لأحد شىء مـنه وجملة رأت عين البصير صلة الموصول «فـوقه» ظرف خبر مقدم والضمير عائد لما الموصـولة «سماء» مبتدأ=

.... سماءُ الإلهِ فوقَ سبعِ سمائِيَا

ووَصيد ووَصَائِد[1].

الثانى: قال فى التسهيل: ولفُعولة وفَعالة وفعالة وفُعالة أسماء - فشرط الاسمية فى غير فعيلة وأخل باشتراطها هنا، وأما فعيلة فشرط فيها ألا تكون بمعنى مفعولة احترازا من جريحة وقتيلة ونحوهما، فلا يقال جرائح ولا قتائل، وشذ قولهم ذبيحة وذبائح ونحوهما.

الثالث: ظاهر اطراد فَعائل فى هذه الأوزان الخمسة مختومة بالتاء ومجردة منها كما هو ظاهر الكافية، وقال فى التسهيل - بعد ذكر فُعولة وفَعالة وفِعالة وفُعالة: وإن خلون من التاء حفظ فيهن وأحقهن به فعول. انتهى.

وأما فعيل فلم يذكره فى التسهيل، لأنه لم يحفظ فيه فعائل كما تقدم، وهذا يدل على أن فعائل غير مطرد فى هذه الأوزان المجردة وتبعه فى الارتشاف.

الرابع: ذكر فى التسهيل أن فَعائل أيضا لنحو جُرائض وقَريثاء وبَرَاكاء وجَلُولاء وحُبَارى وحَزَابية[2] أن حذف ما زيد بعد لاميهما، يعنى حبارى وحزابية، واحترز من أن يحذف أول الزائدين فيجمعا حينئذ على الفعالى فتقول: إن حذفت ما بعد اللام حبائر، وحزائب، وإن حذفت الأول حبارىّ وحزابىّ.

=مؤخر «الإله» مضاف إليه «فوق سبع سموات» حال من الضمير المستتر فى فوقه، ومن رفع سماء الإله بالظرف قبله كان فوق سبع سمائيا حالا من سماء الإله.

الشاهد: قوله «سمائيا» فقد جمع على فعائل.

مواضعه: ذكره سيبويه ٢/٥٩، والشاهد ٣٦ فى الخزانة.

(١) الوصيد: يطلق على معان ذكرها القاموس منها: فناء البيت، وعتبته، وبيت كالحظيرة من الحجارة، وكهف أصحاب الكهف، والذى يختن مرتين.

(٢) الجرائض - بجيم مضمومة وهمزة مكسورة - وهو العظيم البطن، والقريثاء: بقاف مفتوحة فراء مكسورة - التمر والبسر الجديدان. والبركاء: بفتح الباء والراء - الثبات فى الحرب والجلولاء: بفتح الجيم وضم اللام - قرية بناحية فارس. والحبارى: بضم الحاء وتخفيف الباء - طائر يقع على الذكر والأنثى. والحزابية: بحاء مفتوحة - وهو الغليظ إلى القصر.

وبِالفَعَالِى والْفَعَالَى جُمِعَا   صَحْرَاءُ والعَذْرَاءُ والقَيْسَ اتْبَعَا

من أمثلة جمع الكثرة الفعالِى ـ بالكسر ـ والفـعالَى ـ بالفتح ـ ولهما اشتراكٌ وانفراد فيشتركان فى أنواع:

الأول: أن يكونا فَعْلاء اسما نحو صحراء وصحار وصحارى.

والثانى: فَعْلَى اسما نحو عَلْقَى وعلاقٍ وعَلاَقَى(١).

والثالث: فِعْلَى اسما نحو ذِفْرَى وذَفَارٍ وذَفَارَى(٢).

والرابع: فُعْلَى وصفا لأنثى أفعل نحو حُبْلَى وحَبَالٍ وحَبَالَى.

الخامس: فَعْلاَء نحو عَذْرَاء قالوا عَذَارٍ وعَذَارَى.

وظاهر قوله (والقَيْسَ اتبَـعَا) أن فعالى وفعـالى مقيسان فى نحو عـذراء كما أنهما مـقيسان فى نحو صـحراء، ويؤيد ذلك قوله فى شرح الكافيـة: وكذلك ما أشبههمـا، ثم يحتمل أن يريد بنحو عذراء ماكان على فعلاء صـفة مطلقا أو صفة خاصة بالمؤنث، وهذا أقرب، وقال الشارح: ويشترك فعالى وفعالى فيما كان على فعلاء اسما نحو صحراء أو صفة نحـو عذراء، فسوى بينهما ولم يقيد الصفة، ثم الظاهر بعد هذا مـا ذكره فى التـسهيل وهو أن فـعالى يحفظ فى نحـو عذراء وأن الفعالى يشاركه فيه فاتضح أنهما غير مـقيسين فى فعلاء صفة، ويشتركان أيضا فى جمع مَهْـرِىّ قالوا: مَهَارٍ ومَـهَارَى، ولا يقاس عليهـما، وسوى فى التسـهيل بين عذراء ومهـرى، وينفرد فعالى ـ بالكسـر بنحو حذرية وسعـلاة وعرقوة والمأقِى(٣)

---

(١) علقى: بفتح العين والقاف ـ اسم نبت.

(٢) ذفرى: بكسر الذال وسكون الفـاء ـ الموضع الذى يعرق من قفا البعـير خلف الأذن وألفه للإلحاق بدرهم.

(٣) حذرية: بكـسر الحاء والراء وإسكان الذال ـ وهى الـقطعة الغليظة من الأرض. سـعلاة: بكسر السين وسكون العين قال فى القاموس: السـعلاة والسعلاء ـ بكسرهما ـ الغول: أو ساحرة الجن.

عرقوة: بـفتح العين وسكون الراء وضم القاف ـ وهى الخـشبة المعتـرضة على رأس الدلو

المأقى: بفتح الميم وسـكون الهمزة وكســر القاف ـ وهو طرف العـين مما يلى الأنف ويقال له: الموق والماق، وأما طرفها مما يلى الصدغ فاللحاظ.

وربما حذف أول زائديه من نحو حَبَنْطَى وعَفَرْنَى وعَـدَوْلَى وقَهَوْبَاة وبُلَهْنِية وقلنسوة وحبارى(١). وندر فى أهل وعشرين وليلة وكيكة ـ وهى البيـضة. وينفرد فعالى ـ بالفـتح ـ بوصف على فَعْـلان أو فَعْلى نحـو سكران وسكرى وغضـبان وغـضبى فتقول سكارى وغـضابى ولاتقول سكارى وغضابى ـ بالكسـر ـ وورد محفوظا فى ألفاظ أخر نحو حبط وحباطى.

وأعلم أن جمع فعـلان وفعلى على فعالى ـ بضم الفـاء راجع على فعالى ـ بفتحها.

تنبيهات:

الأول: إنما لم يذكر هنا ما تنـفرد به فَعَالى من نحو حـذرية وما بعدها لأنه يستفاد من قوله (وَبِفَعَالِلَ وشبهه انْطِقَا) وسيأتى بيانه، ولكنه أخل بفعالى ـ بضم الفاء ـ فلم يذكره.

الثانى: قالوا فى جمع صحراء وعذراء: صـحارِىّ وعذارِىّ أيضا ـ بالتشديد ـ فصار لكل منهما ثلاثة جموع فعالى وفعالى وفعالى.

الثالث: اعلم أن فعالىّ ـ بالتشديد ـ هو الأصل فى جمع صحراء ونحوها، وإن كان محفوظا لا يقاس عليه، وإنما يجىء غالبا فى الشعر، وإنما قلنا إنه الأصل لأنك إذا جمعت صحراء أدخلت بين الحاء والراء ألفا وكسرت الراء، كما تكسر ما بعد ألف الجمع فى كل مـوضع نحو مساجد، فـتنقلب الألف التى بعد الراء ياء، لانكسار ما قبلها، وتنقلب الثانيـة التى للتأنيث أيضا ياء ثم تدغم الأولى فيها، ثم

---

(١) حبنطى: بفتح الحاء والطاء وسكون النون ـ وهو العظيم البطن.
عفرنى: بفتح العين والفاء والنون وسكون الراء ـ وهو الأسد.
عدولى: بفتح العين والدال واللام وسكون الواو ـ وهى قرية بالبحرين.
قهوباة: بفتح القاف والهاء وسكون الواو ـ وهو سهم صغير، وأول زائديه الواو .
بلهنيـة: بضم البـاء وفتح اللام وسكون الهـاء من العـيش. أى: فى سعـة، وأول زائديه النون.
قلنسوة: بفـتح القاف واللام وسكون النون وضم السين ـ ما يلبس علـى الرأس وزيد فيه النون والواو ليلتحق بقمدحوة، وأول زائديه النون.

إنهم آثروا التخفيف فحذفوا إحدى الياءين، فمن حذف الثانية قال الصحارى - بالكسر - ومن حذف الأولى قال الصحارى - بالفتح - وإنما فتح الراء وقلب الياء ألفا لتسلم من الحذف عند التنوين، والله أعلم.

واجْعَلْ فَعَالىٌّ لغير ذِى نَسَبْ جُدِّدَ كالكرسِىِّ تَتْبَعِ العربْ

من أمثلة جمع الكثرة فعالي وهو لـ ثلاثي، ساكن العين مزيد آخره ياء مشددة لغير تجديد نسب، نحو كرسيّ وكراسيّ وبرديّ وبراديّ، واحترز بقوله «لغير ذى نسب جدد» من نحو بصرى، فلا يقال بصارى، وعلامة النسب المتجدد جواز سقوط الياء وبقاء الدلالة على معنى مشعور به قبل سقوطها.

تنبيهات:

الأول: قد تكون الياء فى الأصل للنسب الحقيقى ثم يكثر استعمال ما هى فيه حتى يصير منسيا أو كالمنسى، فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبا كقولهم مَهْرِىّ مَهَارِىّ، وأصله البعير المنسوب إلى مَهْرَة قبيلة من قبائل اليمن، ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الإبل.

الثاني: ذكر فى التسهيل أن هذا الجمع أيضا لنحو علباء وقوباء وحَوْلايا[1] ويحفظ فى نحو صحراء وعذراء وإنسان وظَرِبان[2].

قلت: أما صحراء وعذراء فقالوا فيهما صحارى وعذارى - بالتشديد - وتقدم التنبيه على أنه الأصل مع أنه لايقاس عليه، وأما إنسان وظربان، فقالوا فيهما أناسى وظرابى وأصلهما أناسين وظرابين والياء فيهما بدل من النون. وزعم ابن عصفور: أن هذا البدل فى أناسى لازم، ورد بأن العرب قالت أناسين على الأصل، قال الشاعر[3]:

(١) حولايا: بفتح الحاء وسكون الواو - اسم موضع، وقال فى القاموس قرية من عمل النهروان.

(٢) ظربان: على وزن قطران - دويبة منتنة الريح قيل تشبه الهر، وقيل تشبه القرد، وقيل تشبه الكلب.

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله - يسلى شخصا مصابا بأهله نازحا عن داره ووطنه وقدم على قوم أحسنوا إليه غاية الإحسان حتى كأنه اجتمع بأهله فى وطنه - وهو من البسيط -=

أهْلاً بأهلٍ وبيتًا مثل بيتِكم وبالأَنَاسِين إبدالِ الأَنَاسِين

قال فى التذييل والتكميل: ولو ذهب ذاهب إلى أن الياء فى أناسى ليست بدلا وأن أناسى جمع أنسى، وأناسين جمع إنسان، لكان قد ذهب إلى قول حسن واستراح من دعوى البدل، إذ العرب تقول: أنسى فى معنى إنسان.قال الشاعر(١):

ولستُ لانْسيٍّ ولكن لَمِلأكٍ تَنَزَّلَ من جوِ السماءِ يَصُوبُ

فكما قالوا بختى وقمرى وبخاتى(٢) وقمارى كذلك قالوا أنسى وأناسى، انتهى.

قلت: الحامل لأهل التصريف على جعل أناسى جمع إنسان لا جمع أنسى أن ياءه للنسب، فليست كياء كرسى، قال فى شرح الكافية: ولو كان أناسى جمع إنسى لقيل فى جمع جنى جنانى وفى جمع تركى تراكى، انتهى. ويحكى فى

=الإعراب: «أهلا» منصوب بفعل مخذوف تقديره، أتيت أهلا «بأهل» الباء للمقابلة، والمعنى: أتيت أهلا عوض أهلك «وبيتا» عطف على أهلا، أى وأتيت بيتا مثل بيتكم. أى عوضه «وبالأناسين» عطف على قوله بأهل ـ والمعنى: وعوضت بالأناسين «إبدال» يجوز بالجر على أنه صفة للأناسين الأول، وبالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أى: هم إبدال ـ والجر أظهر ـ «الأناسين» مضاف إليه. والإبدال ـ جمع بدل وأراد به العوض، وأراد بالأناسين الأول الأناسين الذين قدم عندهم، وبالثانى الأناسين الذين فقدهم وأصيب بهم.

الشاهد: قوله «وبالأناسين» فإنه جمع إنسان ويبدل من النون الياء فيقال أناسى.

(٢) قائله: هو رجل من عبدالقيس يمدح به النعمان بن المنذر. وقيل: قائله أبو وجزة يمدح به عبدالله بن الزبير رضى الله عنهما، وقيل قائله علقمة بن عبدة ـ وهو من الطويل ـ

اللغة: «لملأك» بالهمزة ـ أخرجه الشاعر عن الأصل؛ لأن أصل ملك ملاك، حذفت الهمزة للتخفيف. «يصوب» ينزل.

الإعراب: «ولست» الواو عاطفة على بيت قبله «ولست» ليس فعل ماض ناقص واسمها وخبرها محذوف. تقديره: لست معزوا لأنسى، وحرف الجر يتعلق بالمحذوف «ولكن» للاستدراك «لملأك» يتعلق بمحذوف تقديره: ولكن أنت معزو لملاك «تنزل» جملة من الفعل والفاعل وقعت صفة لملأك «من جو» يتعلق به «السماء» مضاف إليه «يصوب» جملة وقعت حالا من ملاك.

الشاهد: قوله «لأنسى» فهى بمعنى إنسان.

مواضعه: ذكره سيبويه ٢/٣٧٩.

(١) البخاتى جمع بختى ـ ككرسى ـ قال فى اللسان: البخت والبختية دخيل فى العربية أعجمى معرب، وهى الإبل الخراسانية تنتج من عربية وفالج وبعضهم يقول: إن البخت عربى.

جمع إنسان أيضا أناسية بتعويض تاء التأنيث من الياء المحذوفة كما قالوا في زنادقة، وحكى أهل التصريف أيضا إبدال نون الأولى ياء في الإفراد والجمع فقالوا إنسان وجمعه أناسين، وأما ظرابى فذكر بعض أهل التصريف أن الإبدال فيه لازم، وليس كذلك؛ لأن من العرب من يقول: ظرابين على الأصل. ذكره في شرح الكافية، وحكى أبو القاسم السعدى وغيره أنه يقال ظرباء لغة من ظربان، قيل فيحتمل أن يكون ظرابى جمعا لظرباء وتكون الياء بدلا من همزة التأنيث كما قالوا في (جمع)[1] صحراء صحارى.

الثالث: هذا آخر ما ذكره في هذا النظم من أمثلة تكسير الثلاثى المجرد والمزيد فيه غير الملحق والشبيه به، وجملتها أحد وعشرون بناء.

فعلٍ كخمر، فعل كقُذُل، وفعل كغرَف، وفعل كفرق، وفعلة كرماة، وفعلة ككملة، وفعلى كقتلى، وفعلة كدرَجَة، وفعل كعُذَّل، وفعال كعُذَّال، وفعال ككعاب، وفعول ككبود، وفعلان كغلمان، وفعلان كظهران، وفعلاء نحو كرماء، وأفعلاء نحو أولياء، وفواعل كخواتم، وفعائل كرسائل، وفعالى كصحارى، وفعالى ككراسى.

وزاد في الكافية ثلاثة أبنية: فُعَالى، وفَعيل، وفُعَال، أما فُعَالى فنحو سكارى وهو لوصف على فَعْلان وفَعْلى، وتقدم ذكره، وأنه يرجع على فعالى - بفتح الفاء - في هذين الوصفين.

وأما فعيل وفُعَال - بضم الفاء - نحو عبيد وظُؤَار جمع ظِئْر[2] - ففيهما خلاف ذكر بعضهم أنهما اسما جمع على الصحيح، وقال في التسهيل: الأصح أنهما مثالا تكسير لا اسما جمع فإن ذكر فعيل فهو اسم جمع، وقال في شرح الكافية: وما كان على وزن فعيل فهو جمع إن أُنِّث كعبيد وحمير واسم جمع إن ذكر ككليب وحجيج.

قلت: ففي فعال قولان متقابلان، وفي فعيل قولان: أحدهما أنه اسم جمع مطلقا. والثاني التفصيل.

---

(١) أ، ب.

(٢) ظئر: بكسر الظاء وسكون الهمزة - الناقة تعطف على غير ولدها ومنه - قيل: للمرأة الحاضنة ولد غيرها ظئر، وللرجل الحاضن ولد غيره ظئر.

وفى كلام بعضهم ما يقتضى أنه جمع تكسير مطلقا، قال ابن الخباز: قد كسروا على فعيل ثلاثة أبنية: فعل كعبد وعبيد وكلب وكليب ورهن ورهين، وفعل كبقر وبقير، وفعل كضرس وضريس، وهو قليل لأنه أشبه بالآحاد انتهى، فلم يفرق بين عبيد وكليب كما ترى، وكذا قال فى الصحاح، والعبد خلاف الحر والجمع عبيد مثل كلب وكليب وهو جمع عزيز، وذكر فى الكافية أيضا من جموع التكسير فعلى ولم يسمع منه إلا لفظان حجلى جمع حجل، وظربى جمع ظربان، قال: ومذهب ابن السراج أنه اسم جمع، وقال الأصمعى: الحجلى لغة فى الحجل[1]. وذهب الأخفش إلى أن نحو ركب وصحب جمع تكسير ومذهب سيبويه أنه اسم جمع وهو الصحيح، لأنه يصغر على لفظه وذهب الفراء إلى أنه كل ما له واحد موافق فى أصل اللفظ نحو ثمر وثمار جمع تكسير، وليس بشىء.

وبِفَعَالِلَ وشبْهِهِ انْطِقَا فِى جَمْعِ مَا فَوْقَ الثلاثة ارْتَقَى

من أمثلة جمع الكثرة وشبهه، والمراد بشبهه ما يماثله فى العدة والهيئة، وإن خالفه فى الوزن، نحو مفاعل وفياعل، أما فعالل فيجمع عليه كل ما زادت أصوله على ثلاثة، وما شبهه فيجمع عليه كل ثلاثى مزيد إلا ما أخرجه بقوله: مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى.

وهو باب كُبْرى وسكْرى، وأحمر وحمراء، ورامٍ وكامل ونحوها، لأن هذه قد استقر تكسيرها على ما تقدم بيانه.

تنبيه:

شمل قوله (ما فوق الثلاثة) الرباعى ومازاد عليه: أما الرباعى فإن كان مجردا جمع على فعالل نحو جعفر وجعافر وبرثن وبراثن[2] وإن كان بزيادة جمع على شبه فعالل سواء كانت الزيادة للإلحاق نحو صَيْرَف وصيارف وعَلْقَى وعَلَاقِ[3]، أم لغيره نحو أُصْبَع وأصابع ومسجد ومساجد، ما لم يكن مما تقدم استثناؤه.

(١) الحجل: بفتح الحاء والجيم ـ طائر معروف.
(٢) برثن: بضم الباء والثاء وسكون الراء ـ قال فى القاموس: الكف مع الأصابع ومخلب الأسد. (٣) صيرف: هو المحال من الأمور.

وأما الخماسى فهو أيضا اما مجرد وإمـا بزيادة، فإن كان مجردا فقد نبه عليه بقوله:

...... وَمِنْ خُمَاسِي جُرِّدَ الآخِرَ انْفِ بالقِيَاسِ

إذا أريد جمع الخماسى المجرد حذف آخره، ليتوصل بذلك إلى بناء فعائل، فتـقول فى سفـرجل سفـارج، ثم إن كان رابعه شـبها بالزائـد جاز حذفـه وإبقاء الخامس كما نبه عليه بقوله:

والرابعُ الشبيهُ بالمزيدِ قَدْ يُحْذَفُ دُونَ ما بِه تمّ ألْعَدَدْ

يجوز حـذف الرابع إذا كان شـبيهـا بالمزيد لفظا أو مخـرجا، فـالأول نحو خدرنق[1] لأن النون من حـروف الزيادة، والثـانى نحو فـرزدق[2] لأن الدال من مخرج التاء وهى من حروف الزيادة، فلك أن تقول فيهما خدارق وفرازق ـ بحذف النون والدال ـ ولك أن تقـول خـدارن وفـرازد بحـذف الخامس كـمـا تقـدم وهو الأجود، وهذا مـذهب سيـبويه، وقال المبـرد: لايحذف فى مـثل هذا إلا الخامس وخوارق وفرازق غلط.

تنبيهان:

الأول: أجاز الكوفيـون والأخفش حذف الثالث، كـأنهم رأوا حذف الثالث أسهل، لأن ألف الجمع تحل محله.

الثاني: منع ابن ولاد تكسير الخماسى البتـة، وقال سيبويه لا يكسرونها إلا على استكراه، وقـال فى التسهيل: ويغـنى غالبا التصـحيح عن تكسير الخـماسى الأصول، وأمـا الخمـاسى بزيادة فـإنه يحذف زائده آخـرا كان أو غـير آخر نـحو سِبَطْرَى وسباطر وفَدَوْكَس وفَدَاكِس[3] ما لم يكن الزائد من الخمسة حرف لين قبل

---

(١) الخدرنق: العنكبوت: وقالوا خورنق ـ والصواب الأول.
(٢) فرزدق: اسم جنس جمعى لفرزدقة ـ وهى القطعة من العجين.
(٣) سبطرى: مشية فيها تبختر، واسبطر اضطجع وامتد، والإبل أسرعت، والبلاد استقامت.
فدوكس: بفتح الفاء والدال والكاف وسكون الواو ـ هو الأسد والرجل الشديد.

الآخر. فإنه لا يحذف بل يجمع على مفاعيل ونحوه، نحو عصفور وعصافير وقرطاس وقراطيس وقنديل وقناديل، وهذا مفهوم من قوله:

وَزَائِدَ العادِى الرُّبَاعِى احْذِفْه مَا   لَمْ يَكُ لَيْنًا إِثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا

فإن قلت: فهم من استثنائه حرف اللين أنه لا يحذف، ولكن من أين يفهم أن واو عصفور وألف قرطاس ونحوها يقلبان ياء؟

قلت: هذا مفهوم من قاعدة مذكورة فى التصريف لايحتاج هنا إلى النص عليها.

تنبيهان:

الأول: شمل قوله (وزائد العادى الرباعى) نحو قَبَعْثَرَى[1] مما أصوله خمسة، فهذا ونحوه إذا جمع حذف حرفان الزائد وخامس الأصول؛ فتقول فيه قباعث.

الثانى: شمل قوله (لينا) ما قبله حركة مجانسة كما مر تمثيله، وما قبله حركة غير مجانسة نحو غُرْنَيْق وفِردوس[2]، فتقول فيهما غرانيق وفراديس،وخرج منه كَنَهْوَر[3] مما يحرك فيه حرف العلة، فإنه لايقلب ياء، بل حذف فتقول كناهر.

والسِّين والتَّا من كمُسْتَدْعٍ أَزِلْ   إِذْ بِبِنَا الجمع بَقَاهُما مُخِلّْ

اعلم أن الاسم إذا كان فيه من الزوائد مايخل بقاؤه بمثالى الجمع - أعنى فعالل وفعاليل - توصل إليهما بحذفه، فإن تأتى أحد المثالين بحذف بعض وإبقاء بعض أبقى ما له مزية فى المعنى أو فى اللفظ، فلذلك تقول فى جمع مستدع: مداع - بحذف السين والتاء معا - لأن بقاءهما يخل ببنية الجمع، وأبقيت الميم لأن لها مزية عليهما لكونها تزاد لمعنى يخص الأسماء، وكذلك تقول فى منطلق

---

(١) القبعثرى: العظيم الشديد، والأنثى قبعثراة.

(٢) غرنيق: بضم الغين وسكون الراء وفتح النون - طير من طيور الماء طويل العنق. وفردوس: بستان.

(٣) كنهور: كسفرجل - المتراكم من السحاب والضخم من الرجال.

ومغتلم. مطالق ومغالم، فتؤثر الميم بالبقاء على النون والتاء، لما تقدم، وإلى هذا أشار بقوله: **والميمُ أَوْلَى مِنْ سِواه بالبَقَا**، فشمل قوله (من سواه) صورتين.

إحداهما: وفاقية وهى أن يكون ثانى الزائدين غير ملحق، كنون منطلق وتاء مغتلم.

والأخرى: خلافية وهى أن يكون الزائد ملحقا نحو مُقْعَنْسِس[1] فمذهب سيبويه فيه وفى نحوه إبقاء الميم فتقول: مقاعس، ومذهب المبرد إبقاء الملحق فتقول: قعاسس، ورجح مذهب سيبويه بأن الميم مصدره وهى لمعنى يخص الاسم فكانت أولى بالبقاء.

تنبيه:

لايعنى بالأولوية هنا رجحان أحد الأمرين مع جوازهما، لأن إبقاء الميم فيما ذكر متعين، لكونه أولى فلا يعدل عنه. قوله: **والهمزُ واليا مثلُه إن سَبَقَا**. يعنى أن الهمزة والياء مثل الميم فى كونهما أولى بالبقاء إذا تصدرا نحوألَنْدَد ويَلَنْدَد[2] فتقول فى جمعهما: ألادٌّ ويلادّ ـ بحذف النون وإبقاء الهمزة والياء، لتصدرهما ولأنهما فى موضع يقعان فيه دالين على معنى بخلاف النون فإنها فى موضع لا تدل فيه على معنى أصلا، وإنما أدغم الادّ ويلاد فى الجمع رجوعا إلى القياس.

تنبيه:

تقدم أن المزية تكون فى المعنى وفى اللفظ، وماتقدم من إبقاء الميم والهمزة والياء فى المثل السابقة من المزية المعنوية ولها أمثلة أخر لا يحتمل ذكرها هذا المختصر، ومثال المزية اللفظية كقولك فى جمع استخراج تخاريج، لأن له نظيرا وهى تماثيل، فلا تقول سخاريج، لأن سفاعيل معدوم، وكذلك مثله مرمريس[3]

---

(١) مقعنس: أى: متأخر إلى خلف من القعس وهو خروج الصدر ودخول الظهر عند الحدب.

(٢) ألندد ويلندد: كلاهما بمعنى الخصم الشديد الخصومة كالألد.

(٣) مرمريس: من أوصاف الداهية، يقال: داهية مرمريس أى: شديدة، والمرمريس: الأملس أيضا، ووزنه فعفعيل.

فتقول فيه مراريس - بحذف الميم وإبقاء الراء - لأن ذلك لايجهل معه كون الاسم ثلاثيا فى الأصل، فلو حذفت الراء وأبقيت الميم فقلت: مراميس لأوهم أنه كون الكلمة رباعية وكذلك مثله حطائط[1] فإن الهمزة فيه أولى بالبقاء من الألف لتحركها ولشبهها بحرف أصلى لأن زيادتها وسطا شاذة، بخلاف الألف، ويونس يؤثر الألف بالبقاء، لأنها أبعد من آخر الاسم فتنقلب همزة فتقول حطائط على القولين، والتقدير مختلف ومسائل هذا الفصل كثيرة فلنكتف بما ذكرناه، ومن المزية أيضا ما أشار إليه بقوله:

وَاليَاءَ لا الوَاوَ احذِفْ إنْ جَمَعْتَ مَا كَحَيْزَبُونٍ فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا

ما يجب إيثاره بالبقاء واو حيْزبون وعَيْطموس[2] ونحوهما فإن تكسيرهما حزابين وعطاميس، حذفت الياء وأبقيت الواو فانقلبت ياء لانكسار ماقبلهما وإنما أوثرت الواو فى ذلك بالبقاء؛ لأن الياء إذا حذفت أغنى حذفها عن حذف الواو، ولبقائها رابعة قبل الآخر، فيفعل بها ما فعل بواو عصفور، ولو حذفت الواو أولا لم يغن حذفها عن الياء؛ لأن بقاء الياء مفوت لصيغة الجمع.

وَخَيَّرُوا فى زائدَىْ سَرَنْدَى وكُلِّ ما ضَاهَاهُ كالعَلَنْدَى

زائدا سرندى[3] هما النون والألف، فإن حذفت النون قلت؛ سراد، وإن حذفت الألف قلت سراند وكذلك نظائره نحو العلندى[4] والحَبَنْطَى والعفَرْنى وإنما خيروا فى هذين الزائدين لثبوت التكافؤ بينهما، إذ لامزية لأحدهما على الآخر.

والحاصل أنه إن كان لأحد الزائدين مزية أبقى، فإن ثبت التكافؤ فالحاذف مخير. وهذه مسائل أختم بها باب الجمع:

---

(١) حطائط: الصغير، كأنه حط عن مرتبة العظيم.

(٢) الحيزبون: المرأة العجوز، وفيه زوائد: الياء والواو والنون - العيطموس: التامة الخلق من الإبل والمرأة الجميلة أو الحسنة الطويلة التارة العاقر.

(٣) السرندى: السريع فى أموره - أو الشديد.

(٤) العلندى: البعير الضخم - والغليظ من كل شيء - ونوع من شجر العضاة له شوك. واحده بهاء والجمع علاند.

الأولى: يجوز تعويض ياء قبل الطرف مما حذف (منه)[1] أصل أو زائد، فتقول في سفرجل ومنطلق: سفاريج ومطاليق، وقد ذكر هذا أول التصغير وسيأتي.

الثانية: أجاز الكوفيون زيادة الياء في مماثل مفاعل وحذفها من مماثل مفاعيل، فيجيزون في جعافر جعافير، وفي عصافير عصافر، وهذا عندهم جائز في الكلام وجعلوا من الأول ﴿وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُ﴾[2] ومن الثاني ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾[3] ووافقهم في التسهيل على جواز الأمرين، واستثنى فواعل فلا يقال فيه فواعيل إلا شذوذا كقولهم[4]:

.... سَوَابِيغُ بِيضٌ لا يُخَرِّقُهَا النَّبْلُ

ووافقهم الجرمي على زيادة الياء قياسا في نحو طوابيق وخواتيم[5] وكل ما يجمع على فعائل، وقال أبو حاتم في نحو أمنية وأثفية[6] كل ما جاء من هذا

---

(١) أ.

(٢) من الآية ١٥ من سورة القيامة.

(٣) من الآية ٥٩ من سورة الأنعام.

(٤) قائله: هو زهير بن أبي سلمى - وهو من الطويل -.

وصدره: عليها أسود ضاريات لبوسهم.

اللغة: «عليها» - أي: على الخيل «أسود» جمع أسد «ضاريات» جمع ضارية - من ضرى إذا اجترأ «سوابيغ» كوامل «بيض» صقيلة «النبل» السهم.

الإعراب: «عليها» جار ومجرور خبر مقدم «أسود» مبتدأ مؤخر «ضاريات» صفة «لبوسهم» مبتدأ ومضاف إليه «سوابيغ» خبر المبتدأ «بيض» صفته «لا يخرقها» لا نافية ويخرق فعل مضارع وها مفعول به «النبل» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. والجملة صفة لسوابيغ.

الشاهد: قوله «سوابيغ» والقياس سوابغ - بدون الياء -.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٧٠٣، وذكره السيوطي في الهمع ٢/١٨٢.

(٥) طوابيق: جمع طابق - بفتح الباء وكسرها - وهو العضو من أعضاء الإنسان كاليد والرجل، ويجمع على طوابق وقد جاء الجمع شذوذا طوابيق وخواتيم: نوع من الحلي - وهو أيضا مايوضع على الطين ويختم به الكتاب.

(٦) أثفية: بضم الهمزة وسكون الثاء وكسر الفاء - وهي حجر يوضع عليه القدر، وهي ثلاثة أحجار.

النوع واحده مشدد، ففى جمعه التشديد والتخفيف كأثافى، وقال الأخفش: هذا كما يقال فى جمع مفتاح مفاتح ومفاتيح، وقال النحاس: الحذف فى المعتل أكثر، ومذهب البصريين أن زيادة الياء فى مثل (مفاعل وحذفها من مثال)[1] مفاعيل لا يجوز إلا للضرورة.

الثالثة: قد ورد فى جمع التكسير ما يشبه تصغير الترخيم، وأشار إليه فى التسهيل بقوله: وربما قدر تجريد المزيد فيه فعومل معاملة المجرد، ومثال ذلك قولهم فى ظريف وخبيث: ظروف وخبوث، قال الجرمى والفارسى: كسروه على حذف الزيادة وهو مذهب المبرد، وكان يقول فيه جمع الترخيم، ومذهب الخليل وسيبويه أنه مما جمع على غير واحده المستعمل كملاميح، وأجاز السيرافى أن يكون اسم جمع.

الرابعة: قال فى التسهيل يُجْمَعُ اسم الجمع وجمع التكسير غير الموازن مفاعل أو مفاعيل أو فعلة أو فعلة لما يثنيان له جمع شبيهيهما من مثل الآحاد انتهى. فمن جمع اسم الجمع قوم وأقوام، وظاهر كلام سيبويه أنه لا ينقاس، ومن جمع الجمع عقبان وعقابين كما تقول سرحان وسراحين[2] ومعنى قوله «لما يثنيان له» للمعنى الذى يثنيان له، يعنى أن الداعى إلى جمعهما هو الداعى إلى تثنيتهما، وظاهر كلامه جواز ذلك فى جمع الكثرة وجمع القلة ونقل غيره أن جمع الكثرة لا يقاس عليه باتفاق.

واختلف فى جمع القلة فقيل: يقاس عليه، وهو مذهب الأكثرين وقيل: لا ينقاس ولايجمع من الجموع إلا ما جمعوا، وهو مذهب الجرمى، واختيار ابن عصفور، وبه فسر الفارسى كلام سيبويه.

الخامسة: اختلف فى أصائل فقيل: هو جمع جمع جمع لأنه جمع آصال وآصال جمع أصل وأصل جمع أصيل، قاله ابن الشجرى، ورده ابن الخشاب وهو خليق بالرد وقيل هو جمع جمع، لأنه جمع آصال وآصال جمع أصل وأصل مفرد

---

(١) أ. ب.

(٢) السرحان: الذئب، وقيل: الأسد بلغة هذيل.

لا جمع له. وقيل: إن آصالا جمع أصيل كيمين وأيمان وأصائل جمع أصيلة كسفينة وسفائن ذكره ابن الباذش وقاله أيضا أبو الحسين بن فارس[1] وقال ابن الخشاب: أصائل مفرده أصيل مثل أفيل وأفائل والأفيل الصغير من أولاد الإبل - وعلى هذين القولين فليس بجمع جمع.

السادسة: فى الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس، وإنما أخرته إلى هذا الموضع؛ لأن معرفته متوقفة على معرفة أمثلة التكسير، والفرق بين هذه الثلاثة من وجهين: أحدهما معنوى والآخر لفظى.

أما المعنوى: فقال الشارح فى صدر الشرح: الاسم الدال على أكثر من اثنين بشهادة التأمل، إما أن يكون موضوعا للآحاد المجتمعة دالا عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف، وإما أن يكون موضوعا لمجموع الآحاد دالا عليها دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماه، وإما أن يكون موضوعا للحقيقة ملغى فيه اعتبار الفردية؛ إلا أن الواحد ينتفى بنفيه، فالموضوع للآحاد المجتمعة هو الجمع سواء كان له من لفظه واحد مستعمل كرجال وأسود، أو لم يكن كأبابيل[2] والموضوع لمجموع الآحاد، وهو اسم الجمع، سواء كان له واحد من لفظه كركب وصحب، أو لم يكن كرهط وقوم، والموضوع للحقيقة بالمعنى المذكور هو اسم الجنس، وهو غالب فيما يفرق بينه وبين واحده بالتاء كتمر وتمرة وعكسه كمأة وجبأة. انتهى - يعنى: أن الكمأ والجبأ للواحد، والكمأة والجبأة للجنس، وهذا قليل، وبعضهم يقول كمأة وللجنس كمء على القياس وقوله: وهو غالب يفرق بينه وبين واحده بالتاء، يشير إلى أن اسم الجنس لاينحصر فى ذلك، لأنه قد يفرق بينه وبين واحده بياء النسب نحو روم ورومى وزنج وزنجى.

---

(١) هو أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد أبو الحسين اللغوى القزوينى كان نحويا على طريقة الكوفيين، سمع أباه وعلى بن إبراهيم بن سلمة وقرأ عليه البديع الهمذانى وكان كريما جوادا، وله مقدمة فى النحو، واختلاف النحويين وغيرهما. قال الذهبى: مات سنة خمس وتسعين وثلاثمائة.

(٢) أبابيل: بمعنى فرق.

واعلم أن فيما عرف به اسم الجنس نظرا لأن مقتضاه صحة إطلاق تمر ونحوه على القليل والكثير كالعسل والماء، لأن الواحد إنما ينتفى بنفيه إذا كان صادقا عليه، وقد صرح بذلك الشيخ أبو عمرو فى شرحه لكافيته، والمفهوم من كلام النحويين أن اسم الجنس الذى يفرق بينه وبين واحده بتاء التأنيث نحو جَوْز ونخل[1] وكلم، لايطلق على أقل من ثلاثة، وإنما يقال ذلك فى نحو ضرب من المصادر، فإنه صالح للقليل والكثير، وإذا قيل ضربة فالتاء للتنصيص على الوحدة، وأما غير المصادر فلا يقال فيها ذلك، وقد صرح المصنف بذلك قال فى شرح التسهيل: الكلم اسم جنس جمعى كالنبق واللبن وأقل مايتناول ثلاث كلمات، بل يقتضى قوله فى التسهيل: تكسير الواحد الممتاز بالتاء محفوظ استغناء بتجريده فى الكثرة وبتصحيحه فى القلة، أن تمرا ونحوه لما فوق العشرة حتى قيل ناقض كلامه الأول.

وأما اللفظى فاعلم أن الاسم الدال على أكثر من اثنين إن لم يكن له واحد من لفظه فإما أن يكون على وزن خاص بالجمع أو غالب فيه أو لا؛ فإن كان على وزن خاص بالجمع نحو عبابيد، أو غالب فيه نحو أعراب، فهو جمع واحد مقدر، وإلا فهو اسم جمع نحو رهط وإبل.

وإنما قلنا إن أعرابا على وزن غالب لأن أفعالا وزن نادر فى المفردات كقولهم (بُرْمَة أَعْشَارٍ)[2] هذا مذهب بعض النحويين، وأكثرهم يرى أن أفعالا وزن خاص بالجمع، ويجعل قولهم (برمة أعشار) من وصف المفرد بالجمع، ولذلك لم يذكر فى الكافية غير الخاص بالجمع، وليس الأعراب جمع عرب، لأن العرب يَعُمّ الحاضرين والبادين، والأعراب يخص البادين، خلافا لمن زعم أنه جمعه، وإن كان له واحد من لفظه فإما أن يوافقه فى أصل اللفظ دون الهيئة أو فيهما، فإن وافقه فيهما وثنى فهو جمع يقدر تغييره نحو فلك، فإن لم يثن فليس بجمع نحو جنب، والمصدر إذا وصف به وإن وافقه فى أصل اللفظ دون الهيئة، فإما أن يميز من واحده بنزع ياء النسب نحو روم أو بتاء التأنيث ولم يلتزم تأنيثه نحو تمر، أو لا؛ فإن ميز بما ذكر ولم يلتزم تأنيثه فهو اسم جنس، وإن التزم تأنيثه فهو جمع نحو

(١) جوز: الجوز ـ بفتح الجيم وسكون الواو ـ المفازة التى يتيه فيها السالك.

(٢) البرمة: قدر من حجارة، وبرمة أعشار إذا كانت عظيمة لايحملها إلا عشرة، وقيل: إذا كانت مكسرة على عشر قطع.

تُخَم وتهم، حكم سيبويه بجمعيتهما، لأن العرب التزمت تأنيثهما، فإن الغالب على (اسم الجنس)(1) المتاز واحده بالتاء. التذكير، وقال ابن سيده: التذكير والتأنيث سواء فى الاستعمال والكثرة. وإن لم يكن كذلك، فإما أن يوافق أوزان الجموع الماضية أولا، فإن وافقها فهو جمع، ما لم يساو الواحد فى التذكير والنسب إليه دون قبح فيكون اسم جمع، فلذلك حكم على غزى بأنه اسم جمع لغاز، لأنه ساوى الواحد فى التذكير، بخلاف كليب، فإنه جمع لأنه مؤنث، وحكم أيضا على ركاب بأنه اسم جمع لركوبة، لأنهم نسبوا إليه فقالوا: ركابى، والجموع لا ينسب إليها إلا إذا غلبت أو أهمل واحدها.

وإنما قلنا: دون قبح، لأن الجمع قد يساوى الواحد فيما ذكر بقبح فيقال الرجال قام، وإن خالف أوزان الجمع الماضية فهو اسم جمع نحو صحب وركب، لأن فعلا ليس من أبنية الجمع، خلافا لأبى الحسن.

والحاصلُ أن اسم الجنس هو ما يتميز واحده بالياء أو بالتاء ولم يلتزم تأنيثه واسم الجمع مالا واحد له من لفظه وليس على وزن خاص بالجمع ولا غالب فيه، أو له واحد ولكنه مخالف لأوزان الجمع، أو غير مخالف ولكنه مساو للواحد دون قبح فى التذكير والنسب. وإذا عرفا عرف الجمع بمعرفتهما. والله أعلم.

---

(1) أ، ب.

التصغير

إنما ذكره بعد التكسير (لأنهما)[1] ـ كما قال سيبويه ـ من واد واحد، فلنذكر فوائده وعلاماته وشروط المصغر.

أما فوائده عند البصريين (فثلاثة)[2]: التقليل، والتقريب، والتحقير.

فالتحقير: إما لذات الشيء نحو حجير أى: حجر صغير، وإما لشأنه نحو رجيل.

والتقليل: لكمية الشيء (نحو)[3] دريهمات، والتقريب: إما لزمان الشيء نحو بعيد العصر، وإما لمكانه نحو دوين السماء، وإما لمنزلته نحو صُدَيِّقى.

وزاد الكوفيون فى فوائده التعظيم، كقول لبيد[4]:

. . . . دُوَيْهِيَةٌ تَصفَرُّ مِنْها الأَنَامِلُ

أى: الموت.

وأجيب بأن الداهية إذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول، فالتصغير لتقليل المدة، أو بأن المراد أن أصغر الأشياء قد يفسد الأمور العظام.

---

(١) أ، ب ـ وفى جـ (لأنه). (٢) أ، ب. (٣) أ، جـ.

(٤) قائله: هو لبيد بن ربيعة بن عامر العامرى ـ وهو من الطويل ـ .

وصدره: وكل أناس سوف تدخل بينهم. . . . .

اللغة: (دويهية) تصغير داهية، ويروى فى مكانه (خويخة) وهو مصغر خوخة ـ بفتح فسكون ـ وهو الباب الصغير. أى أنه سينفتح عليهم باب يدخل إليهم منه الشر، وإذا مات الإنسان أو قتل اصفرت أنامله واسودت أظافره، وقيل: المراد من الأنامل الأظافر فإن صفرتها لاتكون إلا بالموت.

الإعراب: (كل) مبتدأ (أناس) مضاف إليه (سوف) هنا للتحقيق والتأكيد (تدخل) فعل مضارع (بينهم) متعلق بتدخل (دويهية) فاعل تدخل والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ (تصفر) فعل مضارع (منها) متعلق بالفعل (الأنامل) فاعل تصفر، الجملة فى محل رفع صفة لدويهية.

الشاهد: قوله (دويهية) حيث إن التصغير هنا للتعظيم عند الكوفيين.

مواضعه: ذكره الشجرى فى أماليه ٢/٢٥، ٢/٤٩، وابن الأنبارى فى الإنصاف ١٣٩، وابن يعيش ٥/١١٤، ٢/٥٦١ فى الخزانة، ٨٥ فى شرح شواهد الشافية، ٢/١٨٥ همع الهوامع، ٣/٧٠٦ شرح الأشمونى.

وأما علامته فهى: الياء، وإنما جعلوها ياء، لأن أولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين، فالألف قد استبدّ بها الجمع فعدلوا إلى الياء، لأنها أقرب إلى الألف، وزعم بعض الكوفيين وصاحب الغرة: أن الألف قد تجعل علامة التصغير، واستدلوا بقول العرب فى: هدهد، هداهد، يعنون التصغير، وفى دابة وشابة، دوابة وشوابة. ورد بأن الهداهد لغة فى الهدهد، وأما دوابة وشوابة فألفهما بدل من ياء التصغير والأصل دويبة وشويبة، لأن ياء التصغير قد تجعل ألفا إذا وليها حرف مشدد.

وأما شروط المصغر فأربعة:

الأول: أن يكون اسما فلا يصغر الفعل ولا الحرف، لأن التصغير وصف فى المعنى وشذ تصغير فعل التعجب، وفى كونه مقيسا خلاف تقدم فى بابه.

الثانى: أن يكون غير متوغل فى شبه الحرف، فلا تصغر المضمرات ولا مَنْ وكيف ونحوها. وشذ تصغير بعض أسماء الإشارة والموصولات، وسيأتى.

والثالث: أن يكون قابلا للتصغير فلا يصغر نحو كبير وجسيم، ولا الأسماء المعظمة شرعا، وفى أسماء شهور السنة وأيام الأسبوع قولان، والمنع مذهب سيبويه.

والرابع: أن يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها، فإنه لا يصغر نحو كميت[1].

فُعَيلاً اجْعَلْ الثُّلاثىَّ إذا ... صَغَّرْتَهُ نَحْوُ قُذَىٌّ فى قَذَا
فُعَيْعِلٌ مع فُعَيْعِيل لما ... فَاقَ كجَعْلِ دِرْهَم دُرَيْهِمَا

أبنية التصغير ثلاثة: فُعيل وفُعيعِل وفُعيعيل، ففعيل للثلاثى مطلقا نحو قُذَىّ فى تصغير قذى، وفليس فى تصغير فلس، وفعيعل وفعيعيل لما زاد على الثلاثة.

أما فعيعل. فللرباعى نحو دريهم فى درهم، وجعيفر فى جعفر: وللخماسى المجرد إذا حذف آخره ولم يعوض نحو فريزد فى فرزدق.

---

(١) الكميت من الخيل: هو الفرس الذى تضرب حمرته إلى سواد.

وأما فعيعيل: فللخماسي ولما فـوقه أيضا، إذا كان قبل آخره حرف لين نحو عصيفير أو حذف منه وعوض نحو فريزيد (ولما فوقه أيضا)[1].

تنبيهات:

الأول: هذه الأوزان الثلاثة من وضع الخـليل ـ رحمه الله ـ، فـقيل له: لم بنيت المصغـر على هذه الأمثلة؟ فقـال: وجدت معـاملة الناس على فلس ودرهم ودينار.

والثاني: وزن المصغر بهذه (الأوزان)[2] اصطلاح خاص بهذا الباب، اعتبر فـيه مـجرد اللفظ تـقريبـا، وكراهة لتكـثيـر الأبنية، وليـس بجار على مـصطلح التصريف.

الا ترى أن وزن أحيـمد ومكيـرم وسفيـرج فى التصـغير فـعيـعل، ووزنها التصريفى أفيعل ومفيعل وفعيلل.

الثالث: فهم من قوله (فـعيلا اجعل الثلاثى) أن فى الثـلاثى إذا صغر ثلاثة أعمال: ضم أوله وفتح ثانيه وإلحاق ياء ساكنة بعده.

وفهم من قوله (فعـيعل مع فعيعيل لما . . فاق. .) أن مـافوق الثلاثة يشارك الثـلاثى فى الأعمـال الثلاثة ويزيد (عليـه)[3] رابعـا وهو كسر مـا بعد الـياء إلا (فيما)[4] سيستثنيه.

الرابع: هذه الكيفـية المذكورة إنما هى فى المتـمكن، وأما غير المتـمكن فإنه يخالفه فى بعضها وسيأتى آخر الباب.

الخامس: ذكروا لضم أول المصغر عللا أكـثرها ظاهر الضعف، منها أنهم لما فتحـوا فى التكسير أول الرباعى والخمـاسى لم يبق إلا الكسر والضم، فكان الضم أولى لمكان الياء. قال معناه السيرافى. وفتحوا ثانيه لأن ياء التصغير وألف التكسير فى نحو مفاعل متقابلان فحمل ماقبل الياء على ماقبل الألف.

---

(١) أ، ب.

(٢) فى جـ (الأمثلة).

(٣) أ، ب. (٤) أ، ب.

السادس: قال بعضهم: ضم أول المصغر وفتح ثانيه إنما هو فيما ليس كذلك نحو صرد[١] أو تقول: الضمة والفتحة فى المكبر غير الضمة والفتحة فى المصغر كما فى فلك ونحوه.

وجزم ابن إياز بالثانى فقال: لو كان أول المكبر مضموما كغراب وغلام ثم صغرته لحكم بأن الضمة فى التصغير غيرها فى التكبير، وقال بعضهم فى نحو زبرج[٢] مما قبل آخره مكسورا إذا صغر لايغير، قال: ولو قيل: إن الكسرة فى التصغير غيرها فى التكبير لكان وجها.

السابع: لو كان المكبر على هيئة المصغر كمبيطر ومهيمن[٣] ونحوهما من أسماء الفاعلين، فقال بعضهم: إن تصغيرها يكون بالتقدير، وظاهر التسهيل أن مثل هذا لايصغر لأنه شرط فى المصغر خلوه من صيغ التصغير وشبهها.

وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الجَمْعُ وصِلْ   بِهِ إلى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيْرِ صِلْ

يعنى: أنه يتوصل إلى بناء فعيعل وفعيعيل فيما زاد على أربعة أحرف (بما يتوصل به إلى منتهى الجمع)[٤] يعنى بناء مفاعل ومفاعيل (وللحاذف)[٥] هنا ـ من ترجيح وتخيير ـ ماله فى التكسير فتقول فى تصغير فرزدق فريزد بحذف الخامس، أو فريزق بحذف الرابع، لأنه يشبه الزائد، وتقول فى منطلق مطيلق بحذف النون وإبقاء الميم؛ لأن لها مزية كما تقدم، وتقول فى استخراج تخيريج ـ بحذف السين، لأن التاء أولى بالبقاء لما سبق، وتقول فى حيزبون[٦] حُزيبين ـ بحذف الياء وإبقاء الواو مقلوبة ياء لما مر، وتقول فى علندى[٧] عليند أو عليد، إذ لا مزية لأحد زائديه على الآخر، وقد تقدم بيان ذلك فى التكسير فأغنى عن إعادته.

(١) الصرد: بضم ففتح ـ طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير، وبياض فى ظهر الفرس من أثر الدبر.
(٢) الزبرج: الزينة من وشى أو جوهر، وقيل: الذهب، وقيل: السحاب الرقيق.
(٣) المهيمن: اسم فاعل هيمن إذا كان رقيبا على الشىء.
(٤) ب، جـ ـ وفى أ (بما يوصل به فيه إلى منتهى الجمع).
(٥) أ ـ وفى ب، جـ (وللحاذق).
(٦) الحيزبون: المرأة العجوز.
(٧) العلندى: بالفتح ـ الغليظ من كل شىء، وربما قيل: جمل علندى ـ بالضم ـ.

تنبيه:

يستثنى من ذلك هاء التأنيث، وألفه الممدودة، وياء النسب، والألف والنون بعد أربعة أحرف فصاعدا، فإنهن لايحذفن فى التصغير، ولايعتد بهن كما سيأتى.

وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ يَا قَبْلَ الطَّرَفْ إِنْ كَانَ بَعْضُ الاسْمِ فِيهِمَا انْحَذَفْ

يعنى: أنه يجوز أن يعوض مما حذف فى التكسير والتصغير ياء قبل الآخر، وسواء فى ذلك ما حذف منه أصل نحو سفرجل فتقول فى جمعه سفارج وإن عوضت قلت سفاريج وفى التصغير سفيرج وإن عوضت قلت: سفيريج.

وما حذف منه زائد نحو منطلق فتقول فى جمعه مطالق ومطاليق، وفى تصغيره مطيلق على الوجهين.

وعلم من قوله (جائز) أن التعويض لايلزم.

تنبيه:

قال فى التسهيل: وجائز أن يعوض مما حذف ياء ساكنة قبل الآخر، مالم يستحقها لغير تعويض، واحترز بقوله «لغير تعويض» من نحو لفاغيز جمع لُغَيِّزى، فإنه حذفت ألفه ولم يحتج إلى تعويض، لثبوت يائه التى كانت فى المفرد.

وَحَائِدٌ عَنِ القِيَاس كُلُّ مَا خَالَفَ فى البابين حُكْمًا رُسِمَا

مما خولف (به)[1] القياس فى التصغير نحو قولهم فى المغرب: مغيربان كأنه تصغير مغربان، وفى العشاء، عُشَيَّان كأنه تصغير عَشيّان، وفى عشية عشيشية كأنه تصغير عشاة، وفى إنسان: أنيسيان كأنه تصغير أنسيان وفيه خلاف. مذهب البصريين أنه فعلان من الأنس، وقال الشيبانى: فعلان أيضا، لكن من الإيناس بمعنى الإبصار، وقال معظم الكوفيين إنه أفعلان من النسيان فهو على الأولين من

(١) أ، جـ وفى ب (فيه).

هذا النوع، وفى بنون: أبينون كأنه تصغير أبنين، وفى ليلة ليـيلية كأنه تصغير ليلاه، وفى رجل رويجل كأنه تصغير راجل، وفى صبية وغلمة: أصيبية وأغيلمة، كأنهما تصغير أفعلة، فهذه الألفاظ ما استغنى فيها بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل (وقد سمع فى بعضها القياس أيضا)[1] قالوا فى صبية صبيّة على القياس. أنشد سيبويه[2]:

صُبَيَّةً عَلَى الدُّخَانِ رُمْكَا مَا إِنْ عَدَا أصغرهُمْ أَنْ زَكَّا

يقال: زك زكيكا إذا دب، قال المبرد: والصواب: ما إن عدا أكبرهم.

ومما خولف به القياس فى التكسير قولهم: رهط وأراهط، وباطل وأباطيل، وحديث وأحاديث، وكراع وأكارع، وعروض وأعاريض، وقطيع وأقاطيع[3].

فهذه جموع لواحد مهمل استغنى به عن جمع المستعمل، هذا مذهب سيبويه والجمهور، وذهب بعض النحويين إلى أنها جموع للمنطوق به على غير قياس، وذهب ابن جنى إلى أن اللفظ يغير إلى هيئة أخرى ثم يجمع، فيرى فى

---

(١) أ، جـ.

(٢) قائله: هو رؤبة بن العجاج - وهو من الرجز - .

اللغة: «رمكا» - بضم الراء وسكون الميم - جمع أرمك والرمكة لون كلون الرماد «عدا» جاوز «أن زكا» ويروى قد زكا.

يصف رؤبة بهذا: صبية صغارا قد اغبروا وتشعثوا لشدة الزمان وكلب الشتاء والبرد.

الإعراب: «صبية» منصوب بفعل مقدر تقديره ترك صبية «على الدخان» حال «رمكا» صفة لصبية «ما» النفى «إن» زائدة «عدا» فعل ماض «أصغرهم» فاعل ومضاف إليه «أن» مصدرية «زكا» فعل ماض والألف للإطلاق والفاعل ضمير، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مفعول عدا.

الشاهد: قوله «صبية» حيث صغرت على لفظها، والأكثر فى كلامهم أصيبية.

مواضعه: ذكره سيبويه ٢/١٣٩، والمقتضب ٢١٢، والمخصص ١/٣١.

(٣) الرهط: قوم الرجل وقبيلته ويطلق على الجماعة من ثلاثة إلى عشرة أو من سبعة إلى عشرة بشرط أن يكونوا كلهم رجالا.

والكراع: هو مستدق الساق - وفى نسخة ب (كراع وأكاريع).

والعروض: آخر تفعيلة من الشطر الأول من بيت الشعر.

أباطيل أن الاسم غير إلى إبطيل أبطُّول ثم جمع، وذهب المبرد إلى أن أراهط جمع أرهط وأباطيل جمع إبطال مصدر أبطل واستغنى به عن جمع الاسم، وأعاريض تكسير إعراض مصدر أعرض.

وذهب الفراء إلى أن أحاديث جمع أحدوثة بمعنى حديث، وقال ابن خروف: إن أحدوثة إنما تستعمل فى المصائب والدواهى لا فى معنى الحديث الذى يتحدث به، وعد بعضهم من هذا النوع قولهم: أظافير فى جمع ظفر، وليال فى جمع ليلة، وليستا منه، بل هما مما استغنى فيه بجمع واحد مستعمل قليلا، لأنهم قالوا (أظفور. وليلاه، وإن كان الأشهر ليلة وظفرا ـ قلت: وكذا لاينبغى أن يعد قولهم)[1] فى التصغير لييلية مما استغنى فيه بتصغير مهمل.

لتلْوَ يا التَّصْغيْر مِنْ قَبلِ عَلَمْ   تأنيث أوْ مدَّته الفتحُ انحتَمْ
كَذَاكَ ما مَدَّةَ أفعَـــالِ سبَقْ   أو مدَّ سكران وما به التحَقْ

اعلم أن ما بعد ياء التصغير إن كان حرف إعراب جرى بوجوه الإعراب: على مقتضى العوامل نحو زبيد، وإن لم يكن حرف إعراب وجب كسره كما كسر ما بعد ألف التكسير إلا خمسة أشياء:

الأول: ما قبل علامة التأنيث وهى التاء والألف نحو طلحة وسكرى، فتقول فيهما طليحة وسكيرى ـ بالفتح ـ لوجوب فتح ما قبل تاء التأنيث، ومحافظة على بقاء الألف.

ويعني بقوله (مِنْ قبلِ عَلَم) ما كان متصلا كما مثل: فلو انفصل من الياء كسر نحو دُحَيْرِجة.

الثانى: ما قبل مدة التأنيث وهى الألف التى قبل الهمزة فى حمراء ونحوه، فإنها ليست علامة للتأنيث عند جمهور البصريين، وإنما العلامة عندهم الألف التى انقلبت همزة، وقد تقدم بيان ذلك فى التأنيث والتذكير، فتقول فى تصغير حمراء حميراء ـ بالفتح ـ محافظة على سلامة الألف.

---

(١) ب، جـ.

فإن قلت: فلعله أراد بعلم التأنيث التاء وحدها، وبالمدة الألفين المقصورة والممدودة.

قلت: لا يصح ذلك لأن المقصورة علم تأنيث أيضًا فتخصيصه بالتاء لا وجه له، وإنما عطفت المدة المذكورة على علم التأنيث، لعدم اندراجها فيه فهو كقوله في التسهيل: أو ألف التأنيث أو الألف قبلها.

فإن قلت: قوله في شرح الكافية: فإن اتصل بما ولي الياء علامة تأنيث فتح، كـتُمَيْرَة وحُبَيْلَى وحُمَيْرَاء - يقتضي أن المدة في حمراء مندرجة في قوله (علامة تأنيث)، ولذلك اقتصر في الكافية على قوله: لتأنيث علم.

قلت: يجوز في ذلك - والتحقيق ما تقدم.

والثالث: ما قبل ألف أفعال نحو أجمال فتقول فيه أجيمال محافظة على بقاء الألف (التى)[1] للجمع.

تنبيه:

أطلق الناظم أفعالا، ولم يقيده بأن يكون جمعا، فشمل المفرد، وفي بعض نسخ التسهيل (أو ألف أفعال جمعا أو مفردا) فمثال الجمع ماذكر، وأما المفرد فلا يتصور تمثيله على قول الأكثرين، إلا ما سمى به من الجمع، لأن أفعالا عندهم لم يثبت في المفردات. قال سيبويه: إذا حقرت أفعالا اسم رجل قلت: أفيعال، كما تحقرها قبل أن تكون اسما، فتحقير أفعال كتحقير عطشان، فرقوا بينها وبين أفعال لأنه لايكون إلا واحدا، ولا يكون أفعال إلا جمعا. انتهى.

وقد أثبت بعض النحويين أفعالا في المفردات، وجعل منه قولهم: برمة أعشار، وثوب أخلاق وأسمال[2] وهو عند الأكثرين من وصف المفرد بالجمع، وتصغيره أفيعال كما سبق.

---

(١) أ.

(٢) عطف مرادف يقال سمل الثوب سمولا خلق فهو ثوب أسمال هـ قاموس.ويقال: ثوب أسمال، ويقال: ثوب أخلاق. إذا كان قد صار مزقا.

فإن قلت: إذا فرعنا على مذهب من أثبته فى المفردات، فهل يصغر على أفيعال أو على أفيعيل؟

قلت: مقتضى إطلاق الناظم وقوله فى التسهيل: جمعا أو مفردا ـ أنه يصغر على أفيعال ـ بالفتح.

ومقتضى قول من قال من النحويين (أو أفعال جمعا) كأبى موسى وابن الحاجب أنه يصغر على أفيعيل ـ بالكسر.

وقال بعض شراح تصريف ابن الحاجب: قيد بقوله (جمعا) احترازا عما ليس بجمع، نحو أعشار فإن تصغيره أعيشير. انتهى.

وقال الشارح: (أو ألف أفعال جمعا، وعلى هذا نبه بقوله سبق)، انتهى. فقيد. وحمل كلام الناظم على التقييد، وكأنه جعل (سبق) قيدا لأفعال: أى ألف أفعال السابق فى باب التكسير، وهو الجمع، أما تقييده فتتبع فيه أبا موسى ومن وافقه. وقال الشلوبين مشيراً إلى قول أبى موسى: هذا خطأ؛ لأن سيبويه قال: إذا حقرت أفعالا اسم رجل قلت: أفيعال كما تحقرها قبل أن تكون اسما، وأما حمل كلام الناظم على التقييد، فلا يستقيم؛ لأن قوله (سبق) ليس حالا من أفعال فيكون مقيدا به، بل هو صلة ما، ومدة مفعول لسبق تقدم عليه، والتقدير: كذلك ما سبق مدة أفعال، وأيضًا فإن الناظم أطلق فى غير هذا الكتاب، بل صرح بالتعميم فى بعض نسخ التسهيل. فعلى هذا يحمل كلامه. والله أعلم.

الرابع: ما قبل ألف سكران ونحوه مما آخره ألف ونون زائدتان لم يعلم جمع ما هما فيه على فعالين دون شذوذ، ولهذا أحال الناظم على سكران، فيقال فيه سكيران، لأنهم لم يقولوا فى جمعه سكارين، وكذلك ما كان مثله نحو غضبان وعطشان، فإن جمع على فعالين دون شذوذ صغر على فعيلين نحو سرحان وسريحين[1] فإنه جمع على سراحين، وإن كان جمعه على فعالين شاذا لم يلتفت

---

(١) سرحان: الذئب، وقيل: الأسد بلغة هذيل.

إليه، بل يصغر على فعيلان، مثال ذلك: غرثان[1] وإنسان، فإنهم قالوا جمعهما غراثين وأناسين على جهة الشذود، فإن صغرا قيل فيهما: غريثان وأنيسان.

وإذا ورد ما آخره ألف ونون مزيدتان، ولم يعرف هل تقلب العرب ألفه ياء أو لا؟ حمل على باب سكران، لأنه أكثر.

الخامس: ما كان قبل اسم منزل منزلة تاء التأنيث، والمراد به عجز المركب نحو بعلبك فتقول فيه بعيلبك، ولم يذكره هنا.

وألفُ التأنيثِ حيث مُدّا ... وتاؤُه منفصلينِ عُدّا
كذا المزيدُ آخرا للنسبِ ... وَعَجُزُ المضافِ والمركَّبِ
وهكذا زيادتا فَعْلانا ... مِنْ بَعْدِ أربعٍ كزَعْفَرانا
وقَدِّرِ انفصالَ ما دلَّ على ... تثنيةٍ أوْ جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلاَ

يعنى: أنه لا يعتد فى التصغير بهذه الأشياء الثمانية، لأنها تعد منفصلة، أى: تنزل منزلة كلمة مستقلة.

ومعنى عدم الاعتداد بها أن ما قبلها يصغر غير متمم بها.

الأول: ألف التأنيث الممدودة نحو راهطاء.

الثانى: تاء التأنيث نحو حنظلة.

الثالث: ياء النسب نحو عبقرى[2].

الرابع: عجز المضاف المركب نحو عبد شمس.

الخامس: عجز المركب. يعنى غير المضاف المتقدم ذكره نحو بعلبك.

السادس: الألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف فصاعدا، نحو زعفران

(١) غرثان: بفتح الغين فراء ساكنة وجمعه غراثى كسكارى من غرث كفرح جاع هـ قاموس.
(٢) عبقرى: نسبة إلى عبقر، تزعم العرب أنه اسم بلد الجن فينسبون إليه كل شىء عجيب.

وعبوثران[1] واحترز من أن يكونا بعد ثلاثة نحو سكران وسرحان، وقد تقدم حكمها.

السابع: علامة التثنية نحو مسلمين.

الثامن: علامة جمع التصحيح نحو مسلمين ومسلمات.

فهذه لا يعتد بها فتقول فى تصغيرها رويهطاء وحنيظلة وعبيقرى وعبيد شمس، وبعيلبك وزعيفران وعبيثران ومسيلمان ومسيلمين ومسيلمات، فيقدر تمام بنية التصغير قبل الألف والتاء وكذا سائرها.

تنبيهات:

الأول: هذا تقييد لإطلاق قوله (وما به لمنتهى الجمع وصل) وقد تقدم التنبيه عليه.

الثاني: ليست الألف الممدودة عند سيبويه كتاء التأنيث فى عدم الاعتداد بها من كل وجه؛ لأن مذهبه فى نحو جلولاء وبراكاء، وقريثاء[2] - مما ثالثه حرف مد - حذف الواو والألف والياء، فتقول فى تصغيرها: جليلاء وبريكاء وقريثاء - بالتخفيف بخلاف نحو فروقة[3] فإنه يقول فى تصغيرها فريقة - بالتشديد، ولا يحذف، فقد ظهر أن الألف عنده يعتد بها من هذا الوجه، بخلاف التاء. ومذهب المبرد إبقاء الواو والألف والياء فى جلولاء وأخويه، فيقول فى تصغيرها: جليلاء وبريكاء وقريثاء - بالإدغام مسوِّيا بين ألف التأنيث وتائه.

وحجة سيبويه أن لألف التأنيث الممدودة شبها بهاء التأنيث وشبها بالألف المقصورة، واعتبار الشبهين أولى من إلغاء أحدهما، وقد اعتبر الشبه بالهاء من قبل

---

(١) عبوثران: اسم نبت.

(٢) جلولاء: بفتح أوله وضم ثانيه - ناحية من نواحى سواد العراق فى طريق خراسان بينها وبين خانقين سبعة فراسخ، وجلولاء أيضا: مدينة مشهورة بأفريقيا بينها وبين القيروان أربعة وعشرون ميلا.

والبراكاء: شدة القتال.

والقريثاء: ضرب من التمر أسود.

(٣) فروقة: تقول رجل فروقة، وامرأة فروقة، ورجلٌ فرق، إذا كان شديد الفزع.

مشاركة الألف الممدودة لها فى عدم السقوط وتقدير الانفصال بوجه ما فلا غنى عن اعتبار الشبه بالألف المقصورة فى عدم ثبوت الواو فى جلولاء ونحوها، فإنها كألف حبارى الأولى، وسقوطها فى التصغير متعين عند بقاء ألف التأنيث، فكذا يتعين سقوط الواو المذكورة ونحوها فى التصغير.

واعلم أن تسوية الناظم هنا بين ألف التأنيث الممدودة وتائه تقتضى موافقة المبرد. ولكنه صحح فى غير هذا النظم مذهب سيبويه.

الثالث: اختلف أيضًا فى نحو (ثلاثين) علما أو غير علم، وفى نحو (جدارين، وظريفين، وظريفات) أعلاما، فمذهب سيبويه الحذف فتقول: ثُلَيْثون ـ بالتخفيف ـ لأن زيادته غير طارئه على لفظ مجرد، فعومل معاملة جلولاء، وكذا يفعل بما جعل علما مما فيه علامة التثنية وجمع التصحيح، نص على جميع ذلك.

ومذهب المبرد إبقاء حرف المد فى ذلك والإدغام كما يفعل فى جلولاء واتفقا فى نحو (ظريفين، وظريفات) إذا لم يجعلن أعلاما على التشديد ولم يذكر هنا هذا التفصيل.

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو القَصْرِ مَتَى　　زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا

ألف التأنيث المقصورة أبعد عن تقدير الانفصال من الممدودة لعدم إمكان استقلال النطق بها، فلذلك تحذف فى التصغير خامسة فصاعدا، فإن بقاءها يخرج البناء عن مثال فعيعيل كقولك فى قرقرى ولغيزى قريقر ولغيغز[1]. فإن كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة وإبقاء ألف التأنيث وجاز عكسه، وإلى هذا أشار بقوله:

وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيِّرِ　　بين الحُبَيْرَى فَادْرِ والحُبَيِّرِ

فإن حذفت المدة قلت الحبيرى، وإن حذفت ألف التأنيث قلت الحبير بقلب المدة ياء ثم تدغم ياء التصغير فيها.

---

(١) قرقرى: اسم موضع، واللغيزى: بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحا: مثل اللغز ـ كقفل وكرطب وكجبل ـ وهو ماعمى من الكلام وأخفى المراد منه.

وارْدُدْ لأَصْلٍ ثَانِيًا لَيْنًا قُلِبْ فَقِيمةً صَيِّرْ قُوَيْمَةً تُصِبْ

اعلم أن الثانى يرد إلى أصله فى التصغير بشرطين:

الأول: أن يكون لينا، والثانى: أن يكون بدل غير همزة تلى همزة فاندرج فى ذلك ثلاثة أنواع:

أولها: ما كان لينا منقلبا عن لين نحو باب وميزان وقيمة وناب وموقن، فتقول فى تصغير باب بويب، لأن ألفه عن واو، وفى ميزان مويزين لأن ياءه عن واو، وكذلك تقول فى قيمة قويمة وديمة دويمة؛ لأن الياء فيهما منقلبة عن واو، وفى ناب - وهو السن - نييب، لأن ألفه عن ياء، وفى موقن ميقن لأن واوه عن ياء، وإنما رد الثانى فى ذلك إلى أصله لزوال سبب انقلابه.

وثانيها: ما كان لينا مبدلا من حرف صحيح غير همزة نحو دينار وقيراط، فإن أصلهما دنّار وقرّاط[1] والياء فيهما بدل من أول المثلين، فتقول في تصغيرهما دنينير وقريريط، لزوال سبب الإبدال.

وثالثها: ما كان لينا مبدلا من همزة لا تلى همزة نحو ذيب فإن أصله الهمزة، والياء فيه بدل من الهمزة، فإذا صغرته قلت: ذؤيب - بالهمزة - رجوعا إلى أصله، لأن قلب الهمزة ياء إنما لانكسار ما قبلها.

وخرج بالشرط الأول ما ليس بلين، فإنه لايرد إلى أصله ولو كان مبدلا من لين فتقول فى قائم قويئم - بالهمزة - وفى متعد متيعد خلافا للزجاج فى متعد، فإنه يرده إلى أصله، فيقول فيه: مويعد، والأول مذهب سيبويه، وهو الصحيح، لأنه إذا قيل فيه مويعد أوهم أن مكبره موعد، أو موعد، أو موعد، ومتيعد لا إبهام فيه.

وخرج بالشرط الثانى ما كان لينا مبدلا من همزة تلى همزة كألف آدم وياء أيمة فإنهما لايردان إلى أصلهما، أما آدم فتقلب ألفه واوا، وأما أيمة فيصغر على لفظه.

(١) بدليل جمعهما على دنانير وقراريط.

تنبيهات:

الأول: ضابط هذا الفصل إنما أبدل لعلة ما لا تزول بالتصغير (فإنه لا يرد إلى أصله) [1] وما أبدل لعلة تزول بالتصغير رد إلى أصله.

الثاني: ظهر بما ذكرناه أن قوله في شرح الكافية (وهو ـ يعنيَ الرد ـ مشروط بكون الحرف حرف لين مبدلا من لين) غير محرر، بل ينبغي أن يقول (مبدلا من غير همزة تلى همزة) كما ذكر في التسهيل.

الثالث: ظاهرُ قوله (لينا قلب) أن مراده قلب عن لين كما قال في الكافية:

وارددْ لأصلٍ ثانيا أُبْدِلَ مِن ... ذي اللينِ عَيْنًا فهو بالردِّ قَمِنْ

وذلك لأن القلب في اصطلاح أهل التصريف لا يطلق على إبدال حرف لين من حرف صحيح، ولا عكسه، بل على إبدال حرف علة من حرف علة آخر، وإذا كان كذلك فمفهومه يوهم اشتراط كونه مبدلا من لين. صرح به في شرح الكافية.

فإن قلت: فلعل مراده بالقلب هنا مطلق الإبدال، فيشمل ما كان مبدلا من لين وما كان مبدلا من غيره.

قلت: إذا حمل على هذا ورد عليه (ما كان بدلا من همزة تلى همزة)[2] فإنه لم يستثنه.

الرابع: أجاز الكوفيون في نحو ناب مما ألفه ياء نويب بالواو، وأجازوا أيضا إبدال الياء في نحو شيخ واوا، ووافقهم في التسهيل على جوازه فيهما جوازا مرجوحا، ويؤيده أنه سمع في بيضة بويضة، وهو عند البصريين شاذ.

وقوله (وشذ في عيد عييد) وجه شذوذه أنهم صغروه علىٰ لفظه، ولم يردوه إلى أصله، وقياسه، عويد، لأنه من عاد يعود، فلم يردوا الياء إلى الأصل.

قال الشارح: حملا على قولهم في جمعه أعياد.

---

(١) أ ـ وفي ب، جـ، (لم يرد إلى أصله).

(٢) ب، جـ وفي أ (ما كان بدل تلى همزة).

قلت: وقال غيره فيه نظر؛ لأنهم قالوا: جمعوه على أعياد فرقا بينه وبين جمع عود فينبغي أن يقال: وصغروه على عييد فرقا بينه وبين تصغير عود، ولا حاجة إلى جعل أحدهما محمولا على الآخر.

وقوله: ... وحتم.. للجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ

يعني: يجب لجمع التكسير من رد الثاني إلى أصله ما وجب للتصغير، كقولك في باب وناب وميزان أبواب وموازين، إلا ما شذ كأعياد وقوله[1]:

حِمى لا يحل الدهر إلا بإذننا ولا نسأل الأقوامَ عقدَ المياثق

يريد: المواثق.

وَالأَلِفَ الثَّانِ المزيدُ يُجْعَلُ وَاوًا كَذَا ما الأصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

الألف إذا كانت ثانية فلها خمسة أقسام:

الأول مبدل من ياء كناب، والثاني: مبدل من واو كباب.

والثالث: مجهول الأصل كعاج وصاب[2].

والرابع: زائد كضارب .

والخامس: مبدل من همزة كآدم.

فإما الأولان فتقدم أنهما يردان إلى الأصل، وأما الثالث والرابع فينقلبان واوا وإليهما أشار بقوله في البيت، فيقال: عويج وصويب وضويرب.

---

(١) قائله: هو عياض بن أم درة - وهو من الطويل -.
اللغة: (حمى) الحمى بكسر الحاء هو الموضع الذى يحميه الإمام ولا يقربه أحد، من حمى المكان وأحماه (لايحل) من الإحلال.
الإعراب: (حمى) خبر مبتدأ محذوف أى: حمانا حمى أو نحو ذلك مما يناسب المقام (لايحل) على صيغة المجهول جملة من الفعل ونائب الفاعل في موضع الرفع على أنه صفة لحمى (الدهر) منصوب على الظرفية (إلا) أداة استثناء (بإذننا) متعلق بالفعل (لا نسال) لا نافية ونسأل فعل مضارع والفاعل ضمير والجملة عطف على ماقبلها (الأقوام) مفعول به (عقد) مفعول ثان (المياثق) مضاف إليه
الشاهد: قوله (عقد المياثق) فإن القياس فيه المواثق لأنه جمع ميثاق ٣١/١.
مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٧١٥، وابن يعيش ٥/١٢٢، وشرح الشافية ٣١/١.

(٢) صاب : اسم شجر مر. واحدته صابة، وقيل: هى عصارة الصبر.

وأما الخامس: فينقلب واوا أيضا نحو أويدم، ولم ينبه عليه.

واعلم أن حكم التكسير فى إبدال الثانى كحكم التصغير؛ فتقول: ضوارب وأوادم.

وكمِّلِ المنقوصَ فى التصغيرِ ما   لَمْ يَحْوِ غيْرَ التاءِ ثالثًا كَمَا

المنقوص هنا هو العام، وهو ما حذف منه أصل الخاص، وهو ما حرف إعرابه ياء لازمة قبلها كسرة.

فإذا صغر المنقوص المذكور كمل بأن يرد ما حذف منه إن كان على حرفين نحو «خذ» مسمى به - وثبة ويد - فتقول فيها أخيذ وثييبة ويدية - برد فاء الأول وعين الثاني ولام الثالث.

وإن كان على ثلاثة والثالث تاء التأنيث لم يعتد بها، ويكمل أيضا كما يكمل الثنائى، نحو عدة وسنة: فتقول فيهما: وعيدة وسنيهة أو سنية، برد فاء الأول ولام الثانى.

فإن قلت: فهل ورد من هذا النوع محذوف العين؟

قلت: لا أعرف لذلك مثالا إلا لفظا واحدا فيه خلاف وهو ثبة - ذهب الزجاج إلى أنها محذوفة العين من ثاب يثوب، وذهب غيره إلى أنها محذوفة اللام من ثبيت إذا جمعت، وهو الأولى.

وهذا الخلاف إنما فى الثبة التى هى مجتمع الماء من وسط الحوض.

وأما الثبة التى هى الجماعة من الناس، فهى من محذوفة اللام، لا أعرف فى ذلك خلافا.

وإن كان للمنقوض ثالث غير الياء لم يرد إليه ما حذف؛ لعدم الحاجة إليه، لأن بنية فعيل تتأتى بدونه؛ فتقول فى هار وشاك وميت[1] هوير، وشويك، ومييت، وإلى هذا أشار بقوله:

---

(١) هار وشاك: اعلم أن أصلهما هاور وشاوك فحذفت الواو على غير القياس فوزنهما فال، وكان القياس قلبهما همزة وقد جاءوا على القياس أيضا فقيل: هائر وشائك بوزن فاعل .. صبان.

...ماَ.. لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاء ثَالِثَا

ففهم منه أنه إن حوى ثالثا غير التاء لم يرد إليه المحذوف، وإن كان الثالث هو التاء لم يعتد بها ورد إليه.

تنبيهات:

الأول: شذ قول بعض العرب فى هار هوير - برد المحذوف - ولا يقاس عليه، خلافا لأبى عمرو، ونقل أيضا عن يونس والمازنى إلا أن أبا عمرو ويونس يردان الهمزة فى خير وشر، والمازنى لا يردها فيهما.

الثانى: إنما قال (غير التاء)، ولم يقل غير الهاء، ليشمل تاء بنت وأخت؛ فإنها لا يعتد بها أيضا، بل يقال: بنية وأخية - برد المحذوف.

الثالث: يعنى بقوله (ثالثا) ما زاد على حرفين، ولو كان أولا أو وسطا، فالأول كقولك فى تصغير يرى[1]: يُرَىّ، فلا يرد اعتدادا بحرف المضارعة، وأجاز أبو عمرو والمازنى الرد؛ فيقولان: يُرَىْ. ويونس يرد ولا ينون على أصل مذهبه فى يعيل[2] ونحوه، وتقدم مثال الوسط.

فإن قلت: كان ينبغى أن يقول: ما لم يحو غير التاء أو همزة الوصل، لأن همزة الوصل لا يعتد بها أيضا، بل يرد المحذوف فيما هى فيه.

قلت: لا يحتاج إلى ذلك، فإن ما فيه همزة الوصل إذا صغر حذفت فيبقى على حرفين لا ثالث لهما نحو اسم وابن، تقول فى تصغيرهما: سمى وبنى، بحذف همزة الوصل استغناء عنها بتحريك الأول.

وقوله (كما) أشار إلى أن الثنائى وضعا يكمل أيضا فى التصغير توصلا إلى بناء فعيل إلا أن هذا النوع لم يعلم له ثالث، فيرد بخلاف النوع السابق.

وأجاز فى الكافية والتسهيل فى الثنائى وضعا وجهين:

أحدهما: أن يكمل بحرف علة، فتقول فى عن وهل - مسمى بهما - عنى وهلى.

---

(١) يري مسمى به. (٢) يعيل: تصغير يعلى.

والآخر: أن يجعل من قبيل المضاعف، فتقول فيهما: عنين وهليل، وصرح في التسهيل بأن الأول أولى، وبه جزم الشارح.

فإن قلت: إذا كمل بحرف علة فهل يكمل بياء أو بواو؟

قلت: خير بعضهم فقال: واو أو ياء، وظاهر كلام المصنف أنه ياء (لأنه)(1) شبهه بدم، ونص الأبدى على أنه ياء، وهو الأظهر.

تنبيهان:

الأول: لايظهر لهذين الوجهين أثر لفظى فى نحو «ما» الاسمية والحرفية إذا سمى بهما ـ فإنك تقول على التقديرين مُوَى، وهو واضح.

الثاني: في قوله (كما) نظر، لأنه أراد التمثيل، فليس بجيد؛ لأن ما ونحوه من الثنائي وضعا، ليس من قبيل المنقوص فكيف يمثل به، وإن أراد التنظير، فليس نظير المنقوص إلا فى مطلق التكميل؛ لأن المنقوص يرد إليه ما حذف منه، وهذا لم يعلم له محذوف، فلا يؤخذ إذ ذاك من كلامه إلا أن نحو (ما) يكمل كما يكمل المنقوص، ولا يدرى بما يكمل، والله أعلم.

ومَنْ بترخيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى بالأصلِ كالعُطَيْفِ يَعْنِى المِعْطَفَا

من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم، وهو تصغير الاسم بتجريده من الزوائد، فإن كانت أصوله ثلاثة صغر على فعيل، وإن كانت أصوله أربعة صغر على فعيعل فتقول فى معطف: عطيف، وفى أزهر: زهير، وفى حمدان وحامد ومحمود وأحمد حميد، وتقول فى قرطاس وعصفور: قريطس وعصيفر.

تنبيهات:

الأول: إذا كان المصغر تصغير الترخيم ثلاثى الأصول، ومسماه مؤنث، لحقته التاء، فتقول فى غلّاب وسعاد وحبلى: غُلَيبة وسعيدة وحبيلة.

---

(1) أ، جـ.

الثانى: إذا صغرت نحو حائض وطالق من الأوصاف الخاصة بالمؤنث تصغير الترخيم، قلت: حييض وطليق، لأنهما فى الأصل صفة لمذكر.

الثالث: شذ فى تصغير إبراهيم وإسماعيل بريه وسميع، فحذفوا من كل منهما أصلين وزائدين؛ لأن الهمزة فيهما والميم واللام أصول، أما الميم واللام فباتفاق، وأما الهمزة ففيها خلاف: مذهب المبرد أنها أصلية، ومذهب سيبويه أنها زائدة، وينبغى عليهما تصغير الاسمين لغير ترخيم، فقال المبرد: أبيريه، وقال سيبويه: بريهيم وسميعيل، وهو الصحيح الذى سمعه أبو زيد وغيره من العرب، وعلى هذا ينبغى جمعهما؛ فقال الخليل وسيبويه: براهيم وسماعيل، وعلى مذهب المبرد أباريه وأساميع، وحكى الكوفيون براهم وسماعل بغير ياء، وبراهمة وسماعلة، والهاء بدل من الياء.

وقال بعضهم: أباره وأسامع، وأجاز ثعلب براه كما يقال فى تصغيره بريه، والوجه أن يجمعا جمع سلامة، فيقال: إبراهيمون وإسماعيلون.

الرابع: لا يختص تصغير الترخيم بالأعلام، خلافا للفراء وثعلب، وقيل: وللكوفيين، بدليل قول العرب: (يجرى بليق ويذم)[1] تصغير أبلق، ومن كلامهم: (جاء بأم الربيق على أريق)[2]. قال الأصمعى: تزعم العرب أنه من قول رجل رأى الغول على جمل أورق، فقلبت الواو فى التصغير همزة

وأما قولهم (عرف حميق جمله)[3] فلا حجة فيه، لاحتمال أن يكون تصغير حمق.

واخْتِمْ بتا التأنيثِ ما صَغَّرْتَ مِنْ ... مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثُلاَثِيٍّ كَسِنّ

---

(١) بليق: اسم فرس كان يسبق. ومع ذلك يعاب ـ مجمع الأمثال للميدانى ٤٦٥٩.

(٢) قال أبو عبيد: أم الربيق: الداهية، وأصله من الحيات، وأما أريق: فأصله وريق تصغير أورق مرخما، وهو الجمل الذى لونه لون الرماد ـ مجمع الأمثال للميدانى ٨٨٨.

(٣) أى: عرف هذا القدر وإن كان أحمق، ويروى (عرف حميقا جمله) أى: أن جمله عرفه فاجترأ عليه، يضرب فى الإفراط فى مؤانسة الناس، ويقال: معناه عرف قدره ويقال: يضرب لمن يستضعف إنسانا ويولع به فلا يزال يؤذيه ويظلمه ـ مجمع الأمثال للميدانى ٢٤١٤.

تلحق تاء التأنيث فى تصغير الاسم المؤنث بلا علامة إذا كان ثلاثيا فى الأصل أو فى الحال أو فى المآل.

فالأول: نحو يد فإنه ثلاثى فى الأصل، فتقول فى تصغيره يدية.

والثانى: نحو سن ودار. فتقول فى تصغيرهما سنينة ودويرة.

والثالث: نوعان:

أحدهما ما كان رباعيا بمدة قبل لام معتلة، فإنه إذا صغر تلحقه التاء نحو سماء وسمية، وذلك لأن الأصل فيه سميىى - بثلاث ياءات - الأولى ياء التصغير، والثانية بدل المدة، والثالثة: بدل لام الكلمة، فحذفت إحدى الياءين على القياس المقرر فى هذا الباب، فبقى الاسم ثلاثيا، فلحقته التاء كما تلحق الثلاثى المجرد.

والآخر: ما صغر تصغير الترخيم مما أصوله ثلاثة، وقد تقدم بيانه.

ثم استثنى من هذا الضابط نوعين لا تلحقهما التاء، وأشار إلى الأول منهما بقوله: مَا لَمْ يَكُنْ بالتا يُرَى ذَا لَبْسِ كَشَجَرٍ وبَقَرٍ وَخَمْسِ

يعنى: أن التاء لا تلحق اسم الجنس الذى يتميز من واحده بنزع التاء نحو شجر وبقر فتقول فى تصغيرهما شجير وبقير، إذ لو قلت فى تصغيرهما شجيرة وبقيرة لالتبس بتصغير شجرة وبقرة، ولا تلحق أيضا بضعا وعشرا وما دونهما من عدد المؤنث، بل يقال: بضيع وعشير، إذ لو قيل: بضيعة وعشيرة، لتوهم أن ذلك عدد مذكر، ثم أشار إلى الثانى بقوله: وشَذَّ تَرْكٌ دُونَ لَبْسٍ.

يعنى: شذ ترك التاء دون لبس، فى ألفاظ مخصوصة لا يقاس عليها، وهى: ذود، وشول[1] وناب - للمسن من الإبل - وحرب وفرس وقوس ودرع - للحديد. وعرس وضحى ونعل ونَصَف[2]، وبعض العرب يذكر الحرب والدرع

(١) الذود: من ثلاثة أبعرة إلى عشرة، وقيل: غير ذلك.
الشول: وهى من الإبل ما أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر فجف لبنها.

(٢) عرس: بالكسر - امرأة الرجل ورجلها، ولبؤة الأسد، وبالضم وبضمتين طعام الوليمة هـ قاموس - والمناسب هنا الكسر.
وعرب: خلاف العجم.
ونصف: هى المرأة المتوسطة بين الصغر والكبر.

والعرس، فلا يكون من هذا القبيل، وبعضهم ألحق التاء فى عرس وقوس، فقال: عريسة وقويسة.

تنبيهات:

الأول: لم يتعرض فى الكافية والتسهيل إلى استثناء النوع الأول أعنى: نحو شجر وخمس.

الثانى: كان ينبغى أن يستثنى نوعا آخر وهو طالق من أوصاف المؤنث، إذا صغر تصغير الترخيم، وقد تقدم التنبيه عليه.

الثالث: لا اعتبار فى العلم بما نقل عنه من تذكير وتأنيث، بل تقول فى رمح ـ علم امرأة ـ رميحة، وفى عين ـ علم رجل ـ عيين، خلافا لابن الأنبارى فى اعتبار الأصل، فتقول فى الأول: رميح، وفى الثانى: عيينة، واستدل بقولهم: عيينة بن حصن ونحوه، وأجيب بأن ذلك مما نقل مصغرا.

الرابع: إذا سميت مؤنثا ببنت وأخت حذفت هذه التاء ثم صغرت وألحقت تاء التأنيث فتقول: بنية، وأخية، وإذا سميت بهما مذكرا لم تلحق التاء، فتقول: بنى وأخى.

وقوله: .. وَنَدَرْ.. لِحَاقُ تا فِيمَا ثُلاَثِيًّا كَثَرْ

أى: ندر لحاق التاء فى تصغير ما زاد على ثلاثة، وذلك قولهم فى وراء: وريئة ـ بالهمزة ـ وفى أمام: أميمة، وفى قدام: قديديمة

وقوله (كثر) بمعنى فاقه فى الكثرة و(ثلاثيا) مفعوله تقدم عليه.

تنبيه:

أجاز أبو عمرو أن يقال فى تصغير حبارى ولغيزى[1] حبيِّرة ولغيغيزة، فيجاء

---

(١) الحبارى: بضم أوله وتخفيف ثانيه ـ طائر يقع على الذكر والأنثى، والواحد والجمع، وهو على شكل الأوزة.

بتاء عوضا من الألف المحذوفة، وظاهر التسهيل موافقته، فإنه قال: ولا تلحق التاء دون شذوذ غير ما ذكر، إلا ما حذفت منه ألف التأنيث خامسة أو سادسة.

وَصَغَّروا شُذُوذًا الَّذِي والَّتِي   وَذَا، مَعَ الفُرُوعِ مِنْهَا تَا وَتِي

التصغير من جملة التصريف في الاسم، فحقه ألا يدخل غير المتمكن، إلا أن أسماء الإشارة والموصولات شابهت المتمكن، لكونها توصف ويوصف بها، فلذلك استبيح تصغير بعضها، لكن على وجه خولف به تصغير المتمكن، فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير، وعوض منه ضمة ألف مزيدة في الآخر، ووافقت المتمكن في زيادة ياء ثالثة ساكنة بعد فتحة، فقيل في الذى والتى: اللذيا واللتيا، وفى تثنيتهما: اللذيان واللتيان، وأما الجمع فقال سيبويه في جمع الذى اللذيون رفعا واللذيين جرا ونصبا - بالضم قبل الواو والكسر قبل الياء، وقال الأخفش: اللذيون واللذيين - بالفتح - كالمقصور.

ومنشأ الخلاف من التثنية، فسيبويه يقول: حذفت ألف اللذيا في التثنية تخفيفا وفرقا بين المتمكن وغيره، والأخفش يقول: حذفت لالتقاء الساكنين.

قال بعضهم: ولم ينقل عن العرب ما يستند إليه في جمع الذى.

قالوا في حمع التى: اللتيات، وهو جمع للتيا تصغير التى، ولم يذكر سيبويه من الموصولات التى صغرت غير اللذيا واللتيا وتثنيتهما وجمعهما. وقال في التسهيل: واللتيات واللويتا في اللاتى، واللويا واللويون في اللائى واللائين، فزاد تصغير اللاتى واللائين. وظاهر كلامه أن اللتيات. واللويتا كلاهما تصغير اللاتى، أما اللويتا فصحيح، ذكره الأخفش. وأما اللتيات فإنما هو جمع اللتيا كما سبق، فتجوز في جعله تصغير اللاتى. ومذهب سيبويه أن اللاتى لا يصغر استغناء بجمع اللتيا، وأجاز الأخفش أيضا اللويا في اللاى غير مهموز، وأجاز غيره اللويا في اللائى وقال في اللائين اللويئون.

قيل: والصحيح أنه لا يجوز تصغير اللاتى ولا اللواتى، وهذا مذهب سيبويه.

وصغـروا من أسماء الإشـارة ذا وتا، فقـالوا: ذيا وتيا، وفى التـثنية: ذيان وتيـان، وقالـوا فى أولى ـ بالقصـر ـ: أوليـا، وفى أولاء ـ بالمد ـ: أوليـاء، ولم يصغروا منها غير ذلك.

تنبيهات:

الأول: لأسماء الإشارة فى التصغير من التثنية والخطاب ما لها فى التكسير.

الثانى: أن أصل ذيا وتيا ذيـيا وتييـا، بثلاث ياءات، الأولى عيـن الكلمة، والثانيـة للتصـغير، والـثالثة لام الكلمـة، فاسـتثقلوا ذلك مـع زيادة الألف آخره فحذفت الياء لأن ياء التصغير لمعنى فلا تحذف، ولأن الثالثة لو حذفت لزم فتح ياء التصغير لأجل الألف.

فإن قلت: ما الداعى إلى هذا التقدير؟

قلت: الداعى إليه المحافظة على مـا استقر لياء التصغـير من كونها لا تلحق إلا ثالثة.

الثالث: ما ذكر من التقدير إنما يستقيم على قول البصريين. أن ذا ثلاثى فى الوضع وأن ألفه عن ياء، وعين الكلمة محذوفة، وهى ياء أيضا.

وذهب بعضهم إلى أن عينه واو فـتكون من باب طويت، وقد قيل: إن هذه الألف هى العين واللام هى المحذوفة.

وأما على مذهب الكوفـيين والسهيلى فلا يسـتقيم لأن الألف عندهم زائدة وهو مما وضع على حرف واحد.

وذهب قوم منهم السيرافى إلى أن ذا ثنائى فى الوضع، والتـقدير السابق فيه يمكن، لأنه يكمل فى التصغير كما تقدم فى ماء.

الرابع: ذكروا أن الألف فى آخر هذه الأسمـاء عوض من ضم أولها. قيل: ويرده ما حكى من ضم لام اللذيا واللتيا، وذكر فى التسهيل أن الضم لغة.

الخـامس: زيادة الألف فى أليّـا ـ بالقـصـر ـ ظاهرة، لأن ألفـه أبدلت ياء وأدغمت ياء التصغير فيها.

وأما أُليّاء - بالمد - فمذهب المبرد أن الألف المزيدة ألحقت قبل الهمزة لئلا يصير الممدود مقصورا، فالياء الأولى للتصغير والثانية منقلبة عن ألف أولاء، والألف التي قبل الهمزة هي المزيدة. ومذهب الزجاج أن الألف زيدت آخرا كما في أخواته، لكنه يرى أن أصل همزة أولاء ألف، فزيدت الياء ثالثة وقلبت الألف التي بعدها وأعيدت الهمزة إلى أصلها وزيدت ألف العوض آخرا.

واعلم أن في همزة أولاء ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها عن ياء وهو مذهب المبرد.

والثاني: أن أصلها ألف وهو مذهب الزجاج.

والثالث: أنها أصلية غير مبدلة من شيء (يل إلا)[1] مما فاؤه همزة ولامه همزة وهو مذهب الفارسي وقد تقدمت (هذه المذاهب في باب اسم الإشارة)[2].

فإن قلت: كيف زعموا أن الألف المزيدة في أُلياء وأُليا للعوض وأولها مضموم؟

قلت: الضمة فيهما ليست المجتلبة للتصغير، بل هي الموجودة في حال التكبير.

السادس: اعلم أن قول الناظم: وَصَغَّرُوا شُذُوذًا ..، البيت معترض من ثلاثة أوجه:

أولها: أنه لم يبين الكيفية، بل ظاهره أن تصغيرها كتصغير المتمكن.

وثانيها: أن قوله (مع الفروع) ليس على عمومه، لأنهم لم يصغروا جميع الفروع.

وثالثها: أن قوله (منها تا وتي) يوهم أن تي صغر كما صغرتا، وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث إلا تا، وهو المفهوم من التسهيل، فإنه قال: لايصغر من غير المتمكن إلا ذا والذي وفروعهما الآتي ذكرها، ولم يذكر من ألفاظ المؤنث غير تا.

---

(١) أ، جـ وفي ب (كأولياء وأُلياء وأُليا).

(٢) أ، جـ.

النسب

هذا الأعرف فى ترجمته، وقال سيبويه باب الإضافة.

ويحدث بالنسب ثلاثة تغييرات؛ الأول: لفظى، وهو ثلاثة أشياء: إلحاق ياء مشددة آخر المنسوب إليه وكسر ما قبلها، ونقل إعرابه إليها.

والثانى: معنوى، وهو صيرورته اسما لما لم يكن له.

والثالث: حكمى، وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة فى رفعه المضمر والظاهر باطراد. وقد أشار إلى التغيير اللفظى بقوله:

يَاءً كَيَا الكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبْ ... وكلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ

يعنى: أنهم إذا قصدوا نسبة شىء إلى شىء زادوا آخر المنسوب إليه ياء مشددة (كيا الكرسى) مكسورا ما قبلها كقولك فى النسب إلى زيد زيدى، ولم ينص على أن إعرابه ينقل إليها لوضوحه.

ثم إنه قد ينضم إلى هذه التغييرات فى بعض الأسماء تغيير آخر أو أكثر، فمن ذلك ما أشار إليه بقوله:

وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ وَتَا ... تأنيث أو مَدَّتَهُ لاتُثْبِتَا

يعنى: أنه يحذف لياء النسب كل ياء تماثلها فى كونها مشددة بعد ثلاثة أحرف فصاعدا وتجعل ياء النسب مكانها، كقولك فى شافعىٍّ: شافعىٌّ، وفى مرمىّ مرمىّ.

يقدر حذف الأولى وجعل ياء النسب فى موضعها.

فإن قلت: فهل يظهر لهذا التقدير أثر لفظى؟

قلت: يظهر أثره فى نحو بخاتى جمع بختى - إذا سمى به - ثم نسب إليه، فإنك تقول: هذا بَخَاتِى[1] مصروفا، وكان قبل النسب غير مصروف.

(١) بخاتى: جمع بختى ككرسى - قال فى اللسان «البخت والبختية دخيل فى العربية أعجمى معرب، وهى الإبل الخراسانية تنتج من عربية وفالج، وبعضهم يقول: إن البخت عربى، وفى الحديث «فأتى بسارق قد سرق بختية» والبختية: الأنثى من الجمال البخت، وهى جمال طوال الأعناق..».

تنبيه:

لا فرق فى ذلك بين مـا ياءاه زائدتان كشافعى، وبين ما إحـدى ياءيه أصلية كمرمى (هذا هو الأفـصح، وفصل بعض العرب، فقـال فى المرمى: مرموى، لأن ثانى ياء به أصلية وسيأتى)[1].

وقوله (تا تأنيث) يعنى: أنها تحذف أيضـا لياء النسب، فيقال فى النسب إلى مكة مكى، لئلا يجمعوا بين علامتى تأنيث فى نحو امرأة مكية.

وقول العامة: درهم خليفتى - لحن.

وقوله (أو مدته) يعنى: أن ألف التأنيث المقصورة، وهى إما رابعة أو خامسة فصاعدا، فـإن كانت خامسة فصـاعدا حذفت وجها واحدا، كـقولك فى حبارى: حُبارىّ وفى قبعـثرى: قُبعثرى[2]، وإن كانت رابعة فى اسم ثانيه مـتحرك حذفت كالخامسة كقولك فى جَمَزَى جَمَزِى[3]، وإن كان ثانيه ساكنا فوجهان: قلبها واوا وحذفها.

وقد أشار إليها بقوله:

وإنْ تكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثانٍ سكَنْ   فَقَلْبُها واواً وحَذْفُهَا حَسَنْ

مثال ذلك حبلى، فتقول على الأول: حبلوى، وعلى الثانى: حبلى.

تنبيهات:

الأول: يجـوز مع القلب أن يفصـل بينها وبين اللام بـألف زائدة تشبـيهـا بالممدود.

الثانى: ليس فى كلام الناظم ترجيح أحد الوجهين على الآخر، وليسا على حد سواء، بل الحذف هو المختار، وقد صرح به فى غير هذا النظم.

---

(١) أ، جـ.

(٢) القبعثرى: الجمل الضخم، والفصيل المهزول، ودابة تكون فى البحر، والعظيم الشديد.

(٣) الجمزى: بفتح الجيم وبالميم والزاى: السريع

الثالث: شذوا في بني الحبلى من الأنصار، فقالوا: الحبلي - بفتح الباء.

لشِبْهِهَا المُلحقِ والأصْليُّ مَا لَهَا.

يعني: أن الألف الرابعة إذا كانت للإلحاق نحو علقى أو منقلبة عن أصل نحو ملهى، فلها ما لألف التأنيث من نحو حبلى من القلب والحذف، فتقول علقوى وملهوى وعلقى وملهى.

فأشار بقوله: وللأصْليِّ قَلبٌ يُعْتَمَى.

إلى ترجيح القلب في المنقلبة عن أصل، فملهوى أفصح من ملهى، يقال: اعتماه يعتميه، إذا اختاره، واعتامه يعتامه أيضا.

قال طرفه(١):

أَرَى الموتَ يَعْتامُ الكِرَامَ ويَصْطَفِي عقيلةَ مالِ الفَاحِشِ المُتَشَدِّدِ

تنبيهات:

الأول: أراد بالأصلى المنقلب عن أصل واو أو ياء، لأن الألف لا تكون أصلا غير منقلبة إلا في حرف وشبهه.

الثاني: تخصيص الأصلى بترجيح القلب يوهم أن ألف الإلحاق ليست كذلك، بل تكون كألف التأنيث في ترجيح الحذف؛ لأنه مقتضى قوله (ما لها)، وقد صرح في الكافية وشرحها بأن القلب في ألف الإلحاق الرابعة أجود من

---

(١) قائله: هو طرفة بن العبد - وهو من الطويل -.

اللغة: «يعتام» يختار يقال: اعتامه واعتماه أي: اختاره «عقيلة» عقيلة كل شيء خياره وأنفسه «الفاحش» السيئ الخلق «المتشدد» البخيل الممسك.

وإنما جعل الموت يختار كرام الناس ويصطفي خيار المال، وإن كان لايخص شيئا دون شيء في الحقيقة، لأن فقد الكريم وفقد خيار المال أشهر وأعرف من غيره، فكأنه لشهرته لم يكن غيره ولا حدث شيء سواه.

الإعراب: «أرى» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «الموت» مفعول به «يعتام» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «الكرام» مفعول به «ويصطفي» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «عقيلة» مفعول به. «مال» مضاف إليه «الفاحش» مضاف إليه «المتشدد» صفة.

الشاهد: قوله (يعتام) فإنه يقال فيه يعتمى أيضا.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦٢٧.

الحذف كالأصلية، لكن ذكر أن الحذف في ألف الإلحاق أشبه من الحذف في الأصلية، لأن ألف الإلحاق شبيهة بألف حبلى في الزيادة.

الثالث: لم يذكر سيبويه في ألف الإلحاق والمنقلبة عن أصل غير الوجهين المذكورين، وزاد أبو زيد في ألف الإلحاق ثالثا وهو الفصل بالألف كما في حبلاوي، وحكى في أرطى أرطاوي، وأجازه السيرافي في الأصلية، فتقول ملهاوي.

والألِفَ الجَائِزَ أَرْبَعًا أَزِلْ

إذا كانت ألف المقصور خامسة فصاعدا حذفت مطلقا سواء كانت أصلية أو كانت للتأنيث أو للتكثير نحو: مستدعى، وقرقرى، وقبعثرى، فتقول: مستدعى، وقرقرى، وقبعثرى.

تنبيهان:

الأول: إذا كانت الألف المنقلبة عن أصل خامسة بعد حرف مشدد نحو معلًّى. فمذهب سيبويه والجمهور الحذف، وهو مفهوم من إطلاق الناظم، ومذهب يونس جعله كملهى، فيجيز فيه القلب وهو ضعيف، وشبهته أن المضعف بإدغام في حكم حرف واحد فكأنها رابعة.

الثاني: قد ظهر مما تقدم أن قولهم: مصطفوى خطأ، والصواب مصطفى (وتقرير)[1] النسب إلى المقصور أن تقول إن كانت ألفه خامسة فصاعدا حذفت مطلقا خلافا ليونس في نحو معلى، وإن كانت رابعة، وهي ثلاثة أقسام: ألف تأنيث، وألف إلحاق، وأصلية. فألف التأنيث إن كان ثاني ما هي فيه متحركا حذفت، وإن كان ساكنا (ففيه)[2] ثلاثة أوجه: الحذف. والقلب بلا فصل. والقلب مع الفصل، وأجودها الأول ثم الثاني ثم الثالث.

وألف الإلحاق فيها الأوجه الثلاثة، وأجودها على رأى القلب.

---

(١) وفي النسخ (تقريب) وأغلب ظني أنها محرفة عن تقرير.
(٢) ب - وفي أ، جـ (ففيها).

والأصلية: فيها وجهان، وعلى رأى السيرافى ثلاثة أجودها القلب إلا أن الحذف فى الملحقة أشبه منه فى الأصلية.

وإن كانت ثالثة قلبت واوا مطلقا كقولك فى فتى وعصا: فتوى وعصوى.

فإن قلت: لم يصرح فى النظم بحكم الألف الثالثة فمن أين يؤخذ؟

قلت: لما بين مايحذف، علم أن ما عداه لايحذف، بل يقلب.

وقوله: **كذاك يا المنقوص خامسا عزل.**

يعنى: أن المنقوص إذا نسب إليه حذفت ياؤه إن كانت خامسة فصاعدا، فتقول فى معتد ومستعل: معتدى ومستعلى.

تنبيه:

إذا نسبت إلى محيى اسم فاعل حيا يحيى، حذفت الياء الأخيرة لأنها خامسة فتصير: محييى - بأربع ياءات - فيجوز فيه وجهان

أحدهما: أن تعامله معاملة قصى فتقول فيه محوى كما تقول: قصوى وسيأتى بيانه.

والآخر: ألا تغيره ويغتفر الجمع بين أربع ياءات، فتقول: محييى.

وقول ابن الحاجب: «وباب محيى جاء على محوِىٌ ومحيِّىٌ كأميِّىٌ»(١)، وفى التنظير نظر؛ لأن أميا شاذ، وأما محييى فهو وجه قوى.

قال مبرمان: سألت أبا العباس: هل يجوز أن يحذف من محيِّى ياء لاجتماع الياءات؟ فقال: لا، لأن محييا جاء على فعله، واللام تعتل كما تعتل فى الفعل. قال: والاختيار عندى محيى، لأنى لا أجمع حذفا بعد حذف.

ومن قال محوى يجب عليه مهيمى، وهذا هو الذى ذكره سيبويه، انتهى.

---

(١) هذا قول ابن الحاجب، وفى النسخة (.. كاموى وأميى)

والحَذْفُ فِى اليَا رابعًا أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنّ

يعنى: إذا نسب إلى المنقوص فإن كانت ياؤه خامسة فصاعدا حذفت كما تقدم.

وإن كانت رابعة فالأجود حذفها أيضا، فتقول فى النسب إلى قاض قاضىّ. وقد تقلب واوا بعد فتح ما قبلها، فيقال: قاضوى، وعليه أنشدوا(١):

فكيف لنا بالشربِ إن لم يكن لَنَا دَرَاهِمُ عِنْدَ الحانوىِّ ولا نقد

جعل اسم الموضع حانية، ونسب إليه. قال السيرافى: والمعروف فى الموضع الذى يباع فيه الخمر حانة - بلا ياء.

فإن قلت: هل يطرد هذا الوجه؟

قلت : ظاهر كلام المصنف اطراده، وذكر غيره أن القلب عند سيبويه من شواذ تغيير النسب. قيل: ولم يسمع إلا فى هذا البيت.

وإن كانت ثالثة قلبت واوا مطلقا، فتقول فى فتى وعصا فتوى وعصوى: وإنما قلبت واوا فى فتى، وإن كان أصله الياء لئلا تجتمع الكسرة، والياءات.

---

(١) قائله: هو الفرزدق، وقيل: هو لأعرابى، وقيل: لذى الرمة - وهو من الطويل -.
اللغة: (دراهم) ويروى: دنانير، ويروى: دنانيق.
الإعراب: «كيف» للتعجب ههنا، وإن كان فيه معنى الاستفهام «لنا» جار ومجرور خبر مبتدأ محذوف تقديره: وكيف لنا التلذذ بالشرب «بالشرب» متعلق بالمقدر «إن» للشرط «لم» حرف نفى وجزم وقلب «يكن» مجزوم بلم وهو من كان الناقصة «لنا» جار ومجرور خبر مقدم ليكن «دراهم» اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة فى محل جزم فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام السابق «عند» منصوب على الظرفية «الحانوى» مضاف إليه «ولا نقد» عطف على قوله دراهم.
الشاهد: قوله «الحانوى» فإنه نسبة إلى الحانية تقديرا، وقلبت الياء واوا كما فى النسبة إلى القاضى قاضوى.
وقال سيبويه: والوجه الحانى - لأنه منسوب إلى الحانة وهى بيت الخمار.
مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٧٢٨، وسيبويه ٢/٧١، وابن يعيش ٥/١٥١، والمحتسب لابن جنى ١/١٣٤، وابن الناظم.

وقوله: وَأَوْلِ ذَا القَلْبِ انفِتَاحَا.

يعنى: أن ياء المنقوص إذا قلبت واوا فتح ما قبلها كما تقدم تمثيله.

واعلم أن فتح ما قبل الياء سابق على ما قبلها، وذلك أنه إذا أريد النسب إلى شج[1] ونحو، فتحت عينه كما تفتح عين نمر، وسيأتى.

فإذا انفتحت قلبت الياء ألفا لتحريكها وانفتاح ما قبلها، فيصير شجى مثل فتى، تقلب ألفه واوا كما قلبت ألف فتى.

فقد ظهر بهذا أن الياء لم تبدل واوا إلا بواسطة.

فإن قلت: فما وجه فتح العين فى قاض عند من قال: قاضوى، ونظيره من الصحيح لا تفتح عينه.

قلت: هو نظير فتح لام تغلب عند بعض العرب، قال ذلك بعض النحويين.

وقوله: .. وفَعِلْ وَفُعِلٌ عَيْنَهُمَا افْتَحْ وفِعِلْ.

يعنى أن المنسوب إليه إذا كان ثلاثيا مكسور العين فتحت عينه فى النسب، سواء كان مفتوح الأول كنمر، أو مكسور الأول كإبل، أو مضموم الأول كدُئل[2] فتقول فى النسب إليها: نمرى، وإبلى ودؤلى.

فإن قلت: هل الفتح فى ذلك على سبيل الوجوب أو على سبيل الجواز؟

قلت: بل على سبيل الوجوب، وقد نص على ذلك فى شرح الكافية.

وأما قوله فى التسهيل: وتفتح غالبا عين الثلاثى المكسورة. فإنما أشار بقوله: غالبا إلى شذوذ قولهم فى بنى الصعق: صعقى[3] ـ بكسر الفاء والعين ـ وذلك أنهم كسروا الفاء إتباعا للعين، ثم استصحبوا ذلك بعد النسب شذوذا.

---

(١) شج: أى: حزين.

(٢) الدئل: أما العلم فهو الدئل بن بكر بن كنانة. وأما الجنس فهو دويبة كالثعلب.

(٣) الصعق: بفتح الصاد وكسر العين ـ وبعضهم يقوله بكسرتين، وهو صفة مشبهة ومعناه المغشى عليه.

قال الشيخ أبو حيان: فتح العين فى ذلك واجب لا نعلم فيه خلافا إلا ما ذكره طاهر القزوينى فى مقدمة له من أن ذلك على سبيل الجوار.

تنبيهات:

الأول: لو سميت ببعد فالقياس فى النسب إليه بعدى - بفتح العين -

الثانى: لو سميت بيزر مخفف يزأر، بالنقل ففيه وجهان.

الثالث: فهم من اقتصاره على الثلاثى أن ما زاد على الثلاثة مما قبل آخره كسرة لايغير، فاندرج فى ذلك ثلاث صور:

الأولى: ما كان على خمسة أحرف نحو جحمرش[1].

والثانية: ما كان أربعة أحرف متحركات نحو جنَدل[2].

والثالثة: ما كان أربعة وثانيه ساكن نحو تغلب.

فالأولان لا يغيران، وأما الثالث ففيه وجهان أعرفهما أنه لا يغير، والآخر أنه يفتح، وقد سمع الفتح مع الكسرة فى تغلبى، ويحصبى، ويثربى، وفى القياس عليه خلاف، وذهب المبرد وابن السراج والرمانى ومن وافقهم إلى أنه جائز مطرد، وهو عند الخليل وسيبويه شاذ.

وفى شرح الصفار ما ملخصه: أن الجمهور قالوا يجوز الوجهان، وأن أبا عمرو قال: الفتح شاذ، وظاهر كلام الخليل وسيبويه ما تقدم.

وقد ظهر بهذا أن قول الشارح: «وإن كانت الكسرة مسبوقة بأكثر من حرف جاز الوجهان» ليس بجيد، لشموله الصور الثلاث، وإنما الوجهان فى نحو تغلب.

وقِيلَ فى المَرْمِىِّ مَرْمَوِىٌّ ... واخْتِيرَ فِى اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِىٌّ

(١) الجحمرش: بفتح الجيم وسكون الحاء وفتح الميم وكسر الراء - وهى العجوز الكبيرة والمرأة السمجة.

(٢) الجندل: بضم الجيم وفتحها وفتح النون وكسر الدال - وهو الموضع الذى تجتمع فيه الحجارة.

قد تقدم عند قوله (ومثله مما حواه احذف) أنه لافرق عند أكثر العرب بين ما ياءاه زائدتان، وبين ما إحدى ياءيه أصلية.

ونبه هنا على أن من العرب من يفرق بين النوعين فيوافق فى الأول على الحذف فيقول فى النسب إلى شافعى: شافعى، وأما النوع الثانى فلا يحذف ياءيه، بل يحذف الزائدة منهما ويقلب الأصلية واوا، فيقول فى النسب إلى مرمى: مرموى.

فإن قلت: هل يقاس على مرمى وما أشبهه؟

قلت: صرح الشارح بأنه لغة: قال: وهذه قليلة، والمختار خلافها، وهو ظاهر كلامه فى شرح الكافية. وفى الارتشاف: وشذ فى مرمى مرموى.

فإن قلت: هذا البيت متعلق بقوله: وَمِثْلِه مِمَّا حَوَاه احْذِفْ. فهلا قدمه كما فعل فى الكافية؟

قلت: لعل سبب تأخيره هذا ارتباط الأبيات السابقة، فكل منها أخذ بحجز تاليه، فلم يلق به غير التأخير، وليس كذلك فى الكافية.

وَنَحْوُ حَيٍّ فَتْحُ ثَانِيه يَجِبْ　　　واردُدْه واواً إن يكُنْ عَنْهُ قُلِبْ

إذا نسب إلى ما آخره ياء مشددة، فإما أن تكون مسبوقة بحرف، أو بحرفين، أو بثلاثة فصاعدا، فإن كانت مسبوقة بحرف لم يحذف من الاسم شىء عند النسَب، ولكن يفتح ثانيه ويعامل معاملة المقصور الثلاثى، فإن كان ثانيه ياء فى الأصل لم تزد على ذلك كقولك فى حى: حيوى، فتحت ثانيه فقلبت الياء الأخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم قلبتها واوا لأجل ياء النسب، وإن كان ثانيه فى الأصل واوا رددته إلى أصله، فتقول فى طى: طووى، لأنه من طويت. وإن كانت مسبوقة بحرفين فسيأتى حكمها، وإن كانت مسبوقة بثلاثة فأكثر فقد تقدم حكمها.

وَعَلَمُ التثنيةِ احْذِفْ للنَّسَبْ　　　ومِثْلُ ذَا فى جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ

يحذف من المنسوب إليه أيضا ما فيه من علامة تثنية وجمع تصحيح كقولك في من اسمه: مسلمان أو مسلمون أو مسلمات: مسلمي، واثنان وعشرون ونحوهما من الشبيه بالمثنى والمجموع كذلك، فتقول فيهما: اثنى وثنوى، وعشرى وتقول فى أولات: أولى.

تنبيه:

هذا الحذف إنما هو على لغة من يعرب المثنى والمجموع الذى على حده بالحرفين.

وأما من أجرى المثنى مجرى حمدان، والجمع مجرى غسلين، فإنه لا يحذف، فتقول فى من اسمه زيدان، على الأول زيدى. وعلى الثانى زيدانى، وفى نصيبين، على الأول نصيبى، وعلى الثانى نصيبينى.

وثالثٌ من نحوِ طيِّبٍ حُذِفْ ... وشذَّ طائىٌّ مقولاً بالألِفْ

إذا وقع قبل الحرف المكسور لأجل ياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها أخرى، حذفت المكسورة كقولك فى طيب: طيبى، وفى ميت ميتى.

فإن كانت الياء مفردة نحو مغيل، أو مشددة مفتوحة نحو هَبَيَّخ(1) أو فصل بينها وبين المكسور نحو مهيم - تصغير مهيام مفعال من هام - لم تحذف، بل يقال فى النسب إلى هذه مغيلى، وهبيخى، ومهيمى، لنقص النقل بعدم الإدغام. وبالفتح والفصل.

وقوله (وشذ طائى) يعنى أن قياسه طيئى(2) كطيى، ولكن تركوا فيه القياس فقالوا. طائى بإبدال الياء ألفا.

تنبيهات:

الأول: ذكروا أن المحذوف من طائى الياء الثانية، فإن الأولى قلبت ألفا.

---

(1) الهبيخ: كسفرجل - الرجل الذى لا خير فيه، والأحمق المسترخى، والهبيخ فى لغة حمير: الغلام الممتلئ. والهبيخة: الجارية التارة الممتلئة بلغتهم أيضا.

(2) بسكون الياء.

وقال بعض المتأخرين فيه نظر، لأن هذا الانقلاب لا يتعلق بهذا الباب، ومقتضى هذا الباب حذف الياء الثانية، وقد حذفت. قال: فوجه شذوذه أن يقال: حذفت الياء الأولى الساكنة وقلبت الثانية المتحركة ألفا، فطائى شاذ من حيث حذف الأولى، والقياس حذف الثانية.

واعترض بأنه لو كان كذلك لم يكن القلب شاذا، وقد ذكر شذوذه فى الإعلال، فالوجه أنهم حذفوا الثانية كما ذكرنا أولا، ولكن لما كان (هذا)[1] القلب مختصا بحال النسب ذكروا شذوذه فيه.

الثانى: قال أبو سعيد فى كتابه المستوفى: وتقول فى أيم: أيمى، لأنك لو حذفت الياء المتحركة لم يبق ما يدل عليها، قيل. وليس بتعليل واضح. ولو علل بالالتباس بالنسب إلى أيم لكان حسنا، وإطلاق سيبويه والنحاة يدل على أنه لا فرق بين نحو سيد وأيم.

الثالث: لا فرق بين سيد ونحوه، وبين غزيل ونحوه - تصغير غزال - فى الحذف فتقول: غزيلى. نص على ذلك غير واحد، وإن كان سيبويه لم يمثل إلا بغير المصغر.

وفَعَلِيٌّ فِى فَعِيلَةَ الْتُزِمْ   وفُعَلِيٌّ فِى فُعَيلَةٍ حُتِمْ

مثال فعيلة حنيفة، فإذا نسبت إليها حذفت تاؤها وياؤها، وفتحت عينها، فيقال: حنفى، ومثال فعيلة جهينة، فإذا نسب إليها حذفت تاؤها وياؤها أيضا فتقول: جهنى.

تنبيهات:

الأول: قوله (التزم وحتم) يعنى: فيما لم يشذ، ويشذ من فعيلة سليقى فى سليقة وسليمى فى سليمة الأزد، وعميرى فى عميرة كلب - والسليقى الذى يتكلم بأصل طبيعته معربا، قال الشاعر[2]:

---

(١) أ، جـ.

(٢) **قائله**: لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل -.

اللغة: «بنحوى» أى: منسوب إلى النحو «يلوك» من لكت الشىء فى فمى إذا علكته=

ولست بنحوى يلوك لسانه ولكن سلَيْقِيٌّ أقول فأعرب

وأشذ من ذلك قولهم: عبدى وجذمى، فى بنى عبيدة وجذيمة.

لأن ما تقدم رجوع إلى أصل مرفوض - وأما الضم فلا وجه له.

وشذ من فعيلة رديني فى ردينة وحزيني فى حزينة - وهو من أسماء البصرة.

الثاني: لو سمى باسم شذت العرب فى النسب إليه لم ينسب إليه إلا على ما يقتضيه القياس.

الثالث: ما ذكر من أنه يقال فى فعيلة فعليّ، وفى فعيلة فعلى له شرطان:

الأول: عدم التضعيف، والثانى: ألا تعتل العين، واللام صحيحة. وسيأتى التنبيه علىَ هذين الشرطين.

وألحقوا مُعَلّ لامٍ عَرِيَا مِنَ المثالَيْنِ بِمَا التَّا أُولِيَا

يعنى بالمثالين فعيلة وفعيلة، فإذا عريا من التاء وصارا على فعيل وفعيل، وقصد النسب إليهما، فإما أن يكونا معتلى اللام أو صحيحى اللام.

فإن كانا معتلى اللام ألحقا بفَعيلة وفُعيلة فى حذف الياء وفتح ما قبلها إن كان مكسورا فيقال فى عدى وقصى: عدوى وقصوى. كما يقال فى غنية وأمية: غنوى وأموى.

=«سليقى» نسبة إلى السليقة: وهى الطبيعة. يقال: فلان يتكلم بالسليقة أى: بطبيعته لا عن تعلم. «فأعرب» فأبين.

الإعراب: «لست» ليس فعل ماض ناقص والتاء اسمه «بنحوى» الباء حرف جر زائد ونحوى خبر ليس «يلوك» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «لسانه» مفعول به والهاء مضاف إليه، والجملة فى محل جر صفة «ولكن» للاستدراك «سليقى» خبر مبتدأ محذوف، أى: ولكن أنا سليقى «أقول» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «فأعرب» الفاء عاطفة وأعرب فعل مضارع والفاعل ضمير والجملة عطف على جملة أقول، والجملتان كاشفتان معنى سليقى.

الشاهد: «سليقى» فإن القياس فيه سلقى - بدون ياء - لأنه نسبة إلى السليقة وهى الطبيعة، وفى النسبة إليه تحذف الياء والهاء كما فى حنيفة حنفى.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٧٣٢، وفى شرح الشافية ٢/٢٨.

فإن قلت: هل إلحاق عدى وقصى بما ختم بالتاء واجب أم جائز.

قلت: صرح فى الكافية بأن ذلك واجب، وصرح به الشارح أيضا، وذكر بعضهم فيهما وجهين: الحذف والإثبات، ولم يذكر سيبويه فى عدى إلا الحذف. وذكر فيه الفارسى: وجهى عدى، ونقل عن يونس: الإثبات فى عدى فتقول: عَدِيِّيّ.

تنبيه:

استثنى بعضهم من فعيل ما كان نحو كُسَيّ تصغير كساء، فإن النسب إليه كُسَيِّي ـ بياءين مشددتين ـ قال: ولا يجوز غيره، وأجاز بعض النحويين كُسَوِي. وإن كانا صحيحى اللام فالمطرد فيهما عدم الحذف كقولهم فى عَقِيل وعُقيل: عُقَيلى وعَقيلى هذا مذهب سيبويه، وهو مفهوم قوله (معل لام) وذهب المبرد إلى جواز الحذف فيهما، فالوجهان عنده مطردان قياسا على ما سمع من ذلك، وهو قولهم قرشى وهذلى وصبرى فى بنى صبير ـ وفقمى ـ فى بنى فقيم كنانة، وأما فقيم دارم فلم يشذوا فيه ـ وملحى ـ فى مليح خزاعة، وأما مليح سعد فلم يشذوا فيه، وقومى فى قويم، وسلمى فى سليم، وقالوا فى ثقيف ثقفى.

ووافق السيرافى المبرد وقال: الحذف فى هذا خارج عن الشذوذ، وهو كثير جدا فى لغة أهل الحجاز، قيل: وتسوية المبرد بين فعيل وفعيل ليست بجيدة، إذ سمع الحذف فى فعيل كثيرا، ولم يسمع فى فعيل إلا فى ثقيف، فلو فرق بينهما لكان أسعد بالنظر.

وتَمَّمُوا مَا كَانَ كالطَّوِيلَه ... وَهكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَه

يعنى: أن ما كان من فَعيلة وفُعيلة معتل العين صحيح اللام، نحو طويلة[1] ونويرة[2] أو مضاعفا نحو جَلِيلة وقُديدة، فإنه ينسب إليه على لفظه متمما، فتقول: طويلى ونويرى، وجليلى، وقديدى، فرارا من تحريك حرف العلة فى المعتل، ومن اجتماع المثلين فى المضاعف.

---

(١) الطويلة: فى القاموس: أن الطويلة اسم لروضة مخصوصة.

(٢) والنويرة: فى القاموس: أن نويرة اسم لناحية فى مصر.

تنبيهات:

الأول: من هذا البيت يؤخذ الشرطان المشار إليهما فيما مضى.

الثاني: الشرطان معتبران فى فُعيلة وفَعيلة كليهما، ولا أثر لخصوصية المثال.

الثالث: لم يذكر الشارح فى فعيلة - بضم الفاء - إلا شرطا واحدا - وهو عدم التضعيف، وقال فى فعيلة - بالفتح - إن لم يكن معتل العين، ولا مضاعفا، فأخل فى فعيلى بشرط. وأطلق فى قوله: إن لم يكن معتل العين، وكان ينبغى أن يقول: صحيح اللام، لأن الشرط عدم مجموع الأمرين، ليحترز بذلك من نحو طوية وحيية، فإنه يقال فيهما طووى وحيوى.

الرابع: لم يذكر الناظم هنا فعولة نحو شنوءة[1] والنسب إليها فعلى كالنسب إلى حنيفة فيقال: شنئى - بالشرطين المذكورين، هذا مذهب سيبويه، وذهب المبرد والأخفش إلى أن النسب (إلى)[2] ذلك على لفظه. فيقال فى حمولة حمولى.

وذهب ابن الطراوة إلى أنك تحذف الواو وتترك ما قبلها مضموما، فتقول: حملى.

والصحيح مذهب سيبويه، لورود السماع فى شنوءة، وفى الغرة: نسبة هذا المذهب إلى سيبويه والأخفش، وهو وهم.

فإن قلت: كيف جعل سيبويه ذلك قياسا، ولم يرد غير هذه اللفظة؟

قلت: لأنه لم يرد ما يخالفها، وهذا معنى قول بعضهم لأنها جميع ما سمع، فإن اعتلت عين فعولة نحو قوولة، أو كان مضاعفا نحو ضرورة لم تحذف منه الواو. وفعولة المعتل اللام نحو عدوة كشنوءة فى حذف الواو، فتقول: عدوى، خلافا للمبرد، أنه يقول عدوى على لفظه، وتقدم أن مذهبه فى شنوءة كذلك.

---

(١) شنوءة: حى من اليمن، سميت كذلك لشنآن بينهم.
(٢) أ، جـ - وفى ب (وفى).

وأما فعول - بغير تاء - فينسب إليه على لفظه باتفاق، فتقول في سلول وعدو: سلولي وعدوي.

وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسَبْ مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ انْتَسَبْ

حكم الهمزة الممدودة في النسب كحكمها في التثنية، فإن كانت للتأنيث قلبت واوا، كقولك في حمراء حمراوي. وإن كانت أصيلة سلمت، كقولك في قراء قراءان[1]، فتقول في النسب إليه قرائي، وإن كانت بدلا من أصل أو للإلحاق فوجهان، كقولك في كساء وعلباء[2] كساءان وعلباءان، وإن شئت كساوان وعلباوان. (فتقول في النسب إليهما كسائي وعلبائي وكساوي وعلباوي)[3].

تنبيهات:

الأول: مقتضى كلامه هنا أن الأصلية تتعين سلامتها، وصرح بذلك الشارح، فقال: وإن كانت أصلا غير بدل وجب أن تسلم، وذكر في التسهيل فيها الوجهين، وقال: أجودهما التصحيح.

الثاني: قال في شرح الكافية: ما شذ في التثنية نحو كساءين، فلا يقاس عليه في النسب:

وانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا رُكِّبَ مَزْجًا.........

المركب أربعة أقسام: إسنادي، وشبيه به، ومزجي، وإضافي.

أما الإسنادي والشبيه به فينسب إلى صدره، مثال الإسنادي تأبط شرا فتقول فيه تأبطي.

ومثال الشبيه به لولا وحيثما - مسمى بهما - فتقول فيهما لوي - بالتخفيف - وحيي. وقياس النسب إلى كنت كوني - برد الواو لزوال سبب حذفها، وقالوا:

---

(١) القراء: بضم القاف وتشديد الراء مع المد - المتنسك.

(٢) العلباء: عصب عنق البعير.

(٣) أ.

كنتى، وكنتنى ـ بزيادة نون ـ وكلاهما شاذ، وأجاز الجرمى النسب الثانى فتقول: شرى فى تأبط شرا.

تنبيه:

قوله (وانسب لصدر جملة) أجود من قوله فى التسهيل «ويحذف لها ـ يعنى ياء النسب ـ عجز المركب» لأنه لايقتصر فى الحذف على العجز، بل يحذف ما زاد على الصدر، فلو سميت بخرج اليوم زيد، قلت: خرجى.

وأما المزجى ففى النسب إليه خمسة أوجه:

الأول: مقيس اتفاقا، وهو النسب إلى صدره، فتقول فى بعلبك بعلى، وكذا حكم خمسة عشر، فتقول: خمسى.

الثانى: أن ينسب إلى عجزه، فتقول: بكى، وهذا الوجه أجازه الجرمى ولا يجيزه غيره، ولم يسمع إلى العجز مقتصرا عليه.

الثالث: أن ينسب إليهما معا مزالا تركيبهما، فتقول: بلعى، بكى، وهذا أجازه قوم منهم أبو حاتم(١) قياسا على قول الشاعر(٢):

تزوجتها رامية هرمزية . . . .

(١) هو سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم أبو حاتم السجستانى من ساكنى البصرة كان إماما فى علوم القرآن واللغة والشعر. قرأ كتاب سيبويه على الأخفش مرتين وصنف إعراب القرآن، والمقصور والممدود، والإدغام وغير ذلك.
توفى سنة خمسين أو خمس وخمسين أو أربع وخمسين أو ثمان وأربعين ومائتين.

(٢) قائله: لم أقف على اسم قائله ـ وهو من الطويل ـ.
وعجزه: . . . . بفضل الذى أعطى الأمير من الرزق
الإعراب: «تزوجتها» فعل وفاعل ومفعول ـ والضمير فى تزوجتها يرجع إلى امرأته «رامية هرمزية» نصب على الحال.
«بفضل» جار ومجرور متعلق بقوله تزوجتها «الذى» مضاف إليه «أعطى» فعل ماض «الأمير» فاعل والجملة لا محل لها صلة الموصول «من الرزق» جار ومجرور متعلق بأعطى.
الشاهد: قوله «رامية هرمزية» فإنه نسبة إلى «رام هرمز» بلدة من نواحى خوزستان، فالشاعر نسب إلى المركب المزجى بإلحاق ياء النسب بكل جزء من جزءيه.
مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٧٣٦، وشرح الشافية ٢/٧٢، والمقرب لابن عصفور ٨٣.

وظاهر كلام أبى الحسن فى الأوسط موافقته.

الرابع: أن ينسب إلى مجموع المركب فقالوا: بعلبكى.

الخامس: أن يبنى من جزءى المركب اسم على فعلل وينسب إليه، قالوا فى حضرموت: حضرمى. وهذان الوجهان شاذان يقتصر فيهما على ما سمع لا نعلم فى ذلك خلافا.

وأما الإضافى فقد نبه عليه بقوله:

.... وَلثمَان تَمَّمَا

إضـــافةٌ مبدوءةٌ بابْنٍ أَوَ ابْ أَوْ مَالَّه التعريفُ بالثانى وَجَبْ

فِيمَا سِوَى هذَا انْسُبَنْ للأولِ ما لم يُخَفْ لَبْسٌ كَعَبْدِ الأَشْهَلِ

وحاصله أن المركب تركيب إضافة ينسب إلى عجزه فى أربعة مواضع:

الأول: ما كان مبدوءا بابن، نحو ابن الزبير، فتقول: زبيرى.

الثانى: ما كان كنية وإليه الإشارة بقوله (أو اب) فتقول فى أبى بكر: بكرى.

الثالث: (ما تعرف)[1] صدره بعجزه، ومثله الشارح بغلام زيد، فتقول: زيدى.

الرابع: ما يخاف اللبس من حذف عجزه كعبد الأشهل وعبد مناف، فتقول فيهما: أشهلى ومنافى.

وما سوى هذه المواضع ينسب فيه للصدر كقولك فى امرئ القيس: امرئى ومرئى.

تنبيهات:

الأول: ظاهر كلامه فى الكافية وشرحها أن المبدوء بابن من قبيل ما تعرف به الأول بالثانى. قال فى شرحها: وإذا كان الذى ينسب إليه مضافا وكان معرفا صدره بعجزه، أو كان كنية حذف صدره ونسب إلى عجزه، كقولك فى ابن

(١) أ ـ وفى ب جـ (ما كان تعرف).

الزبير: زبيرى، وفى أبى بكر: بكرى، انتـهى ـ وكذا قال الشارح، إلا أنه زاد فى المثل غلام زيد، وعلـى هذا فقول الناظم، (أو مـاله التعريف بالـثانى) من عطف العام على الخاص، لاندراج المصدر بابن فيه.

وفى تمثيل الشـارح بغلام زيد نظر، لأنهم يعنون بالمضاف هنا مـا كان علما غالبا لا مثل غـلام زيد، فإنه ليس لمجموعه معنى مفـرد ينسب إليه، بل يجوز أن ينسب إلى غـلام وإلى زيد، ويكون ذلك من قـبيل النسب إلـى المفـرد لا إلى المضاف، وإن أراد غـلام زيد مجعـولا علما فليس من قبـيل ما تعرف فـيه الأول بالثانى، بل هو من قبيل ما ينسب إلى صدره ما لم يخف لبس. والله أعلم.

والثانى: شذ بناء فعلل، من جزءى الإضافى منسوبا إليه، كما شذ ذلك فى المركب المزجى، والمحـفوظ من ذلك تيـملى، وعـبدرى، ومـرقسى وَعَـبْقَـسِىّ، وعـبشـمى، فى تيم اللات، وعـبـد الدار، وامـرئ القيس ابن حـجـر الكندى، وعبدالقيس، وعبد شمس.

واجْبُـرْ بِرَدِّ اللامِ مَا منْهُ حُذِفْ جَوَازًا إن لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ
فِى جَمْعَى التَّصحيح أو فى التَّثنيه وحقُّ مَجبورٍ بِـهذِى تَوْفِيَه

إذا نسب إلى الثـلاثى المحـذوف، لم يخل من أن يكون مـحذوف الفـاء أو العين أو اللام.

فإن كان محذوف الفاء أو العين فسيأتى.

وإن كان مـحذوف اللام فإما أن يجـبر فى التثنية كـأب وأخ، أو فى الجمع بالألف والتاء كعضة وسنة، أو لا، فإن جبر فيهما وجب جبره فى النسب فتقول: أبوى وأخوى وعضوى وسنوى أو عضهى وسنهى على الخلاف فى المحذوف، فهذا ونحوه يجب جـبره، لأنه جبـر فى التثنيـة والجمع بالألف والتاء كـقولك: أبوان وأخوان، وعضوات وسنوات، أو عضهـات وسنهات على الوجهين، وإن لم يجبر فى التثـنية ولا فى الجمع بالألف والتـاء لم يجب جبـره فى النسب بل يجوز فـيه الأمران نحو حر وغـد وشفة وثبة فيجوز فى النسب إليهـا، حرى وغدى وشفى، وثبى ـ بالحذف ـ وحـرحى، وغدوى، وشـفهى، وثبـوى ـ بالرد ـ والمحذوف من الحر ـ الحاء ـ ومن غد ـ الواو ـ ومن شفة الهاء ـ ومن ثبة ـ الياء.

تنبيهات:

الأول: ما ذكرته واضح فهمه من كلام الناظم، إلا أن ذكره لجمعى التصحيح فيه نظر، إذ لا تظهر فائدة لذكر جمع التصحيح المذكر، وقد اقتصر فى التسهيل على الجمع بالألف والتاء.

والثانى: أطلق فى قوله:

جوازا ان لم يك رده ألف

وهو مقيد بألا تكون العين معتلة، فإن كانت عينه معتلة وجب جبره كما ذكره فى الكافية والتسهيل، وإن لم يجبر فى التثنية وجمع التصحيح، احترازا من نحو شاة، وذى بمعنى صاحب، فتقول فى شاة: شاهى، وعلى أصل الأخفش شوهى، وقد حكى أنه رجع عنه وسيأتى بيانه، وفى ذى: ذووى اتفاقا، لأن وزنه عند الأخفش فعل كمذهب سيبويه.

الثالث: إذا نسب إلى يد ودم جاز الوجهان عند من يقول: يدان ودمان، ووجب الرد عند من يقول: يديان ودميان.

الرابع: إذا نسب إلى ماحذفت لامه وعوض منها همزة الوصل جاز أن يجبر وتحذف الهمزة، وألا يجبر وتستصحب، فتقول فى ابن واسم: بنوى وسموى. على الأول. وابنى واسمى على الثانى.

الخامس: مذهب سيبويه وأكثر النحويين أن المجبور تفتح عينه وإن كان أصله السكون. وذهب الأخفش إلى تسكين ما أصله السكون، فتقول فى يد ودم وغد وحر ـ على مذهب الجمهور: يدوى، ودموى، وغدوى، وحرحى بالفتح ـ وعلى مذهب الأخفش: يديى، ودميى، وغدوى، وحرحى ـ بالسكون ـ لأنه أصل العين فى هذه الكلمات، والصحيح مذهب سيبويه، وبه ورد السماع: قالوا: فى غد: غدوى، وحكى عن أبى الحسن أنه رجع فى الأوسط إلى مذهب سيبويه، وذكره سماعا عن العرب.

وَبِأَخٍ أُخْتًا وبابنٍ بِنْتَا ... أَلْحِقْ ويُونُسُ أَبَى حَذْفَ التَّا

اختلف فى النسب إلى أخت وبنت. قال الخليل وسيبويه كالنسب إلى أخ وابن ـ بحذف التاء وبرد المحذوف، تقول: أخوى وبنوى، كما تقول فى المذكر، وقال يونس: ينسب إليهما على لفظهما ولاتحذف التاء، فتقول: أختى وبنتى، لأن التاء فيهما للإلحاق.

وألزمه الخليل أن ينسب إلى هنت ومنت ـ بإثبات التاء، وهو يقول به، وله أن يفرق بأن التاء فيهما لا تلزم، بخلاف بنت وأخت، لأن التاء فى هنت فى الوصل خاصة وفى منت فى الوقف خاصة.

تنبيهات:

الأول: حكم نظائر أخت وبنت حكمهما وهى: ثنتان، وكلتا، وذيت، وكيت، فالنسب إليها عند سيبويه كالنسب إلى مذكراتها، فتقول: ثنوى، وكلوى، وذيوى، وكيوى، وعلى مذهب يونس تقول: ثنتى، وكلتى أو كلتوى، وذيتى، وكيتى. وذكر بعضهم فى النسب إلى كلتا على مذهب يونس: كلتى وكلتوى وكلتاوى كالنسب إلى حبلى بالأوجه الثلاثة.

الثانى: ذهب الأخفش فى أخت وبنت ونظائرهما إلى مذهب ثالث، وهو حذف التاء وإقرار ما قبلها على سكونه وما قبل الساكن على حركته، فتقول: أخوى وبنوى وكلوى وثنوى، وقياس مذهبه فى كيت وذيت ـ إذا رد المحذوف ـ أن ينسب إليهما كما ينسب إلى حى، فتقول: كيوى وذيوى.

الثالث: قد اتضح مما سبق أن أختا وبنتًا حذفت لامهما، لأن النحويين ذكروهما فيما حذفت لامه، فالتاء إذن فيهما عوض من اللام المحذوفة، وإنما حذفت فى النسب على مذهب سيبويه لما فيها من الإشعار بالتأنيث، وإن لم تكن متمحضة للتأنيث. وظاهر مذهب سيبويه أن تاء كلتا كتاء بنت وأخت، وأن الألف للتأنيث، وعلى هذا ينبنى ما سبق، وذهب الجرمى إلى أن التاء زائدة، والألف لام الكلمة، ووزنه فِعْتَل، وهو ضعيف، لأن التاء لا تزاد وسطا، فإذا نسب إليه على مذهبه قلت: كِلَتوى: وقيل: إن التاء بدل من الواو، والأصل كلوى. فإذا نسب إليه على هذا القول قلت: كلتى، هكذا ذكر بعضهم.

والمشهور فى النقل عن جمهور البصريين أن التاء فى كلتا بدل من الواو التى هى لام الكلمة ووزنها فعلى، وصرح ابن الحاجب فى شرح المفصل بأن أصل كلتا عند سيبويه كلوى، ووزنه فعلى أبدلت الواو إشعارا بالتأنيث تاء، وإذا كان هذا مذهب سيبويه والجمهور فالذى ينبغى أن يقال فى النسب إليه كلتى كما تقدم عن بعضهم، وأيضا فلا ينبغى على هذا القول أن يعد فيما حذفت لامه، لأن ما أبدلت لامه لا يقال فيه محذوف اللام فى الاصطلاح، والإلزام أن يقال فى نحو «ماء» محذوف اللام، والذى يظهر من مذهب سيبويه ومن وافقه أن لام كلتا محذوفة كلام أخت وبنت، والتاء فى الثلاثة عوض من اللام المحذوفة كما قدمته أولا، ولايمتنع أن يقال: هى بدل من الواو، إذا قصد هذا المعنى، كما قال بعض النحويين فى تاء بنت وأخت: إنها بدل من لام الكلمة، وأما إن أريد البدل الاصطلاحى فلا، لأن بين الإبدال والتعويض فرقا يذكر فى موضعه.

الرابع: النسب إلى ابنة ابنتى وبنوى كالنسب إلى ابن اتفاقا، إذ التاء فيها ليست عوضا كتاء بنت.

وَضَاعِفِ الثَّانِيَ مِنْ ثُنَائِى ثَانِيهِ ذُو لِينٍ كَلاَ وَلاَئِى

إذا نسب إلى الثنائى وضعا، فإن كان ثانيه حرفا صحيحا جاز فيه التضعيف وعدمه، فتقول فى كم: كَمِىّ، وكَمِّىّ، وإن كان ثانيه حرف لين ضعف بمثله إن كان ياء أو واوا فتقول فى: كى ولو: كيوى ولووى، لأن كى لما ضعف صار مثل حى، ولو لما ضعف صار مثل الدو[1]، وإن كان ألفا ضوعفت وأبدل مضعفها همزة، فتقول فيمن اسمه لا: لائى، وإن شئت أبدلت الهمزة واوا، فقلت: لاوى.

تنبيه:

إذا نسب إلى اللات - اسم الصنم - قلت: لائى، ولاوى: كما ينسب إلى

(١) الدو - بفتح الدال وتشديد الواو - وهو الفلاة الواسعة، وقيل الأرض المستوية، وفى القاموس أنه أيضا اسم بلد، وفى المعجم أنه اسم أرض بعينها.

لا. لأن تاءه تحذف ولايدرى ما لامه فعومل معاملة لا، هذا مذهب سيبويه. ومن زعم أن لامه هاء. وأن أصله ليه قال: لاهى، كما تقول: شاهى

وإن يكُنْ كَشِيَةٍ مَا الفَا عَدِمْ فَجَبْرُه وَفَتْحُ عَيْنِه الْتُزِمْ

تقدم الكلام على محذوف اللام، وذكر فى هذا البيت محذوف الفاء، ولايخلو محذوف الفاء من أن تكون لامه صحيحة كعدة أو معتلة كشية[1] فإن كانت صحيحة لم يجبر فتقول فى النسب إلى عدة، عدى، وإن كان معتل اللام جبر برد فائه، فتقول فى شية وشوى، على مذهب سيبويه لأنه لا يرد العين إلى أصلها من السكون، بل يفتح العين مطلقا ويعامله معاملة المقصور، وتقول على مذهب أبى الحسن: وشيى - برد أصله - وجزم هنا بمذهب سيبويه.

فإن قلت: فمن أين يؤخذ من كلامه اشتراط اعتلال اللام؟

قلت: من قوله (كشية).

تنبيه:

بقى من المحذوف قسم ثالث لم يبين حكمه، وهو محذوف العين، فتقول المحذوف العين إن كانت لامه صحيحة لم يجبر، كقولك فى: سه ومذ - مسمى بهما - سهى ومذى. كذا أطلق كثير من النحويين، وليس كذلك، وهو مقيد بألا يكون من المضاعف، نحو رب - المخففة - بحذف الباء الأولى - إذا سمى بها ونسب إليها، فإنه يقال: ربى - برد المحذوف - نص عليه سيبويه، ولا يعرف فيه خلافا، وإن كانت لامه معتلة نحو المرى ويرى - مسمى بهما-جبر، فتقول فيهما: المرئى واليرئى - برد المحذوف.

والواحدَ اذْكُرْ ناسباً لِلْجَمْعِ إِن لَمْ يُشَابِه واحداً بِالوَضْعِ

---

(١) الشية: العلامة، وكل لون يخالف معظم اللون - من الفرس وغيره - وأصل شية - وشى، حذفت الواو ونقلت حركتها إلى الشين وزيدت تاء التأنيث عوضا عن الواو المحذوفة.

الجمع ثلاثة أقسام: قسم أهمل واحده كعباديد[1]، وقسم له واحد شاذ كملامح، فإن واحده لمحة، وقسم له واحد قياسى.

فالأول: ينسب إليه بلفظه فتقول: عباديدى.

(والثانى فيه خلاف. ذهب أبوزيد إلى أنه كالأول فينسب إلى لفظه، فتقول ملامحى)[2].

وحكى أن العرب قالت فى المحاسن: محاسنى، وغيره ينسب إلى واحده، وإن كان شاذا، فيقول فى النسب إلى ملامح: لمحى.

والثالث: إذا غلب نسب إلى لفظه فتقول فى الأنصار والأبناء، وهم قوم من أبناء فارس: أنصارى وأبنائى؛ وإن لم يغلب نسب إلى واحده. فتقول فى فرائض وكتب وقلانس: فرضى وكتابى وقلنسى، وقول الناس: فرائضى وكتبى وقلانسى. خطأ، وقد أجاز ذلك قوم، وذهبوا فى قمرى إلى أنه منسوب إلى الجمع من قولهم: طيور قمر، وكذا دبسى منسوب عندهم إلى طيور دبس، وهو عند غيرهم منسوب إلى القمرة ـ وهى البياض ـ وإلى الدبسة، ويحتمل أن يكونا مما بنى على ياء مشددة نحو كرسى:

هذا (التقسيم)[3] فى الجمع الباقى على جمعيته، فإن سمى به نسب إلى لفظه، لأنه صار واحدا، كقولك فى كتاب وأنمار ومدائن ومعافر: كلابى وأنمارى ومعافرى.

وقد يرد الجمع المسمى به إلى الواحد إن أمن اللبس، ومثال ذلك الفراهيد ـ علم على بطن من أسد ـ فقالوا: الفراهيدى على اللفظ، والفرهودى، نسبا إلى واحده لأمن اللبس، إذ ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود.

فإن قلت: إن كلام الناظم هنا لا يفى بهذا التفصيل؟

قلت: قوله (إن لم يشابه واحدا) يمكن أن يجعل شاملا لثلاثة أنواع:

---

(١) العباديد: الفرق من الناس والخيل الذاهبون فى كل وجه.

(٢) أ.

(٣) أ، جـ ـ وفى ب (الحكم).

أولها: نحو أنمار مما جعل علما.

والثانى: نحو أنصار مما غلب فصار كالعلم.

والثالث: نحو عباديد مما أهمل واحده؛ لأنه بسبب إهمال واحده شابه نحو قوم ورهط مما لا واحد له، وإذا كان كلامه شاملا لهذه الثلاثة فهو واف بالمطلوب لأن حاصله حينئذ أن الجمع لا ينسب إلى لفظه، بل إلى واحده إلا فى ثلاثة مواضع، وهو صحيح.

تنبيه:

إذا نسب إلى نحو تمرات وأرضين وسنين باقية على جمعيتها قيل: تمرى، وأرضى، وسنهى أو سنوى، على الخلاف فى لامه، وإذا نسب إليها أعلاما التزم فتح العين فى الأولين، وكسر الفاء فى الثالث.

ومَعَ فَاعِلٍ وفَعَّالٍ فَعِلْ   فِى نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ اليَا فَقُبِلْ

يستغنى عن ياء النسب بصوغ فاعل إن قصد صاحب الشىء، كقولهم: لابن وتامر أى: صاحب لبن وتمر، وبفعّال إن قصد الاحتراف، كقولهم: بزاز وعطار، وقد يقوم أحدهما مقام الآخر، فمن قيام فاعل مقام فعال قولهم حائك فى معنى حواك، لأنه من الحرف؛ ومن عكسه قول امرئ القيس(1):

(1) قائله: هو امرؤ القيس الكندى يصف رجلا بلغه أنه توعده. وهو من الطويل -.
اللغة: «فيطعننى» - بضم العين من باب نصر، وقيل: بفتحها «بنبال» بصاحب نبل - وهى السهام العربية ولا واحد لها من لفظها «النابل» الذى يبرى السهام.
المعنى: أن هذا الشخص الذى يتوعدنى لا أبالى به، لأنه ليس من أهل السلاح والحرب.
الإعراب: «ليس» فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو «بذى» الباء حرف زائد وذى خبر ليس «رمح» مضاف إليه «فيطعننى» الفاء فاء السببية ويطعن فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به ليطعن «به» متعلق بيطعن «وليس» الواو عاطفة وليس فعل ماض ناقص واسمه ضمير مبتتر فيه «بذى» الباء حرف جر زائد، وذى خبر ليس «سيف» مضاف إليه «وليس» فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر فيه «بنبال» الباء حرف جر زائد ونبال خبر ليس.
الشاهد: قوله «بنبال» حيث استعمل فى الدلالة على النسبة إلى ما أخذ منه وهو النبل.
مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٧٤٥، وابن هشام ٤/١٧، وابن الناظم، وسيبويه ٢/٩٢، وابن يعش ٦/١٤، والمقتضب ٣/١٦٢.

وليس بذى رمحٍ فيطعنُنى به وليس بذى سيفٍ وليس بنبالِ

أى: وليس بذى نبل.

قال المصنف: وعلى هذا حمل المحققون قوله تعالى: ﴿وما ربك بظلام للعبيد﴾[1].

أى: بذى ظلم.

وقد يؤتى بياء النسب فى بعض ذلك، قالوا لبياع العطر ولبياع البتوت - وهى الأكسية - عطار وعطرى، وبتات وبتى.

وقد يستغنى عن ياء النسب بفَعِل بمعنى صاحب كذا، كقولهم: رجل طَعِم ولبَسِ وعَمِل بمعنى ذى طعام وذى لباس وذى عمل، أنشد سيبويه[2]:

لست بلَيْلىّ ولكنى نَهِر ....

أى: عامل بالنهار.

---

(١) من الآية ٤٦ من سورة فصلت.

(٢) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الرجز -.

وعجزه: .... لا أدلج الليل ولكن أبتكر

اللغة: «بليلى» منسوب إلى الليل - أى: لا أعمل فيه «نهر» أى: أعمل بالنهار «أدلج الليل» أسير فيه والدلج: السير من آخر الليل «أبتكر» أدرك النهار من أوله.

المعنى: أنه لا يستطيع العمل بالليل، ولكنه يزاول عمله بالنهار. ولا يسير بالليل، إنما يقومَ مبكرا ليدرك النهار من أوله. حيث النشاط، وقد يكون المراد: أنه ليس من اللصوص الذين يزاولون عملهم بالليل وفى الظلام - بعيدين عن أعين الرقباء - ولكنه ممن يكدحون بالنهار لجلب رزقهم.

الإعراب: «لست» ليس واسمها «بليلى» الباء حرف جر زائد وليلى خبر ليس «ولكنى» حرف استدراك والياء اسمه «نَهِر» خبر لكن «لا» نافية «أدلج» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «الليل» منصوب على الظرفية «ولكن» حرف استدراك «أبتكر» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه.

الشاهد: قوله «نَهِر» حيث جاء على بناء فَعِل - بفتح فكسر - وهو يريد النسب.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٧٤٥، وابن هشام ٤/١٧٨، وابن عقيل ٢/٣٧٧، وابن الناظم، وسيبويه ٢/٩١.

تنبيهان:

الأول: قد يستغنى أيضا عن ياء النسب بمفعال، كقولهم امرأة معطار - أى: ذات عطر - ومفعيل. كقولهم ناقة محضير، أى: ذات حضر، وهو الجرى.

الثانى: هذه الأبنية غير مقيسة، وإن كان بعضها كثيرا، هذا مذهب سيبويه. قال: لا يقال لصاحب الدقيق دقاق، ولا لصاحب الفاكهة فكاه، ولا لصاحب البر برار، ولا لصاحب الشعير شعار، والمبرد يقيس هذا.

وغَيْرُ مَا أَسْلَفْتهُ مقرَّراَ   على الَّذى يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِراَ

يعنى: أن ما جاء من النسب مخالفا للأقيسة المتقدم ذكرها، فهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، وبعضه أشذ من بعض، فمن قولهم فى النسب فى البصرة: بِصرى - بكسر الباء - وإلى الدهر: دُهرى - بضم الدال - وإلى مرو: مروزى، وإلى الرى: رازى.

ومن ذلك قولهم: عميرى من عميرة كلب، وقد تقدمت أمثلة منه أثناء الباب.

الوقف

هو قطع النطق عند آخر الكلمة، والمراد هنا الاختيارى، وهو غير الذى يكون استثباتا وإنكارا وتذكرا وترنما، وغالبه يلزمه تغييرات، وترجع إلى سبعة أشياء: السكون، والروم، والإشمام، والإبدال، والزيادة، والحذف، والنقل، وهذه الأوجه مختلفة فى الحسن والمحل، وستأتى مفصلة إن شاء الله تعالى.

تَنوِينًا إِثرَ فَتحٍ اجعَل أَلِفَا   وَقفًا وتِلو غيرِ فتحٍ احذِفَا

فى الوقف على المنون ثلاث لغات:

الأولى: وهى الفصحى - أن يوقف عليه بإبدال تنوينه ألفا إن كان بعد فتحة، وبحذفه إن كان بعد ضمة أو كسرة، كقولك: رأيت زيداَ، وهذا زيدْ، ومررت بزيد.

والثانية: أن يوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقا، وذكر ذلك أبو الحسن وقطرب وأبو عبيد والكوفيون، ونسبها المصنف إلى ربيعة.

قال فى الإفصاح: والجماعة يرون أن هذا مما جاء فى الشعر، ولا يجوز فى الكلام.

والثالثة: أن يوقف عليه بإبدال التنوين ألفا بعد الفتحة، وواوا بعد الضمة، وياء بعد الكسرة، ونسبها المصنف إلى الأزد، وقيده غيره بأزد السراة.

وزعم أبو عثمان أنها لغة قوم من أهل اليمن ليسوا فصحاء واقتصر هنا على الفصحاء.

تنبيهات:

الأول: شمل قوله (إثر فتح) فتحة الإعراب، نحو: رأيت زيدا، وفتحة البناء نحو: أيها وويها، فكلا النوعين يبدل تنوينه ألفا على المشهور.

الثانى: يستثنى من المنون المنصوب ما كان مؤنثا بالتاء (نحو قائمة)[1]؛ فإن تنوينه لا يبدل بل يحذف، وهذا لغة من يقف بالهاء وهى الشهيرة، وأما من وقف

(١) ب.

بالتاء فبعضهم يجريها مجرى سائر الحروف، فيبدل التنوين ألفا؛ فيقول: رأيت قائمتا، وأكثر أهل هذه اللغة يسكنها لا غير.

الثالث: المقصور المنون يوقف عليه بالألف، نحو رأيت فتى، وفى هذه الألف ثلاثة مذاهب:

الأول: أنها بدل من التنوين فى الأحوال الثلاث، واستصحب حذف الألف المنقلبة وصلا ووقفا، وهو مذهب أبى الحسن والفراء والمازنى، وهو المفهوم من كلام الناظم هنا، لأنه تنوين بعد فتحة.

والثانى: أنها الألف المنقلبة فى الأحوال الثلاث، وأن التنوين حذف؛ فلما حذف عاد الألف، وهو مروى عن أبى عمرو والكسائى والكوفيين، وإليه ذهب (ابن كيسان والسيرافى، ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل، وإليه ذهب)[١] المصنف فى الكافية، قال فى شرحها: ويقوى هذا المذهب ثبوت الرواية بإمالة الألف وقفا والاعتداد بها رويا وبدل التنوين غير صالح لذلك. انتهى.

ومثال الاعتداد بها رويا قول الشاعر[٢]:

---

(١) أ، جـ.

(٢) قائله: هو الشماخ ـ واسمه معقل بن ضرار ـ وهو من الرجز ـ.

وتمامه: وخيرهم لطارق إذا أتى

ورب ....

صادف زادا وحديثا ما اشتهى.

اللغة: «إنك يابن جعفر» يخاطب به عبدالله بن جعفر محمد الصادق رضى الله عنه «سرى» أى: ليلا لأن السرى لا يكون إلا ليلا.

الإعراب: «إنك» إن حرف توكيد ونصب والكاف اسمها «يا» حرف نداء «بن» منادى «جعفر» مضاف إليه ويابن جعفر جملة ندائية معترضة «نعم» فعل ماض لإنشاء المدح «الفتى» فاعل مرفوع بالضمة المقدرة والجملة فى محل رفع خبر إن.

«ورب» حرف جر شبيه بالزائد «ضيف» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد.

«طرق» فعل ماض والفاعل ضمير «الحى» مفعول به والجملة فى مخل رفع خبر المبتدأ، «سرى» موضع ظرف واسم الزمان محذوف معه وهو كقولك جئتك مقدم الحاج أى: وقت قدوم الحاج.

الشاهد: قوله «سرى» فإنه منون وهو مقصور والمقصور المنون يوقف عليه بالألف نحو رأيت فتى.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٧٤٩، وشرح الشافية ٢/٢٣٨، وابن يعيش ٩/٧٦.

إِنَّكَ يَابْنَ جَعْفرٍ نِعْمَ الفَتَى ......

إلى قوله:

وربَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الحَيَّ سُرًى ......

والثالث: اعتباره بالصحيح؛ فالألف في النصب بدل من التنوين، وفي الرفع والجر بدل من لام الكلمة، وهذا مذهب سيبويه فيما نقله أكثرهم.

قيل: وهو مذهب معظم النحويين، وإليه ذهب أبو علي في غير التذكرة، وذهب في التذكرة إلى موافقة المازني.

واحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى اضطرارِ صِلَةَ غيرِ الفَتْحِ في الإِضْمَارِ

إذا وقف على هاء الضمير الموصولة حذفت صلتها إن كانت مضمومة أو مكسورة نحو: لَهْ وبِهْ، يحذف الواو والياء وتقف على الهاء ساكنة وإن كانت مفتوحة نحو رأيتها وقف على الألف ولم تحذف.

واحترز بقوله (في سوى اضطرار) من وقوع ذلك في الشعر، وإنما يكون ذلك آخر الأبيات، وذكر في التسهيل أنه قد يحذف ألف ضمير الغائبة منقولا فتحة إلى ما قبله، اختيارا، كقول بعض طيئ «والكرامة ذات أكرمكم الله بهْ» يريد بها[1] واستشكل قوله «اختيارا» فإنه يقتضي جواز القياس عليه، وهو قليل.

وأَشْبَهَتْ إِذًا مُنَوَّنًا نُصِبْ فَأَلِفًا فِي الوقف نُونُها قُلِبْ

اختلف في الوقف على إذًا، فذهب الجمهور (إلى)[2] أنه يوقف عليها بالألف لشبهها بالمنون المنصوب، وذهب بعضهم إلى أنه يوقف عليها بالنون لأنها بمنزلة أن، ونقل عن المازني والمبرد، واختلف النحويون أيضا في رسمها على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها تكتب بالألف، لأنها يوقف عليها بالألف، قيل: وهو الأكثر، وكذلك رسمت في المصحف، ونسب هذا القول إلى المازني، وهو مخالف لما نقل عنه أولا.

---

(١) فحذف الألف ونقل حركة الهاء إلى الباء.

(٢) ب، جـ.

والثانى: أنها تكتب بالنون، قيل: وإليه ذهب المبرد والأكثرون، وعن المبرد: اشتهى أن أكوى يد من يكتب إذن بالألف، لأنها مثل أن ولن، ولا يدخل التنوين فى الحروف.

والثالث: التفصيل فإن ألغيت كتبت بالألف لضعفها، وإن أعملت كتبت بالنون لقوتها، قاله الفراء. وقال ابن عصفور: الصحيح كتبها بالنون (لأنها يوقف عليها عنده بالنون)(١) وللفرق بينها وبين إذا الظرفية، ولا إشكال أن من وقف عليها بالنون يكتبها بالنون.

وينبغى أن يكون هذا الخلاف مفرعا على قول من يقف بالألف.

فإن قلت: إذا فرعت على الوقف بالألف فالقياس أن تكتب بالألف، لأن الأصل فى كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها، فلا وجه لقول من يكتبها بالنون، ويقف (عليها)(٢) بالألف.

قلت: بل له وجه ظاهر وهو التفرقة بينها وبين إذا الظرفية، ألا ترى أن نون التوكيد الخفيفة تبدل بعد الفتحة ألفا بغير خلاف.

وقد فصلوا فى رسمها فقالوا: تكتب بالألف إن لم تلبس نحو «لنسفعا»(٣) وبالنون إن التبست نحو: اضربن ولا تضربن، إذ لو كتبت بالألف فى مثل هذا لالتبست بألف الاثنين.

وَحَذْفُ يَا المنقوصِ ذِى التنوينِ مَا ... لَمْ يُنْصَبَ أَوْلَى مِنْ ثُبوتٍ فاعْلَمَا

إذا وقف على المنقوص المنون، فإن كان منصوبا أبدل من تنوينه ألف نحو رأيت قاضيا، وإن كان غير منصوب فالمختار الوقف عليه بالحذف، ويجوز الوقف برد الياء، وبه قرأ ابن كثير فى بعض المواضع، كقوله تعالى: ﴿ولكل قوم هادى﴾(٤).

---

(١) أ، جـ.

(٢) ب.

(٣) من الآية ١٥ من سورة العلق.

(٤) من الآية ٧ من سورة الرعد.

وكل هذا ظاهر من البيت، وأما غير المنون فسيأتى.

تنبيهات:

الأول: فى هذا البيت إطلاق يقيده تاليه.

الثانى: فهم من قوله (ما لم ينصب) أن المنصوب المنون لا حذف فيه، لأن ياءه تحصنت بألف التنوين، وحكى الأبدى: أن من العرب من يقف عليها بحذف التنوين، وعلى ذلك بنى المتنبى قوله(١):

الا اذّن فما أذكَرْتَ نَاسى ....

الثالث: لم يختلفوا فى أن الحذف من المنون غير المنصوب أكثر ولكن اختلفوا فى الأقيس.

فقال الفارسى: الحذف لأن فيه عدم الاعتداد بالعارض، وقال بعضهم: الإثبات قياسا على ألف المقصور.

وَغَيْرُ ذِى التَّنْوِينِ بالعكسِ وَفِى نَحْوِ مُرِ لُزُومُ رَدِّ اليَا اقْتُفِى

يعنى أن المنقوص غير المنون يجوز فيه الوجهان، ولكن المختار فيه الإثبات بعكس المنون، فالأجود أن يقال: هذا القاضى ومررت بالقاضى، وقد يقال: هذا القاض ومررت بالقاض، هذا مفهوم كلامه، وهو غير محرر، وتحرير ذلك أن يقال: المنقوص غير المنون أربعة أنواع:

الأول: ما سقط تنوينه لدخول أل، فهذا إن كان منصوبا فهو كالصحيح نحو: رأيت القاضى فيوقف عليه بإثبات الياء قولا واحدا، وينبغى لمن قدر فتحة

---

(١) قائله: هو أحمد بن الحسين المتنبى، وكان سيف الدولة بن حمدان يشرب فأذن المؤذن فوضع سيف الدولة القدح من يده، وقال المتنبى هذا البيت والذى بعده.

وتمامه: ولا لينت قلبا وهو قاسى

ولا شغل الأمير عن المعالى ولا عن حق خالقه بكاسى - وهما من الوافر -

الإعراب: «ألا» كلمة للتنبيه «أذن» جملة من الفعل والفاعل المستتر «فما» الفاء لربط الجواب وما نافية «أذكرت» فعل وفاعل «ناسى» مفعول به لأذكرت.

الشاهد: قوله (ناسى) لأن القياس فيه ناسيا، وهذا للتمثيل، وإلا فالمتنبى لا يحتج به.

الياء بالنصب أن يقف بالوجهين، وإن كان مرفوعا نحو: هذا القاضى أو مجروراً نحو مررت بالقاضى، ففيه الوجهان، والمختار الإثبات، كما ذكر، وليس الحذف مخصوصا بالضرورة خلافا لبعضهم.

والثانى: ما سقط تنوينه للنداء نحو (ياقاض) فالخليل يختار فيه الإثبات، ويونس يختار فيه الحذف، ورجح سيبؤيه مذهب يونس، لأن النداء محل حذف.

ورجح غيره مذهب الخليل، لأن الحذف مجاز، ولم يكثر فيرجح بالكثرة.

والثالث: ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو (رأيت جوارى) نصبا، فيوقف عليه بإثبات الياء، كما تقدم فى المنصوب.

والرابع: ما سقط تنوينه للإضافة نحو (قاضى مكة) فإذا وقف عليه جاز فيه الوجهان الجائزان فى المنون، قالوا: لأنه لما زالت الإضافة بالوقف عليه عاد إليه ما ذهب بسببها وهو التنوين، فجاز فيه ما جاز فى المنون.

وبنوا على ذلك فرعا، وهو أن ما سقط نونه للإضافة، إذا وقف عليه ردت نونه نحو هؤلاء قاضو زيد، فإذا وقفت قلت: قاضون لزوال سبب حذفها.

فأما وقف القراء على قوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ﴾[1] بحذف النون، فاتباع الرسم.

قلت: وفى هذا نظر.

وقد علم مما تقدم أن كلام الناظم معترض من وجهين:

أحدهما: أن عبارته شاملة لهذه الأنواع الأربعة، وليس حكمها واحدا.

والآخر: أنه لم يستثن المنصوب وهو متعين الإثبات، كما ذكر ذلك فى الكافية.

وقوله: .. وفى .. نحو مُرٍ لُزُومُ رَدِّ اليا اقتُفِى

يشير به إلى أن ما كان من المنقوص محذوف العين نحو مر ـ اسم فاعل من

---

(١) من الآية ١ من سورة المائدة.

أرأى[1] يرئى أصله مرئى[2] فأعل إعلال قاض، وحذفت عينه وهى الهمزة بعد نقل حركتها، فإذا وقف عليها لزم رد الياء (جبراً للكلمة)[3] لأنها لو حذفت لزم بقاء الاسم على أصل واحد فى حالة الوصل أيضا.

قلت: لا يمكن إثباتها وصلا لما يلزم من الجمع بين ساكنين بخلاف الوقف، مع أن فى بقاء التنوين وصلا جبرا للكلمة.

تنبيه:

الموقوف عليه إما ساكن وإما متحرك؛ فالساكن إن لم يكن له صورة فى الخط حذف كصلة الضمير إلا تنوين المنصوب كما سبق، وإن كانت له صورة فى الخط ترك على حاله، ولم يغير إلا نون إذن وياء المنقوص، وقد تقدم حكمهما.

وأما نون التوكيد الخفيفة فتقدمت فى بابها.

وقد فهم من هذا أن المقصور غير المنون إذا وقف عليه لم تحذف ألفه ولم يغير.

وشذ حذفها للضرورة فى قوله[4]:

---

(١) هذا هو الأصل غير المستعمل فى هذا الفعل، والمستعمل هو أرى يرى بضم ياء المضارعة.

(٢) على وزن مفعل. (٣) ب.

(٤) قائله: هو لبيد بن ربيعة يصف فيه مقاما فاخرت فيه قبائل ربيعة قبيلة من مضر - وهو من الرمل -.

وصدره: وقبيل من لكيز شاهد

اللغة: «قبيل» أى: قبيلة «من لكيز» بضم اللام وفتح الكاف - وهو لكيز بن أفصى بن عبدالقيس «شاهد» ويروى حاضر «رهط مرجوم» قال أبو عبيد بذلك لأنه فاخر رجلا عند النعمان، فقال له النعمان:

رجمك بالشرف، فسمى مرجوما، واسمه لبيد.

الإعراب: «قبيل» مبتدأ «من لكيز» جار مجرور صفته، أى: قبيل كائن من لكيز «شاهد» خبر المبتدأ «رهط مرجوم» - بالرفع - بدل من قبيل أو عطف بيان «ورهط ابن المعل». عطف عليه.

الشاهد: قوله «ابن المعل» حيث حذف الألف المقصورة فى الوقف ضرورة.

مواضعه: ذكره سيبويه ٢/٢٩١، وشرح الشافية ٢/٢٨٥.

. . . .   رَهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابنِ المُعَلّ

يريد المعلى، وبعض العرب يقلبون الألف الموقوف عليها ياء فيقولون: أفعى وعصى وهى لغة فزارة وناس من قيس، وبعضهم يقلبها واوا فيقولون: هذا أفعو وعصو وهى لغة بعض طيئ، وبعضهم يقلبها همزة فيقولون: هذا أفعاء وعصاء، وليس من لغة هؤلاء التخفيف، قال سيبويه: وكذلك كل ألف فى آخر الاسم، وزعم الخليل أن بعضهم قال: رأيت رجلأ فيهمز،وكذلك هو يضربهأ، وقد توصل ألف هنا وأولى وكل مبنى آخره ألف بهاء السكت وأما قلب الألف هاء فى قوله(١):

. . . .   مِنْ هَا هُنَا وَمِنْ هُنَهْ

فشاذ.

ولما ذكر الناظم حكم الوقف على ما ينبغى ذكره من الساكن أخذ بذكر المتحرك، فقال:

وغَيْرَهَا التَّأنِيث مِنْ مُحَرَّكِ   سَكِّنْهُ أَوْ قِفْ رائِمَ التَّحرُّكِ

فى الوقف على المتحرك خمسة أوجه: الإسكان، والروم، والإشمام، والتضعيف، والنقل، ولكل منها علامة.

---

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله وهو من الرجز - .
وقبله: قد وردت من أمكنه . . .
وبعده: إن لم أروها فمه
اللغة: «قد وردت» أى: الإبل، والورود: الوصول إلى الماء من غير دخول فيه وقد يكون دخولا «أمكنة» جمع مكان.
الإعراب: «قد» حرف تحقيق «وردت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر تقديره هى «من» حرف جر «أمكنه» جار ومجرور متعلق بالفعل «من هاهنا ومن هنه» بدل من أمكنه.
الشاهد: قوله «هنه» وأصلها هنا، فقلب الألف هاء
مواضعه: ذكره فى شرح الشافية ٤/٤٧٩، وابن يعيش فى ٣/١٣٨، ٤/٦، ٩/٨١، ١٠/٤٣، وهمع الهوامع ١/٧٨، ٢/١٥٧.

فعلامة السكون خ فوق الحرف، هكذا جعلها سيبويه، والمراد خفّ أو خفيف، وجعلها بعض الكُتّاب دائرة، لأن الدائرة صفر، وهو الذى لا شىء فيه من العدد، وجعلها بعضهم دالا.

وعلامة الروم: خط بين يدى الحرف وهذه صورته / .

وعلامة الإشمام: نقطة بين يدى الحرف وهذه صورته •.

وعلامة التضعيف: شين فوق الحرف وهذه صورته شـ.

فإن كان المتحرك هاء التأنيث لم يوقف عليها إلا بالإسكان، وليس لها نصيب فى غيره، وإن كان غيرها جاز أن يوقف عليه بالإسكان، وهو الأصل، وبالروم مطلقا، أعنى فى الحركات الثلاث، ويحتاج فى الفتحة إلى رياضة لخفة الفتحة؛ ولذلك لم يجزه أكثر القراء فى المفتوح، ووافقهم أبو حاتم.

قال فى شرح الكافية: وهى عبارة عن إخفاء الصوت بالحركة، ويجوز الإشمام والتضعيف والنقل، لكن بالشروط الآتية، وقد أشار إلى الإشمام بقوله (أو أشمم الضمة) الإشمام هو الإشارة بالشفتين إلى الحركة دون صوت، ولا يكون إلا فى الضمة، لأن إشمام الكسرة والفتحة تسوية لهيئة الشفة.

وقد روى الإشمام عن بعض القراء فى الجر، وهو محمول على الروم، لأن بعض الكوفيين يسمى الروم إشماما، ولا مشاحة فى الاصطلاح، ثم أشار إلى التضعيف بقوله:

... أَوْ قِفْ مُضْعِفَا ... مَا لَيْس هَمْزًا أَوْ عَلِيلاً إِنْ قَفَا

مُحَرَّكًا ....

التضعيف تشديد الحرف الموقوف عليه، كقولك: هذا فرجّ - بالتشديد - وذكر له شروطا ثلاثة:

أولها: ألا يكون همزة، احترازاً من نحو بناء، فلا يجوز تضعيفه، لأن العرب اجتنبت إدغام الهمزة ما لم تكن عينا.

وثانيها: ألا يكون عليلا نحو سرو وبقىّ، فلا يجوز تضعيفه.

وثالثها: أن يكون بعد متحرك، احترازاً من نحو بكر، فلا يجوز تضعيفه.

وزيد شرط رابع، وهو ألا يكون منصوبا فى أشهر اللغات. وأما قوله[1]:

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبَّا ....

فضرورة.

قلت: وقد لا يحتاج إلى هذا الشرط، لأن المنصوب المنون إذا أبدل تنوينه ألفا، لم يكن الحرف الذى قبل الألف موقوفا عليه. بل الموقوف عليه إنما هو الألف، والكلام فى أحكام الموقوف عليه.

تنبيه:

لم يؤثر الوقف بالتضعيف عن أحد من القراء إلا عن عاصم، فعنه أنه وقف على قوله تعالى «مستطر»[2] فى القمر ـ بالتشديد ـ، والله أعلم.

ثم أشار إلى النقل بقوله:

... وحَرَكَاتٍ انقُلاَ   لساكنٍ تحريكُهُ لَنْ يُحْظَلاَ

النقل: تحويل حركة (الحرف)[3] إلى الساكن قبلها، وذكر له ثلاثة شروط:

---

(١) قائله: هو رؤبة بن العجاج، وقيل: لغيره ـ وهو من الرجز ـ
وتمامه: مثل الحريق وافق القصبا.
اللغة: «جدبا» بتشديد الباء ـ وهو نقيض الخصب، والجدب: هو القحط بانقطاع المطر «الحريق» أراد النار المشتعلة «القصبا» كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوبا.
الإعراب: «لقد» اللام للتأكيد وقد حرف تحقيق «خشيت» فعل وفاعل «أن أرى» فى محل النصب على المفعولية، وأرى هنا تنصب مفعولا واحدا، لأنها بصرية «جدبا» مفعول أرى وفاعلها ضمير مستتر فيه «مثل» على رواية الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أى: هو مثل «الحريق» مضاف إليه «وافق» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه «القصبا» مفعول به، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوله فى محل جر صفة للحريق أو فى محل نصب حال منه، وذلك لأنه اسم مقترن بأل الجنسية.
الشاهد: قوله (جدبًّا) حيث ضعف آخرها للوقف ثم حركها ضرورة.
مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٧٦١، وابن هشام ٤/١٩٩، وشرح الشافية ٢/٣١٩، وسيبويه ٢/٢٨٢.
(٢) من الآية ٥٣ من سورة القمر.
(٣) ب (الهمزة).

الأول: أن يكون الساكن لا يمتنع تحريكه، احترازا من أن يكون ألفا نحو دار، فإن الألف لا تقبل الحركة.

واعترض بأن ذلك يقتضى جواز نقل الحركة إلى الواو والياء، وليس كذلك، بل لا يجوز النقل إليهما، وإن كانا حرفى لين، لاستثقال الحركة عليهما.

فالأول أن يقال: شرطه أن يكون حرف علة.

قلت: لا يرد هذا عليه، لأن قوله (لن يحظلا) لا يختص بالمتعذر، بل المراد: الساكن لن يمتنع تحريكه إما لتعذره كالألف أو لغير ذلك، فيشمل الواو والياء ويشمل الحرف المدغم نحو الجد، فإنه يمتنع تحريكه، لأن تحريكه يلزم منه فكه، وهو ممتنع فى غير الضرورة.

والثانى: ألا تكون الحركة فتحة على غير همزة عند البصريين، وإلى هذا أشار بقوله:

وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى المَهْمُوزِ لا يَرَاهُ بَصْرِىٌّ وكوفٍ نَقَلاَ

لا يجوز عند البصريين نقل الفتحة من غير همزة، فلا يقال رأيت البكر لأن المفتوح إن كان منونا لزم من النقل فيه حذف ألف التنوين، وحمل عليه غير المنون.

وقيل: لأنهم لو نقلوا فى الوقف وسكنوا فى الوصل، لكان ذلك كأنه إسكان فعل ـ المفتوح ـ وهو لا يجوز وليس بظاهر، وأجاز الكوفيون نقل الفتحة من غير همزة.

فيقولون: رأيت البكر، ونقل الجرمى أنه أجاز ذلك، وعن الأخفش أنه أجاز ذلك فى المنون على لغة من قال: رأيت عمرو.

وأشار بقوله (من سوى المهموز) إلى أن المهموز يجوز نقل حركته، وإن كانت فتحة.

فتقول: رأيت الخبأ والردأ والبطأ، فى رأيت الخبء والردء والبطء[1]. وإنما

---

(١) الخبء: بفتح الخاء وسكون الباء ماخبئ.
والردء: بكسر الراء وسكون الدال ـ العون. والبطء: ضد السرعة.

اغتفر ذلك فى الهمزة لثقلها، وإذا سكن ماقبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب.

الثالث: ألا يوجب عدم النظير فى غير المهموز، وإلى هذا أشار بقوله:

والنقلُ إنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتنِعْ وذاكَ فِى المهموزِ لَيْس يَمْتَنِعْ

فعلم بذلك أنه لا يجوز نقل ضمة مسبوقة بكسرة ولا كسرة مسبوقة بضمة، فلا يجوز النقل فى نحو (هذا بشر) لما يلزم من بناء فعل، وهو مفقود، ولا فى نحو (انتفعت بقفل) لما يلزم من بناء فعل وهو مهمل فى الأسماء أو نادر، هذا فى غير المهموز.

أما المهموز فيجوز فيه النقل، وإن أدى إلى عدم النظير لما تقدم التنبيه عليه من استثقال الهمزة، فتقول: هذا ردء ومررت بكفِء.

تنبيهات:

الأول: لجواز النقل شرط رابع، وهو أن يكون المنقول منه صحيحا، فلا ينقل من نحو غزو.

الثانى: إذا نقلت حركة الهمزة حذفها الحجازيون واقفين على حامل حركتها كما يوقف عليه مستبدا بها؛ فيقولون: (هذا الخب) بالإسكان والروم والإشمام، وغير ذلك بشروطه، وأما غير الحجازيين فلا يحذفها، بل منهم: من يثبتها ساكنة، نحو «هذا البُطؤ، ورأيت البُطَأ، ومررت بالبطئ» ومنهم من يبدلها بمجانس الحركة المنقولة؛ فيقول: (هذا البطو، ورأيت البطا، ومررت بالبطى).

وبعض بنى تميم يفرون من هذا النقل الموقع فى عدم النظير إلى الإتباع(١) فيقولون: هذا ردئ مع كفؤ، وبعضهم يتبع ويبدل الهمزة بعد الإتباع، فيقولون: هذا ردى مع كفو.

وقد تبدل الهمزة بمجانس حركتها بعد سكون باق فتقول هذا البطو، ومررت بالبطى.

---

(١) أى: إتباع العين للفاء.

وأما فى النصب فيلزم فتح ما قبلها، وقد يبدلونها كذلك بعد حركة، فيقولون: هذا الكلو مررت بالكلى، وأهل الحجاز يقولون (الكلا) فى الأحوال كلها.

الثالث: الذى يظهر فى حركة النقل أنها الحركة التى فى الحرف الأخير نقلت إلى الساكن، ونص على ذلك قوم من النحويين، وقال أبو البقاء العكبرى: لا يريدون أنها حركة إعراب صيرت على ما قبل الحرف، إذ الإعراب لايكون قبل الطرف، إنما يريدون أنها مثلها.

الرابع: نقل فى الكافية وغيرها أن الوقف بالنقل إلى متحرك لغة لخمية، وأنشد(١):

مَنْ يأتمرْ للْخَيْرِ فِيمَا قَصَدُهْ ... تُحْمَدْ مَسَاعِيهِ ويُعْلَمْ رَشَدُهْ

فنقل حركة الهاء إلى الدال، وهى متحركة، قيل: ويحتمل أن يكون أصله قصدوه، بواو الجمع حملا على معنى من، ثم حذف الواو اكتفاء بالضمة كقوله(٢):

---

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الرجز -.
اللغة: «يأتمر» يباشر «مساعيه» - جمع مسعى - بمعنى السعى «الرشد» - بفتحتين - التهدى إلى طريق الصواب.
الإعراب: «من» شرطية «يأتمر» فعل مضارع فعل الشرط والفاعل ضمير مستتر فيه «للخير» جار ومجرور متعلق بقوله يأتمر «فيما» فى حرف جر وما موصولة «قصده» جملة لا محل لها صلة الموصول. «تحمد» فعل مضارع مبنى للمجهول جواب الشرط «مساعيه» نائب فاعل والهاء مضاف إليه «ويعلم» الواو عاطفة على تحمد، ويعلم فعل مضارع مبنى للمجهول «رشده» نائب فاعل والهاء مضاف إليه.
الشاهد: قوله «قصده» بضم الدال - فإنه فى الأصل بالفتح، لأنه ماض من القصد، ولكنه لما وقف عليه نقل حركة الهاء إلى الدال وهى متحركة.
مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٧٥٣، وهمع الهوامع ٢/٢٠٨.
(٢) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الوافر - .
وعجزه: وكان مع الأطباء الأساة.
اللغة: «الأطبا» جمع طبيب - «الأساة» - بضم الهمزة - جمع آس، وهو الجراح. قال الجوهرى: الآسى: الطبيب، والجمع أساة مثل رام ورماة. =

فَلَو أنَّ الأَطِبَا كَانُ حَوْلِى ....

فإن كان مستنده فى إثبات هذه اللغة هذا البيت، فلا حجة فيه.

الخامس: لم يؤثر الوقف بالنقل عن أحد من القراء إلا ما روى عن أبى عمرو أنه وقف على قوله: ﴿وتواصوا بالصبر﴾(١) - بكسر الباء -.

فِى الوقفِ تَا تأنيثِ الاسمِ هَا جُعِلْ إنْ لَمْ يكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ

واحترز بالتأنيث من تاء لغيره، فإنها لا تغير، وشذ قول بعضهم: قعدنا على الفراه، وبالاسم من تاء الفعل (نحو قامت)(٢) فإنها لا تغير، وبعدم الاتصال بساكن صحيح من تاء بنت وأخت ونحوهما فإنها لا تغير.

وشمل كلامه ما قبله متحرك نحو رحمة، وما قبله ساكن غير صحيح. ولا يكون إلا ألفًا نحو الحياة، والأعرف فى هذين إبدال التاء هاء فى الوقف.

وإنما جعل حكم الألف حكم المتحرك؛ لأنها منقلبة عن حرف متحرك.

وقَلَّ ذَا فِى جَمْعِ تَصْحِيحٍ ومَا ضَاهَى وَغَيرُ ذَيْنِ بالعكسِ انْتَمَى

أى: وقل جعل التاء هاء فى جمع تصحيح المؤنث نحو الهندات، وما ضاهاه، مما جمل عليه كالبنات والأخوات وأولات.

= الإعراب: «فلو» الفاء عاطفة ولو للشرط «أن» حرف توكيد ونصب «الأطبا» اسم أن «كانُ» بضم النون فى موضع - خبر أن، وأصله كانوا فحذفت الواو وبقيت الضمة دليلا عليها، «حولى» ظرف ومضاف إليه فى موضع خبر كان.

«وكان» فعل ماض ناقص «مع» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم لكان «الأطبا» مضاف إليه «الأساة» اسم كان، وجملة كان عطف على ما قبلها وأن فى أول البيت وما دخلت عليه فى محل رفع على الفاعلية، لأن التقدير: ولو ثبت أن الأطباء، وجواب لو فى بيت بعده: إذا ما أذهبوا...

الشاهد: قوله «كانُ» بضم النون فأصله كانوا حولى فحذفت الواو اكتفاء بضمة النون.

مواضعه: ذكره ابن يعيش ٩/٨٠.

(١) من الآية ٣ من سورة العصر.

(٢) ب، جـ.

فالأعرف فـى ذلك سلامة التاء، وقـد سمع إبدالها فى قول بعـضهم (دفن البناه من المكرماه)[1] و (كيف بالإخوة والأخواه)؟.

قال فى شرح الكافية: وأشرت بقولي: وما ضاهاه ـ إلى هيهات، وأولات، فإنه يوقف عليهما بالتاء كثيرا وبالهاء قليلا.

تنبيهات:

الأول: نقل بعضهم أن الـوقف على جمع التصحيح والملحـق به بالهاء لغة طيئ، وقال فى الإفصاح: شاذ لا يقاس عليه.

الثانى: إذا سمى بهيـهات على لغة من أبدل فهى كطلحـة تمنع من الصرف للعلمية والتـأنيث. وإذا سمى به على لغة من لم يبدل فـهى كعرفات يجرى فـيها وجوه جمع المؤنث السالم إذا سمى به.

وقوله (وغير ذين بالعكس) إشارة إلى جمع التصحيح ومضاهيه، يعنى، أن غيرهما يقل فيه سـلامة التاء بعكسهما سواء كان مفردا كـمسلمة، أو جمع تكسير كغلمة، ومن إقرارها تاء قول بعضـهم: يا أهـل سـورة البقـرتْ، فقال مجيب: ما أحفظ منها ولا آيتْ.

وأكثـر من وقف بالتـاء يسكنها ولو كـانت منونة منصوبة، وتقـدم هذا أول الباب، وعلى هذه اللغة رسمت مواضع من القرآن وهى معروفة.

وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الفِعْلِ المعَلّْ بِحَذْفِ آخرٍ كأعْطِ مَنْ سَأَلْ

من (خواص)[2] الوقف، زيادة هاء السكت، وأكثر ما تزاد بعد شيئين:

أحدهما: الفـعل المعل المحذوف الآخر جزما نحو «لم يعطه» أو وقـفا نحو «أعطهْ».

---

(١) يريد البنات من المكرمات، وهذا التعبيـر يوهم أنه ليس بحديث، وقد روى الطبرانى عن ابن عباس أن النبى ﷺ لما عزى بابنته رقية قال: «الحمد لله» وذكره.

(٢) أ، جـ ـ وفى ب (عوارض).

والثانى: «ما» الاستفهامية إذا جرت بحرف نحو «علىٰ مه» أو باسم نحو «اقتضاء مه».

ولحاقها لكل من هذين النوعين واجب وجائز؛ أما الفعل المحذوف الآخر فقد نبه عليه بقوله:

وَلَيْسَ حَتْمًا فِى سِوَى مَا كَعِ أَو   كَيعِ مجزُومًا فَراعِ مارَعَوْا

يعنى: أن الوقف بهاء السكت على الفعل المعل بحذف الآخر ليس واجبا فى غير ما بقى على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد:

فالأول: نحو «عِهْ» أمر من وَعَى يَعِى، ونحو «رَهْ» أمر من رأى يرى.

والثانى: «لم يَعِهْ، ولَمْ يَرَهْ»، لأن حرف المضارعة زائد، فزيادة هاء السكت فى ذلك واجبة، لبقائه على أصل واحد.

فإن قلت: مقتضى تمثيله أن ذلك إنما يجب فى المحذوف الفاء نحو ع ويع.

قلت: محذوف العين كمحذوف الفاء فى ذلك لأن العلة واحدة، وإنما أراد بالتمثيل التنبيه على ما بقى على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد كما سبق.

فإن قلت: فهل تجب زيادة الهاء فى قولهم تقى يتقى فى معنى اتقى يتقى (لأن تقى)[1] محذوف الفاء لأن أصله أوتقى يوتقى؟

قلت : ظاهر التسهيل الوجوب، لأنه جعل الضابط أن تحذف فاؤه أوعينه، ويتقى محذوف الفاء، وظاهر قوله فى شرح الكافية: ويجب إلحاق هذه الهاء فى الوقف على ما كان من الأفعال على حرف واحد أو حرفين؛ أحدهما: زائد لأن زيادة الهاء لا تجب فى نحو لايتق، لأنه على ثلاثة أحرف، ولكن الأمر يندرج فى كلامه، لأنه على حرفين؛ أحدهما زائد.

وقال الشيخ أبو حيان: لم نجد لأحد من النحويين نصًّا على الوقوف على هذه الكلمة، والذى يقتضيه النظر عندى. أن يكون الوقف بالهاء اختيارا لا

(١) ب، جـ.

وجوبًا، لأنه وإن حذفت فاؤه، فإن تاء الافتعال لازمة للفعل، وهذا الحذف عرض شاذ، وليس بمطرد فلا يلتفت إليه.

وَمَا فِي الاستِفهَامِ إنْ جُرَّتْ حُذِف   أَلِفُهَا ..

واحترز بالاستفهامية عن الموصولة والشرطية نحو (مررت بما مررت به وبما تفرح أفرح) فإنهما (لاتحذف)[1] الفهما.

وزعم المبرد: أن حذف ألف ما الموصولة ليس لغة، ونقله أبو زيد أيضًا، وقال أبو الحسن فى الأوسط: وزعم أبو زيد أن كثيراً من العرب يقولون: (سلْ عمَّ شئت) كأنهم حذفوا لكثرة استعمالهم إياه.

وشمل قوله (إن جرت) أن تجر بالحرف نحو (عم يتساءلون)[2] أو بالاسم نحو: (قراءة م تقرأ)، وقوله (حذف ألفها) يعنى وجوبا، وسبب الحذف إرادة التفرقة بينها وبين الموصولة والشرطية، وكانت أولى بالحذف لاستقلالها بخلاف الشرطية، فإنها متعلقة بما بعدها، وبخلاف الموصولة فإنها والصلة اسم واحد.

وقوله: وَأَوْلِهَا الهَا إنْ تَقِفْ.

يعنى جوازا، إن جرت بحرف نحو (عمه) ووجوبا إن جرت باسم نحو (اقتضاء مه)، ولهذا قال:

وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى ما انْخَفَضَا   باسْمٍ كَقَوْلِكَ اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى

أى: وليس إيلاؤها الهاء واجبا فى سوى المجرورة بالاسم، وقد مثله، وعلة ذلك أن الجار الحرفى كالجزء، لاتصاله بها لفظا وخطا، بخلاف الاسم؛ فوجب إلحاق الهاء للمجرورة بالاسم لبقائها على حرف واحد.

فإن قلت: قد علم أن اتصال الهاء بالمجرورة بالحرف ليس بواجب، فهل هو راجح أو مرجوح؟

قلت: نقل النحويون أنه راجح، قالوا: وهو الأفصح والأكثر. وإنما وقف أكثر القراء بغير هاء إتباعا للرسم.

---

(١) ب، جـ وفى أ (لايحذفان).

(٢) الآية ١ من سورة النبأ.

تنبيهات:

الأول: فهم من قوله «إن جـرت» أن المرفوعة والمنصوبة لا تحـذف ألفها فى غير ضرورة كقوله[1]:

أَلاَمَ تقولُ الناعياتُ أَلاَمهْ . أَلاَ فَانْدُبَا أَهْلَ النَّدَى والكَرَامَه

الثانى: أهمل المصنف من شروط حذف ألفـها ألا تركب مع ذا، فإن ركبت معه لم تحذف الألف نحو «على ماذا تلومونني» وقد أشار إليه فى التسهيل.

الثالث: قد ثبـتت ألف ما الاستفـهامية المجـرورة غير المركبـة فى الضرورة كقول الشاعر[2]:

---

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله ـ وهو من الطويل ـ .
اللغة: «الناعيات» الناعي: الذى يأتى بخـبر الميت «الندى» أراد به الفضل والعطاء ـ وفى بعض النسخ «الناعيان» ـ بالمثنى ـ وهو الأنسب.
الإعراب: «الام» ألا للتنبيه «م» أصلها ما، وهو فى محل الرفع على الابتداء واعلم أنه لا ضرورة فى حذف الألف ههنا، لأن إبقاءها لايضر بالوزن «تقول» فعل مضارع «الناعيات» فاعل والجملة فى محل رفـع خبر المبتدأ، الامه» ألا للتنبيـه وما استفهامية منصوبة بتقول «الام» للتنبيه «فاندبا» فعل وفاعل «أهل» مفعول به «الندى» مضاف إليه «والكرامة» عطف عليه.
الشاهد: قوله «الامه» فـإن الألف قد حذفت فى ما الاسـتفهامـية مع أنها غيـر مجرورة للضرورة، إلا أنه أراد التصريع، فلم يمكن ذلك إلا بإدخال هاء السكت فى آخرها.
مواضعه: ذكره الأشمونى ٧٥٨/ ٤، وهمع الهوامع ٢١٧/ ٢.

(٢) قائله: هو حسان بن ثابت ـ وهو من الوافر ـ .
اللغة: «كخنزير» تعريض بـكفره أو بقبح منظره، فلذلك خص الخنزير لأنه مسـيخ قبيح المنظر سمج الخلق أكال العذرات «تمرغ فى رماد» تتمـيم لذمه لأنه يدلك حلقه بالشجر ثم يأتى بالطين فيتلطخ به وكلما تساقطت منه عاد إليه.
الإعراب: «على ماقام» على للتعـليل ما استفهاميـة، أى: لأجل أى شيء يشتمنى. قال ابن جنى: لفظة «قام» ههنا زائدة، والتقدير . . على ما يشـتمنى لئيم، وقال ابن يسعون: وليس كذلك عندى لأنها تقـتضى النهوض بالشتم. «يشتمنى» فعـل مضارع النون للوقاية والياء مفعول «لئيم» فاعل» «كخنزير» الكاف للتـشبيه وخنزير مجرور به «تمرغ» فعل ماض والفاعل ضمـير مستتـر فيه والجملة فى محـل الجر صفة لخنزير «فى رماد» جـار ومجرور متعلق بتمرغ.
الشاهد: قوله «على ما قام» حيث أثبت ألف ما الاستفهامية المجرورة للضرورة.
مواضـعه: ذكـره الأشمـونى ٧٥٨/ ٣، وهمع الهوامع ٢١٧/ ٢، وأمـالى ابن الشجـرى ٢٣٣/ ١، وابن يعيش ٩/ ٤، وفى الخزانة ٥٣٧/ ٢، شرح الشافية ٢٩٧/ ٢.

عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِى لَئِيمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِى رَمَادِ

وحكاه الزمخشرى فى كشافه لغة، وحمل عليه قوم من المفسرين قوله تعالى:

﴿قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ﴿٢٦﴾ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾(١).

قالوا: معناه: بأى شىء غفر لى ربى.

قال ابن هشام: وهذا قول مرغوب عنه، لأن النحويين على خلافه.

الرابع: قد ورد تسكين ميمها فى الضرورة مجرورة بحرف كقوله(٢):

يَا أَسَدِيًّا لِمْ أَكَلْتَهُ لِمَهْ؟ . . . .

وَوَصْلَ ذِى الهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا

اعلم أن هاء السكت لا تتصل بحركة إعراب ولا شبيهة بها، فلذلك لا تلحق اسم «لا» ولا المنادى المضموم، ولا ما بنى لقطعه عن الإضافة كقبل وبعد،

---

(١) من الآيتين ٢٦، ٢٧ من سورة يس.

(٢) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الرجز -.

وبعده: لو خافك الله عليه حرمه.

توضيح: ذكر بعض الفضلاء أن الضمير المنصوب فى قوله «لم أكلته» يرجع إلى الكلب يعنى: كلما أكله هذا الإنسان فقال: لو خافك الله، فأجاز على الله سبحانه الخوف تعالى الله عن ذلك وهذا على عادة الجهلاء من العرب.

ومنهم من خرجه تخريجا حسنا يسلم هذا الشاعر من الغلطة وهو أنه يخاطب الفقعسى بقوله يافقعسى لم أكلته لمه - ثم عدل عن خطابه إلى خطاب الله تعالى على عادة لهم فى ذلك مشهورة فقال: لو خافك الله وأراد يا الله فحذف حرف النداء كما فى قوله تعالى (يوسف أيها الصديق) أى: يا يوسف، والمعنى: لو خافك يا الله على نفسه من أن تعاقبه على جرمه لحرم هذا المأكول الذى حرمته ولم يقربه، وضمير الهاء فى عليه يرجع إلى الفقعسى كما يقال أخاف فلانا على نفسى وضمير الهاء فى حرمه يرجع إلى المأكول، فالضميران مختلفان، وباختلافهما يتم المعنى الذى قصده - هـ شرح الشواهد للعينى و«أسديا» الأسدى: المنسوب إلى بنى أسد، الفقعسى: منسوب إلى بنى فقعس والإعراب ظاهر.

والشاهد: قوله «لم أكلته» حيث جاءت ميم لم ساكنة، وأصلها لما، وهى الاستفهامية دخل عليها حرف الجر، فحذف الألف ثم سكنت الميم ضرورة.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٧٥٩، والإنصاف ٢٩٩.

ولا العدد المركب نحو خمسة عشر، لأن حركات هذه الأشياء مشابهة لحركة الإعراب فى أنها عارضة.

ألا ترى أنها حدثت لوجود الأسباب وأنها تنتفى عند عدمها، فبذلك شابهت حركة الإعراب.

وأما الفعل الماضى فحركته لازمة ليست كحركات هذه الأشياء.

وفى اتصال هاء السكت به ثلاثة أقوال:

الأول: المنع مطلقا، وهو مذهب سيبويه والجمهور واختيار المصنف.

والثانى: الجواز مطلقا، لأنها لازمة.

والثالث: أنها تلحقه إذا لم يخف لبس نحو «قعَدَه» إلا إذا خيف لبس نحو ضربة، والصحيح الأول، لأن حركته وإن كانت لازمة فهى شبيهة بحركة الإعراب، لأن الماضى إنما بنى على حركة لشبهه بالمضارع المعرب فى وجوه مذكورة فى موضعها.

وشذ اتصال الهاء بعل فى قوله[1]:

---

(١) قائله: هو أبو ثروان - وهو من الرجز - .
اللغة: «لا أظلله» أى: لا أظلل فيه وقد حذف حرف الجر واتصل الفعل بالضمير بنفسه «أرمض» من رمضت قدمه - إذا احترقت بالرمضاء، وهى الأرض الشديدة الحرارة «أضحى» أتعرض.
المعنى: رب يوم يمر على لا أنعم فيه بشىء يظللنى أعانى ألم الرمضاء فى قدمى وحر الشمس وقت الضحى على رأسى.
الإعراب: «يا» حرف تنبيه أو للنداء والمنادى محذوف «رب» حرف جر شبيه بالزائد «يوم» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة «لى» جار ومجرور صفة ليوم «لا» نافية «أظلله» مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل أنا والهاء مفعول ثان أو مجرور على نزع الخافض «من» جارة «تحت» ظرف مبنى على الضم لقطعه عن الإضافة «عله» مبنى على الضم وألحقت به هاء السكت شذوذا، لأنه غير مبنى بناء دائما.
الشاهد: قوله «من عله» حيث لحقت هاء السكت لفظ «عل» وهى مبنية بناء عارضا، وذلك شاذ.
مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٦٧، وابن هشام ٤/١٩٧، وابن الناظم.

يَا رُبَّ يوم لِي لاَ أُظَلَّلُهْ ... أَرْمَضُ مِنْ تحتُ وأَضْحَى مِنْ عَلُهْ

ووجه شذوذه أن حركته (حركة بناء)[1] عارضة، لقطعه عن الإضافة، فهى كقبل وبعد، وإلى هذا أشار بقوله:

وَوَصْلُهَا بغيرِ تَحْرِيكِ بِنَا ... أُدِيمَ شَذَّ ....

فحركة عَلُ غير حركة بناء مدام، بل حركة بناء غير مدام، وقوله: فى (المدام استحسنا) يعنى أن وصل هاء السكت بحركة البناء المدام - أى الملتزم - جائز مستحسن، كفتحة هو وهى، فيقال فى الوقف عليها هوه وهيه، وقد قرئ بذلك.

فإن قلت: هذا البيت معترض من وجهين:

أحدهما: أن قوله:

وَصلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا ... أُدِيم ...

يقتضى أن وصلها بحركة الإعراب قد شذ أيضا، لأن قوله:

غير تحريك بنا أديم ...

يشمل نوعين: أحدهما تحريك البناء غير المدام.

والثانى: تحريك الإعراب.

والوجه الآخر: أن قوله: (فى المدام استحسنا) يقتضى موافقة من أجاز اتصالها بحركة الماضى، لأنها من التحريك المدام.

قلت: أما الأول فليس بلازم، وأما الثانى فظاهر اللزوم، وقد استثناه فى الكافية فقال:

وَوَصلُ ذِى الهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا ... حُرِّكَ تحريكَ بناءٍ لَزِمَا

مَا لَمْ يَكُن ذلكَ فعلاً ماضيَا

وربَّما أُعطِىَ لَفظُ الوَصْلِ مَا ... للوقفِ نثراً وفَشَا مُنْتَظِمَا

مثال إعطاء الوصل حكم الوقف نثرا قراءة غير حمزة والكسائى، ﴿لم يتسنه

---

(١) ب.

وانظر﴾[1] ﴿فبهداهم اقتده قل لا أسألكم﴾[2] ومنه قول بعض طيئ «هذه حبلو يا فتى» لأنه يبدل هذه الألف واوا فى الوقف، فأجرى الوصل مجراه، ومثال ذلك فى النظم قول الراجز[3] :

مثلُ الْحَرِيْقِ وَافَقَ القَصَبَّا

فشدد الباء مع وصلها بحرف الإطلاق، ومثله فى الشعر كثير، ومنه [4]:

أتوا نارى، فقلت: منون أنتم؟ ....

وقد تقدم فى الحكاية.

(١) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٩٠ من سورة الأنعام.

(٣) مضى شرحه فى هذا الباب عند قوله: ولقد خشيت أن أرى جدبا

والشاهد: قوله «القصبا» حيث شدد الباء مع وصلها بحرف الإطلاق.

(٤) مضى هذا البيت فى باب الحكاية.

والشاهد هنا: «منون» أنتم» حيث ألحق الواو والنون بهما فى الوصل.

الإمالة

إمالة الألف أن تنحو بها نحو الياء، ومن لازم ذلك أن ينحى بالفتحة قبلها نحو الكسرة، والنظر فى فائدتها، وحكمها، ومحلها، وأصحابها، وأسبابها.

أما فائدتها: فاعلم أن الغرض الأصلى من الإمالة هو التناسب، وقد ترد الإمالة للتنبيه على أصل أو غيره، مما سيأتى ذكره.

وأما حكمها: فإنها وجه جائز، ولغة لبعض العرب.

وسببها مجوز لها لا موجب، فلذلك يجوز فتح كل ممال.

وأما محلها فالأسماء المتمكنة والأفعال، هذا هو الغالب، وسيأتى التنبيه على ما أميل من غير ذلك.

وأما أصحابها فتميم وقيس وأسد وعامة أهل نجد، وأما الحجازيون فلغتهم الفتح إلا فى مواضع قليلة.

وأما أسبابها فقسمان: لفظى ومعنوى، فاللفظى: الياء والكسرة، والمعنوى: الدلالة على ياء أو كسرة.

وجملة أسباب إمالة الألف - على ما ذكره المصنف - ستة:

الأول: انقلابها عن الياء. الثانى: مآلها إلى الياء، الثالث: كونها بدل عين ما يقال فيه فِلت، الرابع: ياء قبلها أو بعدها، الخامس: كسرة قبلها أو بعدها، السادس: التناسب.

تنبيه:

هذه الأسباب كلها راجعة إلى الياء والكسرة، واختلف فى أيهما أقوى، فذهب الأكثرون إلى أن الكسرة أقوى من الياء، وأدعى إلى الإمالة، وهو ظاهر كلام سيبويه، فإنه قال فى الياء: لأنها بمنزلة الكسرة، فجعل الكسرة أصلا، وذهب ابن السراج إلى أن الياء أقوى من الكسرة، والأول أظهر لوجهين:

أحدهما: أن اللسان يتسفل بها أكثر من تسفله بالياء.

والثانى: أن سيبويه ذكر أن أهل الحجاز يميلون الألف للكسرة، وذكر فى الياء أن أهل الحجاز وكثيراً من العرب لايميلون للياء، فدل هذا من جهة النقل أن الكسرة أقوى.

واعلم أن عبارات المصنفين اختلفت فى ذكر أسباب الإمالة، وليس بينهم فى ذلك كبير اختلاف، والغرض هنا شرح كلام الناظم.

الألفُ المبدلُ مِن يَا فِى طَرَفْ أَمِلْ ...

هذا هو السبب الأول، وهو أن يكون الألف بدلا من ياء، وهى على طرف كلمة، وسواء فى ذلك الاسم مرمى والفعل نحو رمى وشمل قوله (من يا) المبدل من ياء أصلية كالمثالين والمبدل من ياء منقلبة عن واو نحو ملهى وأعطى، واحترز بقوله (فى طرف) من الكائنة عينا، وسيأتى حكمها.

.... كَذَا الواقعُ منه اليَا خَلَفْ

دُونَ مزيد أو شذوذ ...

هذا هو السبب الثانى، وهو أن تكون الألف صائرة إلى الياء دون زيادة ولا شذوذ، وذلك نحو حبلى ومعزى، وكل ما آخره ألف تأنيث مقصورة، فإنها تمال لأنها تئول إلى الياء فى التثنية والجمع، فأشبهت الألف المنقلبة عن الياء.

واحترز بقوله (أو شذوذ) من قلب الألف ياء فى الإضافة إلى ياء المتكلم فى لغة هذيل، فإنهم يقولون فى عصا وقفًا: عُصىَّ وقُفىَّ، ومن قلب الألف ياء فى الوقف عند بعض طيئ نحو عَصَىْ وقَفَىْ، فلا تسوغ الإمالة لأجل ذلك.

واحترز بقوله (دون مزيد) من رجوع الألف إلى الياء بسبب زيادة كقولهم فى تصغير قفا قُفَى، وفى تكسيره قُفِىٌّ، فلا يمال قفا لذلك.

تنبيهات:

الأول: هذا السبب الثانى هو أيضا فى الألف الواقع طرفا كالأول.

الثانى: قد علم مما تقدم أن نحو قفا وعصا من الاسم الثلاثى لايمال، لأن ألفه عن واو لايئول إلى الياء إلا فى شذوذ أو بزيادة، وقد سمعت إمالة العشا مصدر الأعشى - وهو الذى لايبصر ليلا ويبصر نهارا - والمكا - بالفتح - وهو جحر

الثعلب والأرنب، والكبا ـ بالكسر ـ الكناسة، وهذه من ذوات الواو، لقولهم «ناقة عشـواء» وقولهم «المكو والمكوة» بمعنى المكا، وقولهم «كـبوت البيت» إذا كنسـته. وهذه الألفاظ الثلاثة مقصورة.

فإن قلت: (فلعل إمالة «الكبا» لأجل الكسرة، فلا تكون شاذة)[1].

قلت: الكسرة لاتؤثر فى المنقلبة عن الواو.

والثالث: يجوز إمـالة الألف فى نحو «دعـا وغزا» من الفـعل الثلاثى وإن كانت عن واو لأنهـا تئول إلى الياء فى نحـو «دعى وغزى» من المبنى للمفـعول. وبهذا ظهر الفرق بين الاسم الثلاثى والفعل الثلاثى إذا كانت ألفهما عن واو، وما ذكره نص عليـه الفارسى وغيـره من النحويين، وظاهر كلام سـيبويه التـسوية فى الثلاثى بيـن بنات الواو وبنات الياء، فـيجيـز الإمالة فى ذوات الواو فى الأسـماء والأفعال، والمشهور ما تقدم.

وقوله: .. ولما تَلِيه هَا التأنيثِ ما الهَا عَدِمَا

يعنى أن للألف التى قبل هاء التـأنيث فى نحو «مرماة وفـتاة» ـ من الإمالة، لكونها مـنقلبة عن الياء ـ مـا للألف المتطرفة، لأن هاء التـأنيث غيـر معتـد بها، فالألف قبلها متطرفة تقديرا.

وَهكَذَا بَدلُ عَيْنِ الفِعْلِ إنْ يؤُلْ إلى فِلتُ كَمَاضِى خَفْ وَدِنْ

هذا هو السبب الثالث، وهو أن تكون الألف بدلا من عـين فعل تكسر فاؤه حين يسند إلى تاء الضمير واويا كان كخاف أو يائيا كدان، فإنك تقول فيهما خفت ودنت ـ بحذف عين الكلمة ـ فيصيران فى اللفظ على وزن فِلت، والأصل فعلت، فحذفت العين وحركت الفاء بحركتها.

فإن قلـت: أما خاف فـعينه مكـسورة، لأن أصله خـوف، وأما دان وطاب ونحوهما، فأصل عينهما الفتح، فكيف يقال حركت الفاء بحركتها؟

---

(١) أ، جـ.

قلت: يقدر تحويلهما إلى فعل ـ بكسر العين ـ ثم تنتقل الحركة، هذا مذهب كثير من النحويين، وبعضهم يقول لما حذفت العين حركت الفاء بكسرة مجتلبة للدلالة على أن العين ياء، ولبيان ذلك موضع غير هذا.

واحترز بقوله (إن يؤل إلى فلت) من نحو طال وقال: فإنه لا يئول إلى فلت ـ بالكسر ـ وإنما يئول إلى فلت ـ بالضم ـ فى قولك طلت وقلت. والحاصل أن الألف التى هى عين الفعل تمال إن كانت عن ياء نحو دان أو عن واو مكسورة نحو خاف، فإن كانت عن واو مضمومة نحو طال أو مفتوحة نحو قام لم تمل.

تنبيهات:

الأول: اختلف فى سبب إمالة نحو طاب وخاف، قال السيرافى وغيره: إنها للكسرة العارضة فى فاء الكلمة؛ ولذلك جعل السيرافى من أسباب الإمالة كسرة تعرض فى بعض الأحوال، وهو ظاهر كلام الفارسى، قال: وأمالوا «خاف وطاب» مع المستعلى طلبا للكسر فى خفت، وقال ابن هشام الخضراوى: الأولى إن الإمالة فى «طاب» لأن الألف فيه منقلبة عن ياء، وفى «خاف» لأن العين مكسورة، أرادوا الدلالة على الياء والكسرة.

الثانى: نقل عن بعض الحجازيين إمالة نحو «خاف، وطاب» وفقا لبنى تميم، وعامتهم يفرقون بين ذوات الواو نحو «خاف» فلا يميلون، وبين ذوات الياء نحو «طاب» فيميلون.

الثالث: مفهوم قوله (وهكذا بدل عين الفعل) أن بدل عين الاسم لا تمال، لكونها منقلبة عن الياء، وصرح بعضهم بشذوذ إمالة الألف المنقلبة عن ياء عينا فى اسم ثلاثى، كقولهم: هذا عاب وناب ـ بالإمالة، وهو ظاهر كلام سيبويه، وقال صاحب المفصل: والمتوسطة إن كانت فى فعل يقال فيه فعلت كطاب وخاف أميلت ولم ينظر إلى ما انقلبت عنه، وإن كانت فى اسم نظر إلى ذلك فقيل ناب ولم يقل باب ـ وهذا يقتضى أن إمالة نحو ناب فيما عينه ياء جائزة إلا أنه ذكر بعد ذلك فيما شذ عن القياس إمالة عاب وألفه عن ياء، قال ابن يعيش: عاب بمعنى العيب ويقع فى بعض النسخ غاب ـ بالمعجمة ـ وألفه أيضا عن ياء.

كَذَاكَ تَالِى اليَاءِ والفَصْلُ اغْتُفِرْ   بِحَرْفٍ أوَ مَعْ هَا كَجَيْبَهَا أَدِرْ

هذا هو السبب الرابع، وهو وقوع الياء قبل الألف أو بعدها، فإن كانت قبل الألف فشـرطها أن تكون مـتصلة بها كـقولك «سيـال» وهو شجـر له شوك، أو منفصلة بحرف نحو «شيبان» أو بحرفين ثانيهما هاء كقولك «جيبها أدر» فلو كانت مفصولة بحرفين ليس أحدهما هاء، أو بأكثر من حرفين، امتنعت الإمالة.

تنبيهات:

الأول: إنما اغتفر الفصل بالهاء لخفائها.

الثانى: قال فى التسهيل: «أو حرفين ثانيهما هاء» وقال هنا «أو مع ها» فلم يقيد بكون الهاء ثانية، وكذلك فعل فى الكافية.

الثالث: أطلق قوله (أو مع ها) وقيده غيره بـألا يكون قبل الهاء ضمة نحو «هذا جيبها» فإنه لا يجوز فيه الإمالة.

الرابع: الإمالة لليـاء المشددة فى نحـو «بيَّاع» أقوى منهـا فى نحو «سـيال» والإمالة للياء الساكنة فى نحو «شيبان» أقوى منها فى نحو «حيوان».

الخامس: قد سبق أن من أسـباب الإمالة وقوع اليـاء قبل الألف أو بعدها، ولم يذكر هنا إمالة الألف ليـاء بعدها، وذكرها فى الكافية والتسـهيل وشرطها إذا وقعت بعد الألف أن تكون متصلة نحو «بايع» ولم يذكـر سيبويه إمالة الألف للياء بعدها، وذكرها ابن الدهان وغيره.

كَذَاكَ مَا يَلِـيـهِ كَسْــرٌ أَوْ يَلِى   تَالِىَ كَسْــرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِى
كَسْرًا وَفَصْلُ الهَا كَلاَ فَصْلٍ يُعَدّ   فَدِرْ هَمَـاكَ مَنْ يُمِلْهُ لم يُصَـدّ

هذا هو السبب الخـامس، وهو وقوع كسـرة بعد ألف أو قبلها، فـإن كانت بعدها فشرطها أن يليـها نحو مساجد، وإن كانت قبلها فـشرطها أن تكون منفصلة بحرف نحـو عمـاد، أو بحرفيـن أولهما سـاكن نحو «شـملال»[1]، أو بحرفين

(١) الشملال: الناقة الخفيفة.

متحركين أحدهما هاء نحو «يريد أن يضربها» أو بحرف ساكن بعده متحركان أحدهما هاء نحو «درهماك».

فكل هذا تجوز إمالته، فلو فصل غير ذلك لم تجز الإمالة.

فإن قلت: من أين تؤخذ إمالة نحو «أن يضربها»؟

قلت: من قوله (وفصل الها كلا فصل) بل إمالته أولى من إمالة درهماك.

تنبيهات:

الأول: قوله (أو سكون) معطوف على قوله (كسر) والمعنى أو يلى تالى سكون قد ولى كسراً نحو «شملال».

الثانى: فلم يذكر فى الكافية إمالة نحو «درهماك» وذكر إمالة نحو «أن يضربها» (وذكر سيبويه إمالة نحو أن يضربها)(١) عن أناس كثير من العرب، وقال صاحب المفصل: وأما قولهم يريد أن ينزعها ويضربها . . فشاذ، والذى سوغه أن الهاء خفية فلم يعتد بها.

الثالث: أطلق فى قوله (وفصل الها كلا فصل) وقيده غيره بألا ينضم ما قبلها احترازا من نحو «هو يضربها» فإنه لا يمال، وتقدم مثل هذا فى الياء.

ولما فرغ من ذكر الغالب من أسباب الإمالة شرع فى ذكر موانعها فقال:

وَحَرْفُ الاستعلا يكُفُّ مُظْهِرَا   مِنْ كَسْرٍ أوَ يَا وَكَذَا تَكُفُّ رَا

مواقع الإمالة ثمانية أحرف منها سبعة تسمى أحرف الاستعلاء ويجمعها قظ خص ضغط.

والثامن: الراء غير المكسورة، فهذه الثمانية تمنع إمالة الألف وتكف سببها إذا كان كسرة ظاهرة على تفصيل يأتى.

وعلة ذلك أن السبعة الأولى تستعلى إلى الحنك فلم تمل الألف معها طلبا للمجانسة.

---

(١) أ ، ب.

وأما الراء فشبهت بالمستعلية، لأنها مكررة.

فإن قلت: أطلق فى قوله (وكذا تكف را) ولم يقيده بغير المكسورة.

قلت: قد علم التقييد بذلك من قوله بعد:

وكَفُّ مُسْتَعْلٍ ورَا يَنْكَفُّ   بِكَسْرِ رَا.......

فإن قلت: ما إعراب قوله (مظهرا)؟

قلت: هو مفعول يكف، أى: وحرف الاستعلاء يكف السبب المظهر من الكسرة والياء لا المنوى، فلا يمنع حرف الاستعلاء إمالة الألف فى نحو «هذا قاض» فى الوقف، ولا «هذا ماض» لأن أصله ماضض، ولا إمالة باب خاف وطاب وطغى لأن ما أميل للدلالة على شىء لا يمنعه حرف الاستعلاء.

تنبيه:

وقوله: (أو يا) تصريح بأن حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة تمنع الإمالة إن كان سببها ياء ظاهرة، وقد صرح بذلك فى الكافية والتسهيل ولم يمثله. وقول الزمخشرى إن حرف الاستعلاء فى غير باب خاف وطاب وطغى مانع من الإمالة، ظاهر فى موافقته، وقال أبو حيان: لم نجد ذلك فى الياء وإنما يمنع مع الكسرة فقط.

إن كَانَ ما يكُفُّ بَعْدُ متَّصِلْ   أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أو بحرفينِ فُصِلْ

اعلم أن المانع المشار إليه، أعنى حرف الاستعلاء والراء تمنع متأخرا عن الألف ومتقدما عليها، فإن تأخر فشرطه أن يكون متصلا نحو «فاقد وباخل وناصح» أو منفصلا بحرف نحو «منافق ونافخ وناشط» أو بحرفين نحو «مواثيق ومنافيخ ومواعيظ» فهذه ثلاثة أنواع تمنع إمالتها.

وأما المتصل أو المنفصل بحرف فقال سيبويه: لا يميلها أحد إلا من لا يؤخذ بلغته.

وأما المنفصل بحرفين فنقل سيبويه إمالته عن قوم من العرب لتراخى المانع. قال سيبويه: وهى لغة قليلة، وجزم المبرد بالمنع فى ذلك، وهو محجوج بنقل سيبويه.

وقد فهم مما سبق أن حرف الاستعلاء أو الراء، لو فصل بأكثر من حرفين لم يمنع الإمالة.

وفى بعض نسخ التسهيل الموثوق بها «وربما غلب المتأخر رابعا». ومثال ذلك «يريد أن يضربها بسوط» فبعض العرب يغلب فى ذلك حرف الاستعلاء وإن بعد، وإن تقدم المانع على الألف فقد أشار إليه بقوله:

كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ أَوْ يَسْكُنِ إِثْرَ الكَسْرِ كَالمِطْوَاعِ مِرْ

يعنى أن حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة إذا تقدما على الألف منعا الإمالة (بشرط أن يكون المانع غير مكسور أو ساكنا بعد كسر، فلا يجوز الإمالة)[1] فى نحو «طالب وصالح وغالب» بخلاف نحو «طلاب وغلاب» ونحو «إصلاح ومطواع» فإن ذلك تجوز إمالته، لأن حرف الاستعلاء إذا كان مكسورا أو ساكنا بعد كسر لا يمنع الإمالة.

تنبيهان:

الأول: من أصحاب الإمالة من يمنع الإمالة فى نحو مطواع لأجل حرف الاستعلاء، ذكره سيبويه، ولم يذكر فى المكسور خلافا.

الثانى: ظاهر قوله (كذا إذا قدم) أنه يمنع، ولو فصل عن الألف، والذى ذكره سيبويه وغيره أن ذلك إذا كانت الألف تليه نحو قاعد وصالح.

وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُّ بِكَسْرِ رَا كَغَارِمًا لاَ أَجْفُو

إذا وقعت الراء المكسورة بعد الألف كفت مانع الإمالة، سواء كان حرف استعلاء نحو ﴿على أبصارهم﴾[2] أو راء غير مكسورة نحو ﴿دار القرار﴾[3]

هذا ونحوه تجوز إمالته ولا أثر فيه لحرف الاستعلاء ولا للراء غير المكسورة، لأن الراء المكسورة غلبت المانع، فلم يبق لها أثر.

---

(١) ب ، جـ .

(٢) من الآية ٧ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٣٩ من سورة غافر.

تنبيه:

من هنا علم أن شرط كون الراء مانعة من الإمالة أن تكون غير مكسورة فيؤخذ منه إمالة نحو «إلى حمارك» بطريق الأولى، لأنه إذا أميل نحو: أبصارهم، وغارم، ودار القرار؛ مع وجود المقتضى لمنع الإمالة، فإمالة نحو حمارك مما لامقتضى فيه للمنع أولى. **(ولا تمل لسبب لم يتصل)** يعنى: أن سبب الإمالة لايؤثر إذا لم يتصل، يعنى: إذا كان من كلمة أخرى فلا يمال ألف «سابور» للياء قبلها فى قولك: «رأيت يدى سابور» لأنها منفصلة وكذلك لو قلت[1]:

هَا إنْ تا عِذرة ....

لم تمل ألف «ها» لكسرة إن، لأنها من كلمة أخرى.

والحاصل أن شرط تأثير سبب الإمالة أن يكون من الكلمة التى فيها الألف.

---

(١) **قائله:** هو النابغة الذبيانى - وهو من البسيط -.

وتمامه: ...... إن لم تكن نفعت فإن صاحبها قد تاه فى البلد

اللغة «العذرة» - بكسر العين - العذر، وبضمها البكارة، وروى «فإن صاحبها مشارك النكد» «صاحبها» أى: صاحب العذرة ويعنى بها نفسه «تاه» ضل عن الطريق «البلد» الأثر والأرض، وقيل هنا بمعنى المفازة. فإن من تحير فى المفازة يهلك، وروى ها إن ذى عذرة.

المعنى: إن لم تقبل عذرى وترضى على فإنى أختل حتى أنى أضل فى البلدة التى أنا فيها من عظيم الدهشة.

الإعراب: «ها» للتنبيه «تا» اسم إشارة بمعنى هذه مبتدأ «عذرة» خبر المبتدأ «إن» شرطية «لم» حرف نفى «تكن» فعل مضارع مجزوم من كان الناقصة وهى فعل الشرط واسمها ضمير مستتر فيه «نفعت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير والجملة فى محل نصب خبر تكن «فإن» الفاء واقعة فى جواب الشرط وإن حرف توكيد ونصب «صاحبها» اسم إن وها مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «تاه» فعل ماض والفاعل ضمير والجملة فى محل رفع خبر إن «فى البلد» جار ومجرور متعلق بتاه.

الشاهد: قوله «ها إن» على أن ألف ها فى البيت لا تجوز إمالتها لأنها من كلمة والكسر من كلمة.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٧٧٢، وابن يعيش ٨/١١٣، والخزانة ٢/٤٧٨، ٣/٤٨٧، وشرح الشافية ٤/٨٠.

تنبيهان:

الأول: يستثنى من ذلك ألف «ها» التى هى ضمير المؤنثة فى نحو «لم يضربها، وأدر جيبها»، فإنها قد أميلت، وسببها منفصل. أعنى: من كلمة أخرى.

الثانى: ذكر غير المصنف أن الكسرة إذا كانت منفصلة عن الألف فإنها قد تمال الألف لها، وإن كانت أضعف من الكسرة التى معها فى الكلمة، قال سيبويه: وسمعناهم يقولون «الزيد مال» فأمالوا للكسرة، فشبهوه بالكلمة الواحدة، وليس كلام المصنف على عمومه.

والكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ

يعنى: أن سبب المنع قد يؤثر وهو منفصل، أى: ولو كان من كلمة أخرى نحو «يريد أن يضربها قبل» فلا تمال الألف لأن القاف بعدها، وهى مانعة من الإمالة، ولو انفصلت.

فإن قلت: لم أثر المانع منفصلا، ولم يؤثر سبب الإمالة منفصلا؟

قلت: لأن الفتح - أعنى ترك الإمالة - أصل، فيصار إليه لأدنى سبب، ولا يخرج عنه إلا لسبب محقق.

تنبيهان:

الأول: فهم من قوله (قد يوجبه) أن ذلك ليس عند كل العرب، فإن من العرب من لا يعتد بحرف الاستعلاء إذا ولى الألف من كلمة أخرى فيميل، إلا أن الإمالة فى المنفصل نحو «مررت بمال ملق» أقوى منها فى المتصل نحو «بمال قاسم».

الثانى: قال فى شرح الكافية: إن سبب الإمالة لايؤثر إلا متصلا، وإن سبب المنع قد يؤثر منفصلا، فيقال: «أتى أحمد» بالإمالة و «أتى قاسم» بترك الإمالة، وتبعه الشارح فى هذه العبارة، وفى التمثيل بأتى فى قاسم نظر؛ فإن مقتضاه أن حرف الاستعلاء يمنع إمالة الألف المنقلبة عن ياء، وليس كذلك.

وَقَدْ أمالُوا لتناسُبٍ بِلاَ ... دَاعٍ سِوَاهُ كعِمَادَا وَتَلا

هذا هو السبب السادس من أسباب الإمالة، وهو التناسب، وعبر بعضهم عنه بقوله: الإمالة للإمالة، وعبر عنه آخرون بقولهم: الإمالة لمجاورة الممال؛ وإنما أخره لضعفه بالنسبة إلى الأسباب المتقدمة.

ثم إن إمالة الألف للتناسب لها صورتان، إحداهما: أن تمال لمجاورة ألف ممالة كإمالة ثانى الألفين فى نحو رأيت عمادا».

والأخرى: أن تمال لكونها آخر مجاور ما أميل آخره، كإمالة ألف «تلا» من قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرِ إِذَا تَلاهَا﴾(١) فأميلت ألف تلاها ليشاكل اللفظ بها اللفظ بما بعدها.

وإلى هذا أشار بقوله (تلا) ومثل هذا شرح الكافية بإمالة الفى ﴿وَالضُّحَىٰ ① وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ﴾(٢) ليشاكل التلفظ بهما بما بعدهما.

فإن قلت: فى تمثيله بتلا وضحى نظر، فإن ألفهما تجوز إمالتها لسبب غير التناسب، لأنها تئول إلى الياء، إذا بنى الفعل للمفعول، وقد تقدم بيانه، وإنما ينبغى تمثيل هذا النوع بما لا سبب لإمالته غير التناسب.

قلت: السبب المقتضى لإمالة نحو دعا مما ألفه عن واو لم تعتبره القراء، ولذلك لم يميلوا هذا النوع حيث وقع، وإنما أمالوا منه ما جاور الممال، فلما أمالوا «تلاها» ونحوه وليس من عادتهم إمالة ذلك، علم أن الداعى إلى إمالته عندهم إنما هو التناسب.

تنبيه:

استفيد من تمثيله فائدتان:

إحداهما: التنبيه على صورتى الإمالة للتناسب كما سبق.

والأخرى: أن الألف قد تمال لمناسبة الألف قبلها نحو «عمادا» فإن الألف الثانية أميلت لمناسبة الأولى (وقد تمال لمناسبة ألف بعدها)(٣) كإمالة ألف «تلاها» لمناسبة ما بعده مما ألفه عن ياء أعنى «جلاها ويغشاها».

---

(١) من الآية ٢ من سورة الشمس. (٢) الأيتان ١، ٢ من سورة الضحى.

(٣) ب، جـ.

فإن قلت: فهلا جعلت إمالة (ألف)(١) تلاها لمناسبة ما قبله أعنى: ضحاها؟

قلت: ألف ضحاها عن واو، وإنما أميل لمناسبة ما بعده أيضا.

فإن قلت: هل يقاس على إمالة الألف الثانية فى «عمادا» لمناسبة الأولى؟

قلت: ظاهر كلام سيبويه أنه يقاس عليه، فإنه قال: وقالوا مغزانا فى قول من قال: «عمادا» فأمالهما جميعا، وذا قياس. انتهى.

ولا تُمِلْ مَا لَمْ يَنَلْ تَمَكُّنَا   دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَ هَا وَغَيْرَ نَا

الإمالة من خواص الأفعال والأسماء المتمكنة؛ فلذلك لا تطرد إمالة غير المتمكن، نحو إذا وما، إلا ها ونا، نحو «مر بها ونظر إليها، ومر بنا ونظر إلينا» فهذان تطرد إمالتهما، لكثرة استعمالهما.

وأشار بقوله (دون سماع) إلى ما سمعت إمالته من الاسم غير المتمكن، وهو «ذا» الإشارية، و «متى» و «أنى» وقد أميل من الحروف: بلى، ويا فى النداء، ولا فى قولهم «إما لا» لأن هذه الأحرف نابت عن الجمل، فصار لها بذلك مزية على غيرها، وحكى قطرب إمالة «لا» فى الجواب، لكونها مستقلة، ومنع سيبويه ومن وافقه إمالة «حتى» وحكى ابن مقسم(٢) الإمالة فيها عن بعض أهل نجد وأكثر أهل اليمن، وحكيت إمالتها عن حمزة والكسائى.

تنبيهات:

الأول: لا تمنع الإمالة فيما عرض بناؤه نحو «يافتى» و«ياحبلى» لأن الأصل فى ذلك الإعراب.

---

(١) ب.

(٢) هو محمد بن الحسن بن يعقوب بن مقسم النحوى. قال ياقوت: ولد سنة ٢٦٥ وسمع أبا مسلم وثعلبا ويحيى بن محمد بن صاعد، وكان ثقة من أعرف الناس بالقراءات وأحفظهم لنحو الكوفيين، وله : كتاب فى النحو كبير، المقصور والممدود، المذكر والمؤنث، الوقف والابتداء وغير ذلك، ومات لثمان خلون من ربيع الآخر سنة ٣٥٤ وقيل: سنة ٣٥٣هـ.

الثانى: لا إشكال فى جواز إمالة الفعل الماضى وإن كـان مبنيا، قال المبرد: وإمالة عسى جيدة.

فإن قلت: قـد يورد على كلام النـاظم الفعل الماضى فـإنه يطلق عليه غـير متمكن كما قيل.

قلت: إن سلم أنه يطلق عليه غير متمكن، فلوضوحه لم يذكره، وأيضا فقد تقدم أول الباب ذكر الإمالة فيه.

فإن قلت: قول صاحب المفـصل: والأسماء غير المتمكنة يمـال منها المستقل بنفسـه نحو ذا ومـتى وأنى، ولا يمال ما ليس بمسـتقل نحـو ما الاستـفهامـية أو الشرطية أو الموصولة . . ونحو إذا، يقتضى أن إمالة ذات ومتى وأنى غير شاذ.

قلت: لا إشكال فى أن الإمالة فى ذلك شاذة، لأن الألف فى غـير المتمكن أصل غير منقلبة ولا سبب لإمـالتها، وكأنه أراد الإشارة إلى المعنى الذى لحظه من أمالها من العرب وهو الاستقلال، وإن كان ذلك مما لايجعل سببا يقاس عليه.

وَالفتحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فى طَرَفْ ... أَمِلْ كلِلأيسر مِلْ تُكْفَ الكُلَفْ

اعلم أن الفتـحة قد تمال كمـا تمال الألف، لأن الغرض من الإمالة مـشاكلة الأصوات وتقريب بعضها من بعض، وذلك موجود فى الحركة كما أنه موجود فى الحرف، ولإمالة الفتحة سببان:

الأول: أن تكون قـبل راء مكسورة نحـو قوله تعـالى: ﴿تَرْمِي بِشَرَرٍ﴾[1] و﴿غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ﴾[2] ومل للأيسر، فإمالة ذلك ونحوه مطرد.

تنبيهات:

الأول: فهم من قوله (والفتح) أن الممال فى ذلك الفتح، لا المفتوح. وقول سيبويه: «أمالوا المفتوح» فيه تجوز.

---

(١) من الآية ٣٢ من سورة المرسلات.

(٢) من الآية ٩٥ من سورة النساء.

الثانى: لا فرق بين أن تكون الفتحة فى حرف استعلاء نحو من البقر، أو فى راء نحو بشرر، أو فى غيرهما نحو من الكبر.

الثالث: فهم من قوله (قبل كسر راء) أن الفتحة لا تمال لكسرة راء قبلها نحو رمم، وقد نص غيره على ذلك.

الرابع: شرط أن تكون الفتحة قبل راء، وظاهره أن مراده أن تكون متصلة كما مثل، فعلى هذا لو فصل بينهما لم تمل، وليس ذلك على إطلاقه، بل فيه تفصيل، وهو أن الفاصل بين الفتحة والراء إن كان مكسورا أو ساكنا غير ياء فهو مغتفر، وإن كان غير ذلك يمنع الإمالة؛ فتمال الفتحة فى نحو «أشر» وفى نحو «عمرو» لا فى نحو بجير، نص على ذلك سيبويه، ونبه عليه المصنف فى بعض نسخ التسهيل.

الخامس: شرط أن تكون الراء فى طرف، وفى بعض نسخ التسهيل أن تكون لاما، وليس اشتراط ذلك بصحيح، لأن سيبويه قد ذكر إمالة فتحة الطاء فى قولهم: «رأيت خبط[1] رياح» وذكر غيره أنه يجوز إمالة فتحة العين فى نحو «العرد»[2] والراء فى ذلك ليست بلام، ولعله إنما خص الطرف لكثرة ذلك فيه.

السادس: أطلق فى قوله (أمل) فعلم أن الإمالة فى ذلك جائزة وصلا ووقفا، بخلاف إمالة الفتحة للسبب الآتى، فإنها خاصة بالوقف.

السابع: أهمل من شروط إمالة الفتحة لكسرة الراء شرطين غير ما ذكر.

أحدهما: ألا تكون على ياء، فلا تمال فتحة الياء فى نحو «من الغير» نص على ذلك سيبويه.

وذكره فى بعض نسخ التسهيل.

والآخر ألا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو «من الشرق» فإنه مانع من الإمالة، نص على ذلك سيبويه أيضا.

---

(١) الخبط ـ بفتحتين: ورق العضاة من الطلح ونحوه، يضرب بالعصا ليتناثر ثم تعلف به الإبل.

(٢) العرد: الشديد من كل شىء.

فإن قلت: فهل يشترط ألا يتقدم على الفتحة حرف استعلاء؟

قلت: لا، لأن الراء المكسورة تغلب المستعلى إذا وقع قبلها، فيمال نحو «من الضرر».

الثامن: قد ظهر بما ذكرناه أن كلام الناظم فى إمالة الفتحة لكسرة الراء غير محرر، وتحريره أن يقال: تمال كل فتحة فى غير ياء قبل راء مكسورة متصلة بها أو مفصولة بمكسور أو ساكن غير ياء، وليس بعد الراء حرف استعلاء.

التاسع: منع سيبويه إمالة الألف فى نحو «من المحاذر» إذا أميلت فتحة الذال، قال: ولا تقوى على إمالة الألف، أى: ولا تقوى إمالة الفتحة على إمالة الألف لأجل إمالتها، وزعم ابن خروف أن من أمال ألف «عمادا» لأجل إمالة الألف قبلها أمال هنا ألف «المحاذر» لأجل إمالة فتحة الذال، وضعف ما ذهب إليه ابن خروف بأن الإمالة للإمالة من الأسباب الضعيفة، فينبغى ألا ينقاس شىء منها إلا فى المسموع، وهو إمالة الألف، لأجل إمالة الألف قبلها أو بعدها.

كَذَا الَّذِى تَلِيهِ هَا التأنيثِ فِى وَقْفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفِ

هذا هو السبب الثانى من سببى إمالة الفتحة، فتمال كل فتحة تليها هاء التأنيث، إلا أن إمالتها مخصوصة بالوقف، وبذلك قرأ الكسائى فى إحدى الروايتين عنه، والرواية الأخرى أنه أمال إذا كان قبل الهاء أحد خمسة عشر حرفا، يجمعها قولك: فجثت زينب لذود شمس. وفصل فى أربعة يجمعها قولك: أكهر(١). فأمال فتحتها إذا كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة على ماهو معروف فى كتب القراءات.

تنبيهات:

الأول: قوله (كذا الذى تليه ها التأنيث) يعنى به أن فتحة الذى تليه هاء التأنيث تمال، لا الحرف الذى تليه هاء التأنيث، وقد تجوز من عبر عن ذلك بإمالة هاء التأنيث.

---

(١) قال فى القاموس: الكهر: القهر والانتهار والضحك واستقبالك إنسانا بوجه عابس تهاونا.

الثانى: إنما قال (ها التأنيث) ولم يقل تا التأنيث، لتخرج التاء التى لم تقلب هاء، فإن الفتحة لا تمال قبلها.

الثالث: لا فرق فى هاء التأنيث بين أن تكون لمعنى التـأنيث أو لغير ذلك، كالمبالغة نحو: «علامة» فإن الإمالة جائزة فى جميع ذلك؛ لأن هاء المبالغة هى هاء التأنيث.

الرابع: خرج بقـوله (ها التأنيث) ها السـكت نحو ﴿كِتَابِيَهْ﴾[1] فلا تمال الفتـحة قبلها، هذا هو الصـحيح، وذهب ثعلب وابن الأنبارى إلى جـواز الإمالة فيما قبلها، وقرأ به أبو مزاحم الخاقانى فى قراءة الكسائى.

الخامس: استـثنى المصنف مما (كان)[2] قبل هاء التأنـيث، الألف، فإنها لا تصح إمالتها نحو الصلاة والحياة.

فإن قلت: لم يكن لاستثنائه الألف حاجة، لأن كـلامه فى إمالة الفتحة، لا فى إمالة الحرف فلم تندرج الألف فى قوله (كـذا الذى تليه ها التأنيث) لأن مراده الفتحة فلم يشمل كلامه إلا كل مفتوح.

قلت: هو كـذلك، ولكن نبـه على منع إمـالة الألف لئـلا يتوهم أن بهـاء التأنيث تسوغ إمالة الألف كما سوغت إمالة الفتحة.

فإن قلت: ما وجه إمالة الفتحة قبل هاء التأنيث؟

قلت: ذكر سيـبويه أن سبب ذلك شبه الهـاء بالألف، فأميل ما قبلهـا كما يمال ما قبل الألف، ولم يبين سيبويه بأى ألف شبهت، والظاهر أنها شبهت بألف التأنيث.

---

(١) من الآية ٢٥ من سورة الحاقة.
(٢) أ.

خاتمة لباب الإمالة:

ذكر بعضهم لإمالة الألف سببين غير ماسبق:

أحدهما: الفرق بين الاسم والحرف، وذلك فى «را» وما أشبهها من فواتح السور. قال سيبويه:

وقالوا: را ويا وتا، يعنى بالإمالة، لأنها أسماء ما يلفظ به، فليست كإلى وما ولا وغيرها من الحروف المبنية على السكون، وحروف التهجى التى فى أوائل السور إن كان فى آخرها ألف فمنهم من يفتح ومنهم من يميل، وإن كان فى وسطها ألف نحو كاف وصاد، فلا خلاف فى الفتح.

والآخر: كثرة الاستعمال، وذلك إمالتهم «الحجاج» علما فى الرفع والنصب، وكذلك «العجاج» فى الرفع والنصب، وذكره بعض النحويين، وإمالة «الناس» فى الرفع والنصب.

قال ابن برهان فى آخر شرح اللمع: روى عبدالله بن داود عن أبى عمرو ابن العلاء إمالة «الناس» فى جميع القرآن مرفوعا ومنصوبا ومجرورا.

واعلم أن الإمالة لهذين السببين شاذة لا يقاس عليها، بل يقتصر فى ذلك على ما سمع. والله أعلم.

التصريف

اعلم أن علم النحو مشتمل على نوعين: أحدهما: علم الإعراب، والآخر: علم التصريف، وذلك أن علم النحو مشتمل على أحكام الكلم العربية، وتلك الأحكام نوعان: إفرادية وتركيبية، فالإفرادية هى علم التصريف، والتركيبية هى علم الإعراب؛ ولذلك يقال فى حد علم النحو: علم يعرف به أحكام الكلم العربية إفرادًا وتركيبًا.

فإن قلت: الأحكام التركيبية نوعان: إعرابى وغير إعرابى، فكيف أطلق على جميعها علم الإعراب؟

قلت،أطلق على النوعين علم الإعراب تغليبًا، ثم إن المسمى بعلم التصريف وهى الأحكام الإفرادية تنقسم إلى قسمين:

أحدهما: جعل الكلمة على صيغ مختلفة، لضروب من المعانى كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول، وهذا القسم جرت عادة كثير من المصنفين بذكره قبل التصريف كما فعل الناظم وهى فى الحقيقة من التصريف.

والآخر: تغيير الكلمة لغير طارئ عليها، ولكن لغرض آخر، وتنحصر فى الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام،وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم: التصريف.

وقد عرف التصريف فى الكافية بقوله: تغيير بنية لمعنًى قصدًا.

فإن قلت: هذا التعريف لا يشمل قسمى التصريف، وإنما شمل الأول أعنى: تغيير الكلمة لمعنى.

قلت: المراد بقوله لمعنى ما ذكره فى شرحها إذ قال: التصريف تحويل الكلمة من بنيتها إلى غيرها لغرض لفظى أو معنوى، فهو إذن شامل للنوعين، وقد حده فى التسهيل بقوله: التصريف علم يتعلق ببنية الكلمة، وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال،وشبه ذلك.

وقال الشارح: تصريف الكلمة هو تغيير بنيتها بحسب ما يعرض لها من المعنى، كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع، وتغيير المصدر إلى بناء الفعل واسمى

الفاعل والمفعول، ولهـذا التغيير أحكام كالصحة والإعـلال، ومعرفة تلك الأحكام وما يتـعلق بها تسـمى علم التصـريف، فالتـصريف إذن: هو العلم بأحكـام بنية الكلمة بما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك.

حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِى وَمَا سِوَاهُمَا بتصريفِ حَرِى

لاحظَّ فى التـصريف للحـروف ولا للأسمـاء غيـر المتـمكنة ولا للأفعـال الجامدة. أعنى: ليس وعسى ونحوهما، وإنما يكون التصريف فى الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة، وهو المراد بقوله: (وما سواهما بتصريف حرى) أى: حقيق.

فإن قلت: مقتضى قوله (وما سـواهما) أن التصريف يدخل الأفعال مطلقًا، إذ لم يستثن الجامدة.

قلت: قد يمكن إدراجها فى شبه الحرف، فـإن ليس وعسى ونحوهما شابها الحروف فى الجمود.

فإن قلت: قد دخل التـصريف فى بعض الأسماء التى تشبـه الحرف نحو ذا والذى: فإنهمـا قد صغرا وقد جاء الحذف فى سـوف وإن، وجاء الحذف والإبدال فى لعل.

قلت: هذا كله شاذ يوقف على ما سمع منه.

فإن قلت: قـد اتضح أن الذى يقبل التـصريف من الكلم نوعان: الأسـماء المتمكنة والأفعال المتصرفة فأيهما له الأصالة فيه؟

قلت: الأفعال لكثرة تغيرها ولظهور الاشتقاق فيها

وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلاثِىٍّ يُرَى قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غُيِّرا

يعنى: أن ما كان على حرف واحد أو حرفين فإنه لا يقبل التصريف، إلا أن يكون ثلاثيًّا فى الأصل وقـد غـير بالحـذف، فـإن ذلك لا يخـرجه عـن قبـول التصريف.

وقد فهم من ذلك أمران؛ أحدهما: أن الاسم المتمكن والفعل لا ينقصان فى أصل الوضع عن ثلاثة أحرف؛ لأنهمـا يقبلان التصريف، وما يقـبل التصريف لا يكون فى أصل الوضع على حرف واحد، ولا على حرفين.

والآخر: أن الاسم والفعل قد ينقصان عن الثلاثة بالحذف، أما الاسم فإنه قد يرد على حرفين، بحذف لامه نحو يد، أو عينه نحو سه أو فائه نحو عدة، وقد يرد على حرف واحد نحو «م الله» عند من يجعله محذوفا من «ايمن الله» وكقول بعض العرب: شربت ما، وهذا قليل، وأما الفعل فإنه قد يرد على حرفين نحو قل وبع وسل، وقد يرد على حرف واحد نحو «ع كلامى، وق نفسك» وذلك فيما أعلت فاؤه ولامه، فيحذفان فى الأمر.

ومُنْتَهى اسمٍ خَمْسٌ ان تَجَرَّدَا   وإنْ يُزَدْ فيه فَمَا سَبْعًا عَدَا

الاسم ينقسم إلى مجرد من الزوائد، وإلى مزيد فيه.

فالمجرد ثلاثة أنواع: ثلاثى ورباعى وخماسى، فلا ينقص عن الثلاث، لأن الثلاثى أعدل الأبنية لتوسطه بين الخفة والثقل، لانقسامه على المراتب الثلاث: المبتدأ والمنتهى والوسط، بالسوية، ولأن المبدوء به لا يكون إلا متحركا والموقوف عليه ساكن فلا بد من حرف يفصل بينهما لتنافيهما فى الصفة.

فإن قلت: ذلك الفاصل إن كان متحركا نافى الموقوف عليه، وإن كان ساكنا نافى المبدوء به.

قلت: قد أجيب عن ذلك بأنه لما جار عليه الأمران لم يتحقق التنافى ولا يزيد على الخمسة؛ لأمرين: أحدهما: أنهم جعلوا زيادته على قدر نقصانه.

والآخر: أنه لو وضع على ستة لتوهم أنه كلمتان.

فإن قلت: قد تقدم أن الثلاثى أعدل الأبنية فلم عدلوا عنه إلى الرباعى والخماسى؟

قلت: للتوسع بكثرة الأبنية.

وأما المزيد: فيبلغ بالزيادة سبعة أحرف ولا يتجاوزها إلا بهاء التأنيث أو زيادتى التثنية أو التصحيح أو النسب.

فإن قلت: فكيف قال (فما سبعا عدا) ولم يستثن هاء التأنيث وما ذكر معها؟

قلت: هذه زوائد، وقد علم أنها غير معتد بها، لكونها مقدرة الانفصال.

تنبيهات:

الأول: إنما يبلغ المزيد بالزيادة سبعة أحرف إذا كان ثلاثى الأصول نحو «أشهيباب» مصدر اشهابَّ[1] أو رباعى الأصول نحو «احرنجام» مصدر احرنجمت الإبل. أى: اجتمعت. وأما الخماسى الأصول، فإنه لا يزاد فيه غير حرف مد قبل الآخر أو بعده مجردًا أو مشفوعا بهاء التأنيث نحو «عضرفوط» وهو ذكر العظاءة[2] وقبعثرى. وهو البعير[3].

ومثال المشفوع بهاء التأنيث قبعثراة وندر قرعبلانة[4] لأنه زيد فيه حرفان وأحدهما نون، وقيل: إنه لم يسمع إلا من كتاب العين فلا يلتفت إليه، والقرعبلانة - دويبة عريضة عظيمة البطن.

الثاني: ذكر بعضهم أنه زيد فى الخماسى حرفا مد قبل الآخر نحو «مغناطيس» قيل: فإن صح وكان عربيا كان ناقصا، لقولهم: إنه لا يزاد فيه إلا حرف مد قبل الآخر.

قلت: إن صح وكان عربيا جعل نادرًا كما ندر زيادة حرفين بعد الآخر فى «قرعبلانة».

وقد حكاه ابن القطاع، أعنى: مغناطيس.

الثالث: اعلم أن حروف الهجاء تذكر وتؤنث، فباعتبار تذكيرها تثبت التاء فى عددها، وباعتبار تأنيثها تسقط التاء من عددها، فلذلك قال (فما سبعا عدا).

---

(١) اشهابّ - بتشديد الباء - إذا صار أشهب من الشهبة بضم الشين - وهو بياض يخالطه سواد.

(٢) عبارة القاموس: العضرفوط العذفوط أو ذكر العظاء أو هو من دواب الجن وركائبهم والجمع عضارف وعضرفوطات هـ. وقال فى محل آخر العذفوط بالضم - دويبة بيضاء ناعمة تشبه بها أصابع الجوارى أ. هـ وفى محل آخر العظاية دويبة كسام أبرص والجمع عظاء. أ. هـ.

(٣) أى البعير الذى كثر شعره وعظم خلقه.

(٤) القرعبلانة: دويبة عريضة عظيمة البطن.

وغَيْرُ آخِرِ الثُّلاثِي افْتَحْ وَضُمْ وَاكْسِرْ وَزِدْ تَسْكِيْنَ ثَانِيهِ تَعُمَّ

تقدم أن المجرد ثلاثى ورباعى وخماسى، فالثلاثى تقتضى القسمة العقلية أن تكون أبنيته اثنى عشر بناء، لأن أوله يقبل الحركات الثلاث ولا يقبل السكون؛ إذ لا يمكن الابتداء بساكن، وثانيه يقبل الحركات الثلاث والسكون أيضًا. والحاصل من ضرب ثلاثة فى أربعة اثنا عشر.

وأما الآخر فلا عبرة به فى وزن الكلمة، فإنه حرف الإعراب؛ فلذلك قال (وغير آخر الثلاثى) فعزى إلى غير آخره، وهو أوله، وثانيه الحركات الثلاث، بلا تقييد. فعلم أن ذلك يكون فيهما بتوافق وتخالف، فللتوافق ثلاثة أوزان، والمخالف ستة أوزان، ثم قال (وزد تسكين ثانيه تعم) أى: وزد على تلك الأبنية التسعة ما سكن ثانيه تعم، وأوله مفتوح أو مكسور أو مضموم، يعم القسمة الممكنة فى الثلاثى، وهى اثنا عشر بناء، منها عشرة مستعملة وواحد مهمل، وواحد نادر، وقد أشار إليهما بقوله:

وفِعُلٌ أُهْمِلَ والعَكْسُ يَقِلّ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ

أهمل من أبنية الثلاثى فعل ـ بكسر الفاء وضم العين ـ لاستثقالهم الانتقال من كسر إلى ضم، وأما قراءة بعضهم ﴿والسماء ذات الحِبُك﴾[1] بكسر الحاء وضم الباء، فوجهت على تقدير صحتها بوجهين:

أحدهما: أن ذلك من تداخل اللغتين فى جزءى الكلمة، لأنه يقال حُبُك بضم الحاء والباء ـ وحِبِك ـ بكسرهما ـ فركب القارئ منهما هذه القراءة، قال ابن جنى: أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء، فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال إلى القراءة المشهورة، فنطق بالباء مضمومة، قال فى شرح الكافية: وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت هذه القراءة له لدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة، ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه، لإمكان عروض ذلك له.

(١) الآية ٧ من سورة الذاريات.

والآخـر: أن يكون كـسر الحـاء إتبـاعا لكـسر تاء ذات، ولم يعـتـد باللام الساكنة، لأن الساكن حاجز غير حصين، قيل: وهو أحسن.

وقوله (والعكس) يعنى به بنـاء فعل ـ بضم الفاء وكسـر العين ـ وهذا الوزن فيه خـلاف، ذهب قوم إلى أنه مهمل، لاستـثقال الانتقـال من ضم إلى كسر وإن كان أخف من عكسه.

وذهب قوم إلى أنه مستعـمل، لكنه قليل، وهو الظاهر، وقد جاء منه الدئِل ـ وهو اسم دويبة سميت بها قبيلة من كنانة، وأنشد الأخفش لكعب بن مالك[1]:

جاءُوا بجيشٍ لَوْ قِيسَ مُعْرَسُهُ مَا كَانَ إلاَّ كَمُعْرَسِ الدُّئِلِ

والرئم: اسم جنس للاست، والوعل: لغة فى الوعل، حكاه الخليل، فثبت بهذه الألفاظ أنه ليس بمهمل.

وقـوله (لقصـدهم تخصـيص فعل بفـعل) يعنى: أن بناء فـعل إنما قل فى الأسمـاء، لأنهم قصدوا تخصـيص الفعل به للدلالة على مـا لم يسم فاعله، ولو أهمل لثقله لم يستعمل فى الأفعال، وقال أبو الفتح نصر بن أبى الفنون[2] أما دئل

(١) قائله: هو كعب بن مـالك الأنصارى يصف جيش أبى سـفيان حيـن غزا المدينة، بالقلة والحقارة ـ ـ وهو من المنسرح ـ ـ.
اللغة: «لو قيس» أى: لو قدر «معرسـه» بضم الميم وسكون العين وفتح الراء ـ وهو المنزل الذى ينزل به الجيش «الدئل» ـ بضم الدال وكسر الهمزة ـ دويبة صغيرة شبيهة بابن عرس.
المعنى: لو قدر مكانهم عند تعريسهم كان كمكان الدئل عند تعريسها.
الإعراب: «جاءوا» فعـل ماض والواو فاعل «بجيش» جـار ومجرور متـعلق بالفعل «لو» شرط «قيس» فعل ماض والواو فاعل «معرسه» نائب فاعل، فالجملة فعل للشرط «ما كان» ما نافية كان فعل ماض واسمها ضمير «كمعرس» جار ومجرور خبر كان فى محل نصب «الدئل» مضاف إليه.
الشاهد: قوله «الدئل» فإنه بضم الدال وكـسر الهمزة، فذهب جـماعة إلى أن هذا الوزن مستعمل واحتجوا به وخالفهم الجمهور إلى أن هذا مهمل وهو نادر.
مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٧٨٢ وابن يعيش ١/٣٠، وشرح شواهد الشافية ص١٢.
(٢) هو نصر بن محمد بن المظفر بن عبدالله بن أبى الفنون الموصلى الأصل البغدادى النحوى اللغوى، ولد سنة خـمسين وخـمسمـائة، وله رسالة فى الضاد والـظاء بديعة. روى عنه الزكى المنذرى، ومات بمصر ليلة الأحد مستهل المحرم سنة ثلاثين وستمائة هـ.

ورئم، فقد عده قوم من النحويين قسما حادى عشر لأوزان الثلاثى، وإنما هى عند النحويين عشرة، انتهى.

وقد أجاب القائلون بإهمال هذا الوزن عن الدئل والرئم بجوابين:

أحدهما: أنهما من الشاذ، فلا يثبت بهما وزن، قلت:وفيه نظر، لأن سيبويه أثبت بناء فعل بلفظ واحد وهو إبل، وسيأتى ذكره.

والآخر: أنهما منقولان من الفعل، واعترض بأن ذلك ممكن فى الدئل، لأنه علم قبيلة بخلاف الرئم فإنه اسم جنس، والنقل لا يكون إلا فى الأعلام.

قلت: ذهب السيرافى إلى أن النقل يجىء فى أسمـاء الأجناس كما جاء فى الأعلام.

قال: ومنه تنوط ـ اسم لطائر يعلق عـشه ويلصقه ضربًـا من الإلصاق بديعا فسمى بالفعل، انتهى. ولا وجـه للتفرقة بين الدئل والرئم، لأن الدئل فى الأصل اسم جنس لدويبة ثم نقل إلى القبيلة.

تنبيه:

قد فهم من هذا البـيت أن ما عدا هذين (الوزنين)(١) مستـعمل ليس بمهمل ولا نادر وهى عشرة أوزان:

أولها: فَعْل، ويكون اسما نحو فَلْس، وصفة نحو سَهْل.

وثانيها: فَعَل، ويكون اسما نحو فَرَس، وصفة نحو بَطَل.

وثالثها: فَعِل، ويكون اسما نحو كَبِد، وصفة نحو حَذِر.

ورابعها: فَعُل، ويكون اسما نحو عَضُد، وصفة نحو يَقُظ.

وخامسها: فِعْل: ويكون اسما نحو عِدْل، وصفة نحو نِكْس.

وسادسـها: فِعَل، ويكون اسـما نحو عِنَب. قال سـيبويه: ولا نعلمـه جاء صفة إلا فـى حرف معتل يوصف به الجـمع وهو قولهم: عدى، وقال غـيره: لم يأت من الصـفات على فعل إلا زِيمَ ـ بمعـنى متفـرق ـ وعِدًى اسم جـمع. وقال

(١) ب ، جـــ.

السيرافى: استدرك على سيبويه قيما فى قراءة من قرأ ﴿دِينًا قِيَمًا﴾[1] ولعله يقول: إنه مصدر بمعنى القيام. انتهى. واستدرك بعض النحاة على سيبويه ألفاظًا أخر؛ وهى سِوًى فى قوله تعالى: ﴿مكانا سِوًى﴾[2]. ورجل رِضًى، وماء رِوًى، وماء صِرًى، وسبى طِيَبَة[3] ومنهم من تأولها.

وسابعها: فِعِل، ويكون اسما نحو إِبِل، وصفة نحو أتان بِلِز - وهى السمينة. ولم يذكر سيبويه من هذا الوزن غير إبل، وأما بلز (فحكاه الأخفش مخفف الزاى، وحكاه سيبويه مشدد الزاى، قيل: فيحتمل أن يكون)[4] ما حكاه الأخفش مخففًا من المشدد، فلا يكون بناء أصليا، قال بعضهم: ولا ثالث لهذين اللفظين.

قلت: وزاد بعضهم: حبرة[5] ولا أفعل ذلك أبد الأبد، وعِيِل - اسم بلد - ووتد وإطل ومشط ودبس وإثر، لغة فى الوَتِد والإطل والمشْط والدِّبس والأثر، وزاد غيره حِبِك لغة فى الحُبُك، وقد تقدم.

وجاء فى الصفات أيضًا: أتان إِبِدٌ، وأمة إِبِدٌ أى: ولود.

قال ثعلب: لم يأت من الصفات على فِعِل إلا حرفان امرأة إِبِد أى: ولود، وأتان بِلِز - أى ضخمة، وأما قوله[6]:

---

(١) من الآية ١٦١ من سورة الأنعام.
(٢) من الآية ٥٨ من سورة طه.
(٣) روى: أى: كثير مرو، ويقال رواء كسماء.
صرى: أى: طال مكثه.
سبى طيبة: فى المصباح سبيت العدو سبيا والاسم السباء مثل كتاب والقصر لغة.
وفى القاموس: السبى مايسبى، وطيبة بوزن عنبة - نالوه بلا غدر ونقض عهد - وفيه الشاهد.
(٤) ب ، جـ.
(٥) حبرة، أى: قلح - بقاف فلام فحاء - وهو الأسنان.
(٦) قائله: لم أقف على اسم راجزه.
اللغة: «اصطفاقا» الاصطفاق: الرقص «بنو عجل» قبيلة تنسب إلى عجل ابن لجيم بن صعب.
الإعراب: «علمها» فعل ماض والهاء مفعول أول «إخواننا» فاعل ونا مضاف إليه «بنو عجل» بدل أو عطف بيان وعجل مضاف إليه «شرب» منصوب على أنه مفعول ثان لعلم «النبيذ» مضاف إليه «واصطفاقا» عطف على شرب النبيذ «بالرجل» يتعلق به. =

عَلَّمَها إِخوانُنَا بنُو عِجَل   شُرْبَ النَّبِيْذِ واصطِفَاقًا بالرِّجِلْ

ونحوه، فهو من النقل للوقف، أو من الإتباع، فليس بأصل، وقد قيل فى إطل إنه من الإتباع.

وثامنها: فُعْل، ويكون اسما نحو قُفْل، وصفة نحو حُلْو.

وتاسعها: فُعَل، ويكون اسما نحو صُرَد، وصفة نحو حُطَم.

وعاشرها: فُعُل، ويكون اسما نحو عُنُق، وصفة وهو قليل، والمحفوظ منه نحو جُنُب وشُلُل، وناقة سُرُح، أى: سريعة.

وافْتَحْ وَضُمَّ واكْسِرِ الثانِي مِنْ   فِعْلٍ ثُلاثِيٍّ وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ

الفعل ينقسم إلى مجرد ومزيد، فالمجرد ثلاثى ورباعى، ولا يكون خماسيا، فالثلاثى ثلاثة أبنية لأنه لا يكون إلا مفتوح الأول، وثانيه يكون مفتوحا ومكسوراً ومضمومًا، ولا يكون إلا ساكنًا. لـئلا يلزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع.

الأول فَعَل، ويكون متعديا نحو ضرب، ولازما نحو ذهب، ويرد لمعان كثيرة، ويختص بباب المغالبة، وقد يجىء فَعَلَ مطاوعا لفعل، بالفتح فيهما، وقال[1]: قد جبر الدينَ الإلهُ فَجَبَر.

والثانى: فَعِل، ويكون متعديا نحو شَرِب ولازما نحو فَرِح، ولزومه أكثر من تعديه، ولذلك غلب فى النعوت اللازمة والأعراض، وقد يطاوع فَعَل - بالفتح - نحو خَدَعَه فَخَدِع.

=الشاهد: قوله «عجل» «وبالرجل» حيث حرك الجيم فيهما للضرورة.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٧٨٤، ونوادر أبى زيد ص٣٠، والخصائص لابن جنى ٢/٣٣٥، والإنصاف لابن الأنبارى ص٤٣٤.

(١) قائله: هو العجاج - وهو من الرجز -.

الإعراب. «قد» حرف تحقيق «جبر» فعل ماض «الدين» مفعول به «الإله» فاعل «فجبر» الفاء عاطفة وجبر فعل ماض والفاعل ضمير مستتر.

الشاهد: قوله «جبر» على وزن فعل وهو مطاوع لفعل.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٧٨٤، والخصائص لابن جنى ٢/٢٦٣.

والثالث: فَعُل نحو ظَرُف، ولا يكون متعديا إلا بتضمين أو تحويل، فالتضمين نحو «رحبتكم الدار» وقول على: إن بشراً قد طلع اليمن» بتضمين الأول معنى وسع، والثانى معنى بلغ، وقيل: الأصل رحبت بكم؛ فحذف الخافض توسعا، والتحويل نحو سدته، فإن أصله سودته ـ بفتح العين ـ ثم حول إلى فعُل ـ بضم العين ـ ونقلت الضمة إلى فائه عند حذف العين.

فإن قلت: فما فائدة التحويل؟

قلت: فائدته الإعلام بأنه واوى العين، إذ لو لم يحول إلى فعل وحذفت عينه لالتقاء الساكنين عند انقلابها ألفا لالتبس الواوى باليائى، هذا مذهب قوم منهم الكسائى، وإليه ذهب فى التسهيل، وقال ابن الحاجب:

وأما باب سُدتُه فالصحيح أن الضم لبيان بنات الواو، لا للنقل.

ولايرد فَعُل إلا لمعنى مطبوع عليه من هو قائم به، نحو كَرُم ولَؤُم، أو المطبوع نحو فَقُه وخَطُب، أو شبهه نحو خَبُث، شبه بنَجُس، ولذلك كان لازما لخصوص معناه بالفاعل.

وقوله (وزد نحو ضمن) يعنى: أن بناء ما لم يسم فاعله بناء أصلى من أبنية المجرد فحقه أن يذكر مع الأصول، فتكون أبنية الثلاثى المجرد أربعة.

وإلى كون صيغة ما لم يسم فاعله أصلا ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون، ونقله فى شرح الكافية عن سيبويه والمازنى، وذهب البصريون إلى أنها فرع مغيّرة عن صيغة الفاعل، ونقله غير المصنف عن سيبويه، وهو أظهر القولين، وقد ذهب إليه المصنف فى باب الفاعل من الكافية وشرحها.

تنبيهات:

الأول: لما لم يتعرض لبيان حركة فاء الفعل فهم أنها غير مختلفة، وأنها فتحة، لأن الفتح أخف من الضم والكسر، فاعتباره أقرب.

الثانى: ما جاء (من الأفعال مكسور الأول أو ساكن الثانى)[1] فليس بأصل، بل هو مغير عن الأصل، نحو شَهِدَ وشِهِدَ وشِهْد.

(١) أ، جـ.

الثالث: قال فى شرح الكافية. جرت عادة النحويين الا يذكروا فى أبنية الفعل المجرد فعل الأمر، ولا فعل ما لم يسم فاعله، مع أن فعل الأمر أصل فى نفسه اشتق من المصدر ابتداء كاشتقاق الماضى والمضارع منه. ومذهب سيبويه والمازنى أن فعل ما لم يسم فاعله أصل أيضا، فكان ينبغى على هذا إذا عدت صيغ الفعل المجرد من الزيادة أن يذكر للرباعى ثلاث صيغ: صيغة للماضى المصوغ للفاعل كدحرج، وصيغة له مصوغا للمفعول كدحرج، وصيغة للأمر كدحرج إلا أنهم استغنوا بالماضى الرباعى المصوغ للفاعل عن الآخرين لجريانها على سنن مطرد؛ ولا يلزم من ذلك انتفاء أصالتهما كما لم يلزم من الاستدلال على المصادر المطردة بأفعالها انتفاء أصالتها. قلت: أما صيغة المفعول فتقدم ذكر الخلاف فيها، وأما (صيغة)(١) فعل الأمر، فذهب البصريون أنها أصل، وأن قسمة الأفعال ثلاثية، ومذهب الكوفيين: أن الأمر مقتطع من المضارع، فإذن تكون القسمة عندهم ثنائية.

وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا ... وإِنْ يُزَدْ فيهِ فَمَا ستًّا عَدَا

لما كان الفعل أكثر تصرفا من الاسم لم يحتمل من عدة الحروف ما احتمله الاسم، فلهذا لم يجاوز المجرد منه أربعة أحرف، ولا المزيد ستة أحرف.

وللرباعى المجرد بناء واحد، وهو فعلل، ويكون متعديا نحو دحرج ولازما نحو دربخ بمعنى ذل. قال الشارح: له ثلاثة أبنية، واحد للماضى المبنى للفاعل نحو دحرج، وواحد للماضى المبنى للمفعول نحو دحرج، وواحد للأمر نحو دحرج.

قلت: قد تقدم أن عادة النحويين الاقتصار على بناء واحد، وهو الماضى المبنى للفاعل لما سبق ذكره.

وأما المزيد: فإن كان ثلاثى الأصول، فإنه يبلغ بالزيادة أربعة نحو أكرم وخمسة نحو اقتدر وستة نحو استخرج،وإن كان رباعى الأصول، فإنه يبلغ بالزيادة خمسة نحو تدحرج وستة نحو احرنجم.

---

(١) أ، جـ.

تنبيهات:

الأول: قال فى التسهيل: وإن كان فعلا لم يتجاوز ستة إلا بحرف التنفيس أو تاء التأنيث أو نون التوكيد. ولو استغنى عن هذا الاستثناء كما فعل هنا، لكان أجود.

الثانى: لم يتعرض الناظم لذكر أوزان المزيد من الأسماء والأفعال، لكثرتها ولأنه سيذكر ما به يعرف الزائد.

أما الأسماء فقد بلغت بالزيادة ـ فى قول سيبويه ـ ثلثمائة بناء وثمانية أبنية، وزاد الزبيدى عليه نيفًا على الثمانين، إلا أن منها ما يصح، ومنها ما لا يصح.

وأما الأفعال فللمزيد فيه من ثلاثيها خمسة وعشرون بناء مشهورة، وأبنية أخر غير مشهورة، وفى بعضها خلاف.

وللمزيد من رباعيها ثلاثة أبنية: تَفعْلَل نحو تدحرج، وافعنْلَلَ نحو احرنجم، وافعلَلَّ نحو اقْشعَرَّ، وهى لازمة. واختلف فى هذا الثالث، فقيل: هو بناء مقتضب، وقيل: هو ملحق باحرنجم، زادوا فيه الهمزة، وأدغموا الأخير فوزنه الآن افعلل، ويدل على إلحاقه باحرنجم مجىء مصدره كمصدره.

وزاد بعضهم فى مزيد الرباعى بناء رابعا.

وما جاء على أفعلل نحو اجرمَزَّ[1] قال فى الارتشاف: ويظهر لى أنه مزيد من الثلاثى غير الملحق والمماثل لاسم مجرد.

لاسمٍ مُجَرّدٍ رُبَاعٍ فَعْلَلُ وفِعْلِلٌ وفِعْلَلٌ وفُعْلُلُ

ذكروا للرباعى المجرد ستة أبنية:

الأول: فَعْلَلَ ـ بفتح الأول والثالث ـ ويكون اسما نحو جَعْفَر ـ وهو النهر الصغير ـ وصفة نحو سَهْلَب وشَجْعَم، والسَّهْلَب: الطويل، والشَّجْعَم: الجرىء، وقد قيل: إن الهاء فى سهلب والميم فى شجعم زائدتان، وجاء بالتاء عجوز شهربة، وشهبرة ـ للكبيرة، وبهنكة ـ للضخمة الحسنة.

---

(١) فى القاموس: اجرمز: انقبض واجتمع بعضه إلى بعض.

الثاني: فِعْلِل - بكسر الأول والثالث - ويكون اسما نحو زِبْرِج - وهو السحابُ الرقيق، وقيل: السحاب الأحمر، وهو من أسماء الذهب أيضا، وصفة نحو خِرْمِل، قال الجرمي: الخرمل - بالكسر - المرأة الحمقاء مثل الخذعل.

الثالث: فِعْلَل - بكسر الأول وفتح الثالث - ويكون اسما نحو دِرْهَم، وصفة نحو هبلع - للأكول.

الرابع فُعْلُل: بضم الأول والثالث - ويكون اسما نحو بُرْثُن وهو واحد براثن السباع، وهو كالمخلب من الطير، وصفة نحو جُرْشُع - للعظيم من الجمال، ويقال للطويل.

الخامس: فِعَلّ - بكسر الأول وفتح الثانى - ويكون اسما نحو قِمَطْر - وهو وعاء الكتب - وفِطَحْل - قيل: وهو اسم لزمن خروج نوح عليه السلام من السفينة، قال الجوهرى: الفِطَحْل على وزن الهزبر من لم يخلق بعد[1]، قال الجرمى: سألت أبا عبيدة عنه قال: الأعراب تقول: هو زمن كانت الحجارة فيه رطبة، وأنشد العجاج[2]:

وَقَدْ أَتَاهُ زَمَنُ الفِطَحْلِ والصَّخْرُ مُبْتَلٌّ كَطِينِ الْوَحْلِ

وصفة نحو سبطر - للطويل.

السادس: فُعْلَل - بضم الأول وفتح الثالث - ويكون اسما نحو جُخْدَب لذكر الجراد - وصفة نحو جُرْشَع بمعنى جُرْشُع - بالضم[3].

(١) نص كلام الجوهرى: الفطحل على وزن الهزبر زمن لم يخلق الناس فيه بعد.

(٢) قائله: قال المرادى: العجاج - قال العينى: وهو غير صحيح، وإنما قاله رؤبة.
وهو من الرجز -.
اللغة: «الفطحل» مثال هزبر - زمن لم يخلق فيه الناس.
الإعراب: «قد» حرف تحقيق «أتاه» فعل ماض وفاعله والهاء مفعوله «زمن» ظرف «الفطحل» مضاف إليه «والصخر» الواو للحال والصخر مبتدأ «مبتل» خبر المبتدأ «كطين» متعلق به «الوحل» مضاف إليه.
الشاهد: قوله «الفطحل» فإن وزنه فعَلّ - بكسر الفاء وفتح العين وتشديد اللام.
مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٧٨٩، والكامل للمبرد ٢٤٨.

(٣) الجرشع: العظيم من الجمال، ويقال: الطويل.

تنبيهات:

الأول: مذهب البصريين غير الأخفش أن هذا البناء السادس ليس ببناء أصلى، بل هو فرع على فُعْلُل - بالضم - فتح تخفيفا، لأن جميع ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم نحو جُخْدُب وطُحْلُب وبُرْقُع[1] في الأسماء، وجُرْشُع فى الصفات، ويقال للمخلب بُرْثُن، ولشجر فى البادية عُرْفُط؛ ولكساء مخطط برجد، ولم يسمع فيها فُعْلَل - بالفتح - وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه بناء أصلى؛ واستدلوا لذلك بأمرين:

أحدهما: أن الأخفش قال: جؤذر[2]،ولم يحك فيه ضم الذال، فدل على أنه غير مخفف، وهذا مردود، فإن الضم منقول فى جؤذر أيضا، وزعم الفراء أن الفتح فى جؤذر أكثر، وقال الزبيدى: إن الضم فى جميع ما ورد منه أفصح.

والآخر: أنهم قد ألحقوا به، فقالوا: عُنْدَد، يقال: مالى عن ذلك عندد، أى: بد، وقالوا: عَاطَتْ الناقة عُوطَطا - إذا اشتهت الفحل، وقالوا: سودد فجاءوا بهذه الأمثلة مفكوكة، وليست من الأمثلة التى استثنى فيها فك المثلين لغير الإلحاق، فوجب أن يكون للإلحاق، وأجاب الشارح: بأنا لا نسلم أن فك الإدغام للإلحاق بنحو: جخدب،وإنما هو لأن فعللا من الأبنية المختصة بالأسماء، فقياسه الفك كما فى جدد وظلل. وإن سلمنا أنه للإلحاق فلا نسلم أنه لايلحق إلا بالأصول، فإنه قد ألحق بالمزيد فيه فقالوا: اقعنسس[3] فألحقوه باحرنجم،فكما ألحق بالفرع بالزيادة، فكذا يلحق بالفرع بالتخفيف.

الثانى: ظاهر كلام الناظم هنا موافقة الأخفش والكوفيين على إثبات أصالة فعلل، وقال فى التسهيل: وتفريغ فعلل على فعلل أظهر من أصالته.

الثالث: قال بعضهم فى ثبوت فِعْلَل - بكسر الأول وفتح الثالث - بحث، لأن دِرْهَما معرب وهِبْلَع يحتمل زيادة الهاء.

---

(١) الطحلب: خضرة تعلو الماء إذا طال مكثه، والبرقع: نقاب المرأة وما يستر به وجه الدابة.

(٢) الجؤذر: بفتح الذال - ولد البقرة الوحشية.

(٣) اقعنسس: فهو مقعنسس، والمقعنسس: الشديد، والمتأخر أيضا.

قلت: إنما يتم هذا إذا لم يكن لهذا الوزن مثال يثبت به غير هذين المثالين، وليس كذلك، بل قد ذكروا له أمثلة غيرهما منها هجرع؛ ويحتمل أيضا زيادة الهاء، وزئبر[1] وقلعم ـ لجبل بعينه ـ وقال الجرمى: هو من أسماء الرجال. وقال الزبيدى: القلعم ـ الشيخ المسن، ويقال: القلعم ـ الطويل ـ فجعله صفة، وذكر الجوهرى قلحم ـ بالقاف والحاء المهملة وقال: القلحم المسن، قال: وقد ذكرناه فى باب الحاء، لأن الميم زائدة.

فإن قلت: قد قال الأصمعى: ليس فى الكلام فعلل إلا درهم وهجرع فحصر.

قلت: قد زاد غيره ما تقدم ذكره.

فإن قلت: وعلى تقدير ثبوت هذا الوزن فتمثيله بدرهم ليس بجيد؛ إذ الوزن لا يثبت بالمعرب.

قلت، ذكر بعضهم أن الأسماء الأعجمية على ثلاثة أقسام:

قسم (غيرته)[2] العرب وألحقته بكلامها، فحكم أبنيته فى اعتبار الأصلى والزائد والوزن حكم أبنية الأسماء العربية (الوضع)[3] كدرهم.

وقسم (غيرته)[4] ولم تلحقه بأبنية كلامها، فلا تعتبر فيه ما اعتبر فيما قبله نحو آخر، وقسم تركوه غير مغير فما ألحقوه بأبنية كلامهم عد منها نحو خُرَّم[5] ألحقوه بسُلَّم، وما لم يلحقوه (بأبنية كلامهم)[6] لم يعد منها نحو خراسان لا يثبت فيه فعالان.

---

(١) الزئبر: هو مايعلو الثوب الجديد.

(٢) أ ، جـ ـ وفى ب (عربته).

(٣) أ، ح.

(٤) أ ، ب.

(٥) خرم: اقتطع واستأصل، وخرم الخرزة فتخرمت فصمها.

(٦) أ ، جـ.

الرابع: زاد بعضهم فى أبنية الرباعى ثلاثة أوزان: وهى فِعْلُل بكسر الأول وضم الثالث، وحكى ابن جنى أنه يقال لجوز القطن الفاسد: خِرفُع، ويقال أيضا لزئبر الثوب زئبُر، وللضئبل - وهو من أسماء الداهية: ضِئبُل، وفُعَلّ بضم الأول وفتح الثانى - نحو خبعث ودلمز، وفَعلِل - بفتح الأول وكسر الثالث - نحو طحربة[1].

ولم يثبت الجمهور هذه الأوزان، وما صح نقله منها فهو عندهم شاذ، وقد ذكر الأول من هذه الثلاثة فى الكافية فقال: وربما استعمل أيضا فِعلُل، والمشهور فى الزئبر والضِّئبَل - كسر الأول والثالث.

قال فى الصحاح: وربما جاء بضم الباء فيهما، قال ثعلب: لانعلم فى الكلام فعلل، فإن كان هذان الحرفان مسموعين - بضم الباء - فهما من النوادر.

وقال ابن كيسان: هذا إذا جاء على هذا المثال شهد للهمزة بأنها زائدة. وإذا وقعت حروف الزيادة فى الكلمة جاز أن تخرج على بناء الأصول.

الخامس: قد علم بالاستقراء أن الرباعى لا بد من إسكان ثانيه أو ثالثه، ولا يتوالى أربع حركات فى كلمة، فمن ثم لم يثبت فُعْلُل بقولهم عُرُتُن - وهو نبت يصبغ به، بل جعل فرعا على فعنلل لقولهم فيه عرنتن، فحذفت نونه وترك على حاله، ولا فُعَلِل بقولهم عُلَبِط[2] بل جعل فرعا على فعالل، لأن ما جاء على فُعَلِل يجوز فيه فعالِل، ولا فَعَلِل بقولهم جَنَدِل، بل جعله البصريون فرعا على فعالل، وأصله جنادل، وجعله الفراء وأبو على فعليل، وأصله جنديل.

واختاره المصنف، لأن جَنَدِلاً مفرد فتفريعه على المفرد أولى، وقد أورد بعضهم هذه الأوزان على أنها من الأبنية الأصول، وليست محذوفة، وليس بصحيح لما سبق.

---

(١) الخبعث: اسم للضخم، وقيل: الشديد العظيم الخلق.
والدلمز: اسم للصلب الشديد. والطحربة: القطعة من الغيم.

(٢) الضخم من الرجال، وناقة علبطة أى عظيمة.

.... وإنْ علاَ فَمَعْ فَعَلَّلٍ حَوَى فَعْلَلِلاَ

كذا فعلّل وفعلَل ....

يعنى: أن الاسم الخماسى المجرد، وهو المراد بقوله (إن علا) أى: جاوز الأربعة، له أربعة أبنية:

الأول: فَعَلَّلٌ - بفتح الأول والثانى والرابع - ويكون اسما نحو سَفَرْجَلٌ، وصفة نحو شَمَرْدَلٌ - للطويل.

الثانى: فَعْلَلِل - بفتح الأول والثالث وكسر الرابع - قالوا: لم يجئ إلا صفة نحو جَحْمَرِش - للعظيمة من الأفاعى، وقال السيرافى: هى العجوز المسنة، وقَهْبَلِس - للمرأة العظيمة - وقيل: لحشفة الذكر، فيكون اسما.

الثالث: فُعَلِّل - بضم الأول وفتح الثانى وكسر الرابع، ويكون اسما نحو خُبَعْثِن - للأسد - وخُزَعْبِل - للباطل، وللأحاديث المستطرفة، وصفة نحو قُذَعْمِل - للبعير الضخم.

الرابع: فِعْلَلٌ - بكسر الأول وفتح الثالث - ويكون اسما نحو قِرْطَعْب - وهو الشىء الحقير - وصفة نحو جِرْدَحْل - وهو الضخم من الإبل.

تنبيه:

زاد ابن السراج فى أوزان الخماسى فُعْلَلِل نحو هُنْدَلِع - اسم بقلة - ولم يثبته سيبويه، والصحيح أن نونه زائدة لأوجه:

أحدها: أنه يلزم من تقدير أصالتها عدم النظير.

الثانى: أن كُرَاعا[1] حكى فى الهندلع - كسر الهاء؛ فلو كانت أصلية لزم كون الخماسى على ستة أمثلة، فكان يفوت تفضيل الرباعى عليه، وهو مطلوب.

---

(١) هو على بن حسن الهنائى المعروف بكراع النمل - بضم الكاف - أبو الحسن النحوى اللغوى. من أهل مصر أخذ عن البصريين وكان نحويا كوفيا صنف المنضد فى اللغة. المجرد مختصره. أمثلة غريب اللغة وغير ذلك.

الثالث: أنه يلزم على قوله أصالة نون كنهبل[1] لأن زيادتها لم تثبت، إلا لأن الحكم بأصالتها موقع فى وزن لا نظير له مع أن نون هندلع ساكنة ثانية، فأشبهت نون عنبر وحنظل ونحوهما ولا يكاد يوجد نظير كنهبل فى زيادة نون ثانية متحركة، فالحكم على نون هندلع بالزيادة أولى.

وزاد غيره للخماسى أوزانًا أخر لم يثبتها الأكثرون لندورها، واحتمال بعضها الزيادة فلا نطول.

وقوله: .. وَمَا غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوْ النَّقْصِ انْتَمَى

يعنى: أن ما جاء من الأسماء المتمكنة على غير الأمثلة المذكورة فهو منسوب إلى الزيادة فيه نحو خزعبيل، وجميع أبنية المزيد. أو إلى النقص منه وهو ضربان:

ضرب: نقص منه أصل نحو يد ودم، وضرب : نقص منه زائد نحو جندل وعلبط، وأصلهما: جنادل وعلابط، وقد سبق بيان ذلك.

تنبيه:

كان ينبغى أن يقول (وما غاير للزيد أو النقص أو الندور) لأن مثل طحربة مغاير للأوزان المذكورة، ولم ينتم إلى الزيادة ولا النقص، ولكنه نادر، قال فى التسهيل: وما خرج عن هذه المثل فشاذ، أو مزيدة فيه، أو محذوفة منه، أو شبه الحرف، أو مركب، أو أعجمى.

والحرفُ إِنْ يَلْزَمْ فأَصْلٌ والذِى لا يلزمُ الزائدُ مِثلُ تَا احتُذِى

لما ذكر أن أبنية الأسماء والأفعال ضربان: مجرد ومزيد فيه، أشار هنا إلى ما يتميز به الأصل عن الزائد، فذكر أن علامة الأصل أن يلزم تصاريف الكلمة، ولا يحذف شيء منها. وأن علامة الزائد، ألا يلزم تصاريف الكلمة، بل يحذف من بعض التصاريف.

ومثل الزائد بتاء احتذى؛ لأنها تحذف من بعض التصاريف، ولا تلزم، تقول: حَذَا حَذْوَهُ، فيعلم بسقوط التاء من حذا، أن التاء فى

(١) الكنهبل ـ بفتح الباء وضمها ـ شجر عظام وهو من العضاة.

احتـــذى زائدة، ويقال: احـــتذى به ـ أى: اقـــتدى به، ويقـــال أيضا احـــتذى أى: انتعل، قال[1]:

كُلَّ الحذاءِ يَحتَذِى الحافِى الوَقِعْ

والحذاء: النعل.

فإن قلت: تعريف الأصلى بأنه مايلزم تصاريف الكـلمة، غير جامع لخروج ما يسقط من بعض التصاريف، وهوأصل كواو يعـد، وغير مانع لدخول ما يلزم، وهو زائد، فلا يصح حـذا، ولايصح علامـة أيضا، لأن شرط العـلامة الاطراد، وذلك يعرف أيضا أن تعريف الزائد بما لايلزم لايصح.

قلت: الأصل إذا سقط لعلة فـهو مقدر الوجـود بخلاف الزائد، والزائد إذا لزم فهو مقدر السقوط؛ ولذلك يقـال: الزائد ما هو ساقط فى أصل الوضع تحقيقا أو تقديرا، وقد دعت الحاجة هنا إلى ثلاث مسائل:

الأولى: فى ذكر حروف الزيادة.

اعلم أن الزائد نوعان:

أحدهما: أن يكون تكرير أصل لإلحاق أو غـيره، فلا يختص بأحرف الزيادة وهو إما تكرير عـين نحو قطَّع، أو لام نحـوَ جَلْبَبَ أو فاء وعين مع مـباينة اللام نحو مَرْمَرِيس[2] وهو قليل، أو عين ولام مع مباينة الفاء نحو صَمَحْمَح[3].

(١) قائله: هو المقدام واسمه جساس بن قطيب ـ وهو من الرجز ـ
اللغة: «الحذاء» بمعنى الاحـتذاء، وبمعنى النعل «الوقع» وقع اشتكى لحم قـدمه من غلظ الأرض والحجارة.
الإعراب: «كل» مفعول مطلق إن جعل الحذاء مصدرا من الاحتذاء، ومفعول به إن جعل بمعنى النعل، وهو الأقـرب «الحذاء» مضاف إليـه «يحتذى» فـعل مضارع «الحـافى» فاعل «الوقع» صفة.
الشاهد: قوله «حتذى» بمعنى ينتعل.
مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٨٩٣.

(٢) المرمريس: يقال رجل مرمريس إذا كان داهيا عاقلا معالجا للأمور.

(٣) الصمحمح: ـ كسفرجل ـ الشديد القوى، والأنثى صمحمحة.

والآخر: ألا يكون تكرير أصل، فهذا لا يكون إلا أحد الأحرف العشرة المجموعة فى «أمان وتسهيل»، وقد جمعت فى تراكيب أخر لا فائدة فى التطويل بذكرها، ومعنى تسميتها حروف الزيادة أنه لا يزاد لغير تكرير إلا منها، وليس المراد أنها تكون زائدة أبدا، لأنها قد تكون أصلا، وذلك واضح، وأسقط المبرد من حروف الزيادة الهاء، وسيأتى الرد عليه.

الثانية: فى ذكر فوائد الزيادة وهى ستة:

أولها: الإلحاق نحو شَمْلَل[1].

وثانيها: بيان معنى كحروف المضارعة.

وثالثها: المد نحو كتاب.

ورابعها: الإمكان نحو همزة الوصل.

وخامسها: التعويض كتاء زنادقة لأنها عوض من الياء فى زناديق.

وسادسها: التكثير نحو ألف قَبَعْثَرى.

الثالثة: فى ذكر أدلة الزيادة ، وهى تسعة:

أولها: سقوط الحرف من أصل، كسقوط ألف من ضارب فى أصله أعنى المصدر، وهذا الدليل هو الذى يسميه أهل التصريف الاشتقاق، والاشتقاق ضربان أكبر وأصغر.

فالأكبر: هو عقد تراكيب الكلمة كيفما قلبتها على معنى واحد، كعقد تراكيب (ق و ل) على معنى الخفة والسرعة، وعقد تراكيب (ك ل م) على معنى الشدة والقوة، ولم يقل به إلا أبو الفتح، وكان أبو على يأنس به فى بعض المواضع.

والأصغر: هو إنشاء مركب من مادة عليها وعلى معناه كأحمر والحمرة، وهذا هو المعتبر فى التصريف، ولا يقبل قول من أنكره.

---

(١) شملل: أى : أسرع، وأيضا بمعنى أخذ من النخل بعد لقاطه ما يبقى من ثمره.

ثانيها: سقوط من فرع، كسقوط ألف كتاب فى جمعه على كتب، وهذا يسمى بالتصريف، وهو شبيه بالاشتقاق، والفرق: أن الاشتقاق استدلال بالفرع والتصريف استدلال بالأصل[1].

وثالثها: سقوطه من نظيره كسقوط ياء أيطل فى إطل، والأيطل: الخاصرة.

وشرط الاستدلال بسقوط الحرف فى أصل أو فرع أو نظير على زيادته أن يكون سقوطه لغير علة، فإن كان سقوطه لعلة، كسقوط واو وعد فى يعد أو فى عدة، لم يكن دليلا على الزيادة.

ورابعها: كون الحرف مع عدم الاشتقاق فى موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق، وذلك كالنون إذا وقعت ثالثة ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان نحو عصنصر[2] فإن النون فيه محكوم بزيادتها مع أنه لا يعرف له اشتقاق، لأن نونه فى موضع لا تكون فيه مع الاشتقاق إلا زائدة نحو جَحَنْفَل من الجَحْفَلة - وهى لذى الحافر كالشَّفَة للإنسان، والجَحَنْفَل: العظيم الشفة.

وخامسها: كونه مع عدم الاشتقاق فى موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق، كالهمزة إذا وقعت أولا وبعدها ثلاثة أحرف، فإنها يحكم عليها بالزيادة وإن لم يعلم الاشتقاق، فإنها قد كثرت زيادتها إذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه، وذلك نحو إِفْكِل، يحكم بزيادة همزته حملا على ما عرف اشتقاقه نحو أحمر، والإِفْكِل: الرعدة.

وسادسها: اختصاصه بموضع لا يقع فيه إلا حرف من حروف الزيادة، كالنون من كنتأو[3] ونحوه (فإنها زائدة إذ لايقع موضعها ما لايصلح للزيادة)[4]. فلا يوجد مثل سِرْدَأْو.

وسابعها: لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة فى تلك الكلمة نحو تَتْفُل - بفتح التاء وضم الفاء - ولد الثعلب، فإن تاءه زائدة، لأنها لو جعلت أصلا، لكان وزنه فعلل، وهو مفقود.

---

(١) وفى (استدلال بالأصل والتصريف استدلال بالفرع).

(٢) عصنصر: اسم جبل.

(٣) الكنتأو: الجمل الشديد والعظيم اللحية. (٤) أ، ب.

وثامنها: لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة فى نظير الكلمة التى ذلك الحرف منها نحو تتفل على لغة من ضم التاء والفاء، فإن تاءه أيضا زائدة على هذه اللغة وإن لم يلزم من تقدير أصالتها عدم النظير، فإنها لو جعلت أصلا كان وزنه فعلل نحو برثن وهو موجود، ولكن يلزم عدم النظير فى نظيرها أعنى: لغة الفتح، فلما ثبتت زيادة التاء فى لغة الفتح حكم بزيادتها فى لغة الضم أيضا، إذ الأصل اتحاد المادة.

وتاسعها: دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة وألف اسم الفاعل ونحو ذلك.

وزاد بعضهم فى الدلائل عاشرا، وهو: الدخول فى أوسع البابين نحو كَنَهْبُلْ ـ بضم الباء ـ فإن وزنه على تقدير أصالة نون فَعَلُّل[1] وهو مفقود، وعلى تقدير زيادتها فَعَنْلُل ـ وهو مفقود أيضا، ولكن حكم بزيادتها دخولا فى أوسع البابين، لأن باب المزيد أوسع.

قلت: وهذا مندرج فى السابع، لأنه إذا عدم النظير على تقدير الأصالة حكم بالزيادة سواء وجد النظير على تقدير الزيادة أو لم يوجد.

بِضِمْنِ فعْلٍ قَابِلِ الأصولَ فى وَزْنٍ وَزَائدٌ بلفظه اكتُفِى

اصطلح أهلَ التصريف على أن يزنوا بالفاء والعين واللام، فيقابل أول الأصول بالفاء، وثانيها بالعين، وثالثها باللام، فيقال فى وزن فلس فعل وفى ضرب فعَل، ويسوى بين الوزن والموزون فى الحركة والسكون.

وأما الزائد فيعبر عنه بلفظه كقولك فى وزن أحمر أفعل فيعبر عن الهمزة بلفظها، لأنها زائدة، ويستثنى من الزوائد نوعان لا يعبر عنهما بلفظهما:

أحدهما: المبدل من تاء الافتعال، فإنه يعبر عنه بالتاء التى هى أصله، كقولك فى وزن اصطبر: افتعل، وذلك لأن المقتضى للإبدال فى الموزون غير موجود فى الوزن فرجع إلى أصله، وما قيل من أن ذلك لدفع الثقل، ليس بشىء.

والآخر: المكرر لإلحاق أو لغيره، فإنه يقابل به الأصل، وسيأتى بيانه.

---

(١) كسفرجل ـ بضم الجيم ـ.

وَضَاعِفِ اللَّامَ إِذَا أَصْلٌ بَقِى كراءِ جعفرٍ وقَافِ فُسْتُقِ

إذا كان الموزون رباعيا أو خماسيا، قوبل الرابع بلام ثانية، والخامس بلام ثالثة، كقولك فى وزن جعفر فعلل، وفى وزن فستق فُعلُل، وكقولك فى وزن سفرجل فَعلَّل، وفى وزن قُدَعْمِل فعلل.

وإِنْ يَكُ الزائدُ ضِعفَ أَصْلِ فَاجْعَلْ لَهُ فِى الوزنِ مَا للأَصْلِ

إذا كان الزائد ضعف أصل قوبل بما يقابل به ذلك الأصل، فإن كان ضعف الفاء قوبل بالفاء، وإن كان ضعف العين قوبل بالعين وإن كان ضعف اللام قوبل باللام، فتقول فى وزن اغدودن[1] افعوعل، وفى وزن جلبب فَعْلَل، وهذا يقيد قوله: **وزائد بلفظه اكتفى**. وحاصل ما ذكر فى الوزن أنه يعبر عن أول الأصول بالفاء وعن ثانيها بالعين وعن ثالثها ورابعها وخامسها باللام، وعن الزائد بلفظه إلا المبدل من تاء الافتعال، فإنه يقابل بأصله وإلا المكرر فإنه يقابل بمثل ما يقابل به الأصل.

ثم اعلم أن الزائد إن لم يكن من حروف «أمان وتسهيل» فهو تكرير، ولا إشكال كالباء من جلبب. وإن كان منها فقد يكون تكريرا، وقد يكون غير تكرير، بل تكون صورته صورة المكرر، ولكن دل دليل على أنه لم يقصد به تكرير، فيقابل فى الوزن بلفظه نحو «سَمْنَان» ـ هو ماء لبنى ربيعة ـ فوزنه فعلان لا فعلال، لأن فعلالا بناء نادر.

تنبيهات:

الأول: فائدة هذا الوزن التوصل إلى الإعلام بالأصلى والزائد باختصار.

الا ترى أنك إذا سئلت عن وزن أحمر فقلت: أفعل، علم من ذلك زيادة الهمزة، وأصالة ما عداها.

الثانى: المعتبر فى الوزن ما استحقه الموزون من الشكل قبل التغيير، فلذلك يقال فى وزن رد ومرد فَعَل ومَفْعَل، لأن أصلهما رددَ ومَرْدَد.

---

(١) اغدودن: يقال اغدودن الشعر إذا طال واغدودن النبت إذا اخضر.

الثالث: لما كـان الغرض من الوزن التنبيـه على الأصـول والزوائد، وعلى ترتيبـها قلبت الزنة إذا وقع فـى الموزون قلب، كقولك فـى وزن آدُر: أعفُل، لأنه أصل أدْوُر ثم قـدمت العين على الفـاء، ولذلك لو كان فى المـوزون حذف وزن باعتبـار ما صار إليه بعـد الحذف، فى قاض فاع؛ وفى عـدة: علة، إذا أريد بيان الأصل فى المقلوب والمحذوف[1].

فيقال: أصله كذا ثم أعل.

الرابع حكى بعضـهم فى تمثيل البدل فى نحـو كساء قـولين قال: منهم من يقابله بلفظه، ومنهم من يقابله بأصله، فمثال كساء فعاء أو فعال.

الخامس: مـا ذكـر من التعـبـيـر عن الرابع والخـامس باللام هو مـذهب البصـريين، وهو المعتمد، وللكـوفيين فى ذلك خلاف، واضطراب لا حـاجة إلى التطويل به.

السادس: ما ذكره من أن الزائد إذا كان تكريرا يقابل بما يقابل به الأصل هو الصحيح، وبه قـال الأكثرون، وذهب بعضهم إلى أن الزائد يقـابل بلفظه مطلقا، ولو كان مكررا، فيقال: فى وزن جلبب: فعلب

واحكُمْ بتأصيلِ حروف سِمْسم ... ونَحْوِه والخُلفُ فى كَلَمْلَم

إذا تكرر حرفـان ولا أصل للكلمة غـيرهما، فـإن لم يفهم المعنى بسـقوط الثالث عمتهـما الأصالة نحو سمسم فوزنه فِعْلِل، لأن أصـالة اثنين متيقنة ولا بد من ثالث مكمل لأصوله، وليس أحد الباقين أولى من الآخـر، فحكم بأصالتهما، وظاهر كلام المصنف أن هذا القسم لا خـلاف فيه، وفى كلام بعضـهم ما يوهمه، وقد حكى عـن الخليل، وعن بعض الكوفيـين أن وزنه فعفل تـكررت فاؤه، وهو بعيد.

وإن فهم المعنى بسقوط ثالثة نحو لَمْلَم ـ وهو أمر من لملمت ـ بمعنى لممت ـ ففيه ثلاثة مذاهب:

---

(١) ب جـ. وفى أ (الموزون).

الأول: مذهب البصريين إلا الزجاج: أن حروفه كلها محكوم بأصالتها كالنوع الأول فوزن لملم فعلل، ولا فرق عندهم بين ما يفهم المعنى عند سقوط ثالثه وما لايفهم.

الثانى: مذهب الزجاج أن الصالح للسقوط زائد فتكون اللام الثانية من لملم زائدة.

والثالث: مذهب الكوفيين أن الصالح للسقوط أبدل من تضعيف العين، فأصل لملم على قولهم لمم، فاستثقل توالى ثلاثة أمثال، فأبدل من إحداهما حرف يماثل الفاء، ورد مذهب الكوفيين، بأنهم قالوا فى مصدره: فعللة، ولو كان مضاعفا فى الأصل لجاء على التفعيل، واختار الشارح مذهب الكوفيين.

فإن تكرر حرفان وللكلمة أصل غيرهما، حكم فيه بزيادة الضعفين نحو صمحمح ومرمريس.

وفى تعيين الزائد فى نحو ذلك خلاف. وذكر فى التسهيل: أنه حكم بزيادة ثانى المتماثلات.

وثالثها: فى نحو صمحمح ـ يعنى: الحاء الأولى والميم الثانية، وبزيادة ثالثها ورابعها فى نحو مرمريس يعنى: (الميم والراء التى تليها)[1] واستدل بعضهم على زيادة الحاء الأولى فى صمحمح والميم الثانية فى مرمريس بحذفهما فى التصغير حيث قال: صميمح، ومريريس ونقل عن الكوفيين فى صمحمح أن وزنه فعلل، وأصله صمحح، أبدلوا الوسطى ميما

فَأَلِفٌ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ　　　صَاحَبَ زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ

شرح الناظم فى بيان ما تطرد زيادته من الحروف العشرة، فذكر أن الألف إذا صحب أكثر من (اصلين)[2] فهو زائد كألف كتاب وسرداح[3] وعلة ذلك أن أكثر ما وقع فيه الألف كذلك دل الاشتقاق على زيادته، فحمل عليه ما سواه.

---

(١) أ ـ وفى ب، جـ (الميم الثالثة والراء الرابعة).

(٢) ب، جـ. وفى أ (حرفين).

(٣) سرداح ـ بكسر أوله ـ الناقة الطويلة.

وقد فهم من قوله (أكثر من أصلين) أنه إذا صحب أصلين فقط لم يكن زائدا، بل إن كان فى فعل أو فى اسم متمكن، فهو بدل من أصل، إما ياء نحو رحا، أو واو نحو عصا.

ولا تكون الألف أصلا إلا فى حرف أو شبهه.

ونزيد هذا الموضع بيانا فنقول: للألف ثلاثة أحوال:

أولها: أن تكون مصاحبة لأصلين فقط، فيتعين الحكم بعدم زيادتها كما ذكر.

وثانيها: أن تكون مصاحبة لأكثر من أصلين، فيتعين الحكم بزيادتها، لما تقدم، إلا فى نحو عاعى وضوضى[1] من مضاعف الرباعى، فإنها فيه بدل من أصل لا زائدة.

وثالثها: أن تكون مصاحبة لأصلين والثالث يحتمل الأصالة والزيادة، فإن قدرت أصالته فالألف زائدة، وإن قدرت زيادته فالألف غير زائدة.

فإن قلت: فما المحكوم به عند الاحتمال؟

قلت: إن كان ذلك المحتمل همزة مصدرة أو ميما مصدرة أو نونا ثالثة ساكنة فى الخماسى حكم عليه بالزيادة، وعلى الألف بأنها منقلبة عن أصل نحو أفعى وموسى وعقنقى[2] إن وجد فى كلامهم ما لم يدل دليل على أصالة هذه الأحرف، وزيادة الألف نحو أرطى فيمن قال: أديم مأروط[3].

وإن كان المحتمل غير هذه الثلاثة حكمنا بأصالته وزيادة الألف، كما ذكروا.

وقال فى التسهيل: وتترجح زيادة ما صدر من ياء أو همزة أو ميم على زيادة ما بعده من حرف لين - فسوى بين الياء والهمزة والميم فى ذلك.

---

(١) عاعى - بعينين مهملتين - أى: زجر الضأن، وضوضى: بضادين - قال فى القاموس: فى باب الهمزة: الضاضاء، والضوضاء، أصوات الناس فى الحرب، ورجل مضوض مصوت.

(٢) عقنقى: لم أجده فى القاموس، لأنه قال إن وجد فى كلامهم.

(٣) أى: مدبوغ بالأرطى - والأرطى: شجر ينبت فى الرمل.

ثم اعلم أن الألف لا تزاد أولا، لامتناع الابتداء بها، وتزاد فى الاسم ثانية نحو ضارب، وثالثة نحو كتاب، ورابعة نحو حبلى، وخامسة نحو انطلاق، وسادسة نحو قبعثرى، وسابعة نحو أربعاوى.

وتزاد فى الفعل ثانية نحو قاتل، وثالثة نحو تغافل، ورابعة نحو سلقى، وخامسة نحو اجأوى، وسادسة نحو اغرندى[١].

والْيَا كَذَا والواوُ إنْ لَمْ يَقَعَا ... كَمَا هُمَا فِى يُؤْيُؤ وَوَعْوَعَا

يعنى: أن الياء والواو مثل الألف فى أن كلا منهما إذا صحب أكثر من أصلين، حكم بزيادته إلا الثنائى المكرر نحو يُؤيُؤ ـ لطائر ذى مخلب ـ قال الجوهرى: شبه الباشق، والجمع اليآبئ ووعوع: إذا صوت.

فهذا النوع يحكم فيه بأصالة حروفه كلها كما حكم بأصالة حروف سمسم.

والتقسيم السابق فى الألف يأتى هنا أيضا، فنقول الياء والواو لهما ثلاثة أحوال:

فإن صحبا أصلين فقط فهما أصلان، وإن صحبا ثلاثة فصاعدا مقطوعا بأصالتها فهما زائدان، إلا فى الثنائى المكرر كما تقدم، وإن صحبا أصلين وثالثا محتملا، فإن كان همزة أو ميما مصدرتين حكم بزيادتهما وأصالة الياء والواو، نحو أيدع ومزود[٢] إلا أن يدل دليل على أصالة (الميم والهمزة)[٣] وإن كان غيرهما حكم بأصالته وزيادة الياء والواو ما لم يدل دليل على خلاف ذلك.

ثم إن الياء تزاد فى الاسم أولى نحو يَلْمَع، وثانية نحو ضَيْغَم، وثالثة نحو

---

(١) سلقى: فى القاموس: سلق فلانا طعنه كسلقاه

اجأوى: فى الصحاح: الجؤوة حمرة تضرب إلى سواد، وفى القاموس: أنه يقال: جؤوة كحمرة وجؤة كثبة وجأى كجوى والفعل جىء الفرس وجأى واجأوى والنعت أجوى وجأواه.

اغرندى: أى: علا.

(٢) أيدع: ـ بفتح الهمزة وسكون الياء وفتح الدال ـ له معان منها الزعفران ومزود: المزود ـ كمنبر: وعاء الزاد وهو طعام المسافر.

(٣) أ ـ وفى ب، جـ (الياء والواو).

قَضِيب، ورابعة نحو حِذْرِيَة، وخامسة نحو سُلَحْفِية، قيل: وسادسة نحو مِغْنَاطيس، وسابعة نحو خُنْزُوانِيَة(١).

وتزاد فى الفعل أولى نحو يضرب، وثانية نحو بَيْطر، وثالثة عند من أثبت فَعْيَل فى أبنية الأفعال نحو رَهيَأ، ورابعة نحو قَلْسَيْت، وخامسة نحو تَقَلْسَيْتُ، وسادسة نحو اسْلَنْقَيْتُ(٢).

والواو تزاد ثانية نحو كَوْثر، وثالثة نحو عَجُوز، ورابعة نحو عَرْقُوَة، وخامسة نحو قَلَنْسُوة، وسادسة نحو أَرْبَعَاوِى، وتزاد فى الفعل ثانية نحو حَوْقَل، وثالثة نحو جَهْوَر، ورابعة نحو اغْدَوْدَنَ(٣).

ومذهب الجمهور أن الواو لا تزاد أولا، قيل: لثقلها، وقيل: لأنها إن زيدت مضمومة اطرد همزها، أو مكسورة فكذلك، وإن كان همز المكسورة أقل، أو مفتوحة فيتطرق إليها الهمز؛ لأن الاسم يضم أوله فى التصغير، والفعل يضم أوله عند بنائه للمفعول؛ فلما كانت زيادتها أولا تؤدى إلى قلبها همزة رفضوه، لأن قلبها همزة قد يوقع فى اللبس، وزعم قوم أن واو «وَرَنْتَل» - وهو الشر - زائدة على الندور، وهو ضعيف، إذ لا نظير لذلك، ولأنه يؤدى إلى بناء وَفَنْعَل - وهو مفقود، والصحيح أن الواو أصلية.

---

(١) يلمع: هو السراب
حذرية: - بكسر الحاء وسكون الذال وكسر الراء - القطعة الغليظة من الأرض سلحفية: بضم السين وفتح اللام وسكون الحاء وكسر الفاء - حيوان معروف. خنزوانية: بضم الخاء وسكون النون وضم الزاى - التكبر.

(٢) رهيأ: فى القاموس: الرهيأة بمعان منها الضعف والتوانى وفساد الرأى. قلسيت: يقال: قلسيته فتقلس أى: ألبسته القلنسوة فلبسها.
اسلنقيت: أى: نمت على ظهرى.

(٣) عرقوة: - بفتح العين وسكون الراء وضم القاف - إحدى خشبتى الدلو اللتين على فمه كالصليب.
أربعاوى: بضم الهمزة - فى القاموس: قعدة المتربع.
جهور: أى: رفع صوته.

واختلف فى لامه فقال الفارسى. زائدة، وإليه ذهب المصنف، وقال غيره: أصلية، ووزنه على هذين القولين فعنلل، لأن اللام الأخيرة على الأول منهما زائدة، وعلى الثانى أصلية.

تنبيهان:

الأول: قد اتضح أن الواو والياء بينهما فرق، وهو أن الواو لاتزاد أولا بخلاف الياء.

الثانى: إذا تصدرت (الياء)[1] وبعدها ثلاثة أصول، فهى زائدة كما سبق نحو يلمع، وإذا تصدرت وبعدها أربعة أصول فهى أصل كالياء فى يستعور - وهو شجر يتسوك بعيدانه - ووزنه فعللول كعضرفوط، هذا هو الصحيح، لأن الاشتقاق لم يدل على الزيادة فى مثله إلا فى المضارع نحو يدحرج، فإن زيادته فيه معلومة.

وهكَذَا هَمْزٌ وميمٌ سَبَقَا ثلاثةً تَأصِيلُهَا تَحَقَّقَا

الهمزة والميم متساويتان فى أن كلا منهما إذا تصدر وبعده ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها فهو زائد نحو أحمد وإفكل ومكرم، لدلالة الاشتقاق فى أكثر الصور على الزيادة، فحمل عليه ما سواه.

فإن قلت: فقد حكم سيبويه وأكثر النحويين على ميم «مَرْجَل» بأنها أصل مع أن بعدها ثلاثة أصول، وهكذا ميم مُغْفُور - وهو ضرب من الكَمْأة، وقد ذهب كثير إلى أن ميم «مِرْعِزّى»[2] أصل فلم يطرد هذا القانون.

قلت: هو مطرد ما لم يعارضه دليل على الأصالة من اشتقاق أو نحوه، فيحكم بمقتضى الدليل.

---

(١) أ، جـ.

(٢) المرجل: - بكسر الميم وسكون الراء وفتح الجيم - المشط والقدر من الحجارة والنحاس. والمرعزى: - بكسر الميم وسكون الراء وكسر العين وتشديد الزاى - فإن خففتها مددت وقد تفتح الميم: الزغب الذى تحت شعر العنز.

كما عارض فى مرجل ثبوت ميمه فى التصريف، كقولهم «مَرْجَلَ الحائكُ الثوبَ» إذا نسجه مُوَشىً بوَشْيٍ يقال له: المراجل، قال ابن خروف: المرجل ثوب يعمل بدارات كالمراجل وهى: قدور النحاس.

وقد ذهب أبو العلاء المعرى إلى زيادة ميم مِرْجل اعتمادا على ذلك الأصل، وجعل ثبوتها فى التصريف كثبوت ميم تَمَسْكَنَ من المسكنة، وتَمَنْدَلَ من المنديل، وتَمَدْرَعَ إذا لبس المدرعة، والميم فيها زائدة، ولا حجة له فى ذلك، لأن الأكثر فى هذا تَسكَّنَ وتندَّل وتدرع، قال أبو عثمان: هو كلام أكثر العرب.

وأما مُغْفُور: فعن سيبويه فيه قولان: أحدهما: أن الميم زائدة، والآخر: أنها أصل، لقولهم «ذهبوا يَتَمَغْفَرُون» أى: يجمعون المغفور، وهو ضرب من الكمأة.

وأما مِرْعِزّى: فذهب سيبويه إلى أن ميمه زائدة، وذهب قوم منهم الناظم إلى أنها أصل، لقولهم «كساء مُمَرْعَز»، دون مُرَعَّز.

والزم المصنف سيبويه أن يوافق على الأصالة فى مِرْعِزىً أو يخالف فى الجميع.

تنبيهات:

الأول: فهم من قوله (سبقا) أنهما لايحكم بزيادتهما متوسطتين ولا متأخرتين إلا بدليل، ويستثنى من ذلك الهمزة المتأخرة بعد الألف وقبلها أكثر من أصلين، فإنها تطرد زيادتها، وسيأتى.

ومثال ما حكم فيه بزيادة الهمزة، وهى غير مصدرة شَمْأَل واحبَنْطَأ[1].

ومثال ما حكم فيه بزيادة الميم، وهى غير مصدرة دلامص وزرقم[2].

أما شمأل: فالدليل على زيادة همزتها سقوطها فى بعض لغاتها، وفيها عشر لغات:

شَمْأَل، وشَأْمل - بتقديم الهمزة على الميم - وشَمَال، على وزن قَذَال، وشَمُول - بفتح الشين - وشَمَل - بفتح الشين والميم - وشَمْل - بإسكان الميم -

---

(١) احبنطأ: انتفخ بطنه.

(٢) الزرقم: - بضم الزاى وسكون الراء وضم القاف - : الشديدة الزرقة.

و ـ يمَل على وزن فَيْعل، وشمال على وزن كتاب، وشَمِيْل ـ بفـتح الشين وكسر الميم ـ وَشَمْأَلّ ـ بتشديد اللام، واستدل ابن عـصفور وغيره على زيادة همزة شمأل بقولهـم «شملت الريح» إذا هبت شـمالا، واعتـرض بأنه يحتـمل أن يكون أصله شمألت فنقل، فلا يصح الاستدلال به.

وأما احبنطأ: فـالدليل على زيادة ميمها سقـوطها فى الحَبَط[1]، والظاهر أن وزن احبنطأ افـعنلأ، وزعم بعضهـم أنه افعنلى كاسـرندى، والهمزة فـيه بدل من الألف.

قال: لأن افعنلأ بناء مفقود.

وأما دلامص: فالدليل على زيادة ميمها سقوطها فى قولهم «دِرْعٌ دلامصٌ».

يقـال: دلامص ودُمـالص ودُلَص ودُمْلَص ودُلاص ـ وهو الشيء البـراق ـ وذهب أبو عثمان إلى أن الميم فـى دلامص وأخواته أصل، وإن وافقت دلاصا فى المعنى، فهى عنده من باب سبط وسِبَطر[2].

وأما زُرْقُم: فالدليل على زيادة ميـمه واضح، لأنه من الزرقة، والزرقم هو الأزرق.

والثانى: فهم من قوله (ثلاثة) أنهما إذا سبـقا أصلين فقط نحو أمر ومنع، أو أربعـةً أصـولا نحو اصطبـل ومرزجـوش[3] فلا يـحكم بزيادتهمـا بل يحكم بأصلتهما.

أما إذا سبـقا أصلين فقط فتكميـلا لأقل الأبنية، وأما إذا سبقـا أربعة، فإن الاشتـقاق لم يدل على الزيادة فى نحـو ذلك إلا فى فعل أو محـمول عليـه نحو ادحرج ومدحرج، فوزن اسطبل فعلَلٌ، ووزن مرزجوش فعللول.

---

(١) الحبط: بفتحتين ـ وهو أن تأكل الماشية فتكثر حتى تنتفخ لذلك بطونها ولا يخرج عنها ما فيها.

(٢) السـبطر ـ كـهزبر ـ الشـهم الماضى، وهو الطويل أيـضا، والسـبط: الطويل وهمـا من المرادفات المتفقة فى معظم الحروف.

(٣) المرزجوش: نبت.

وقياس إبراهيم وإسماعيل أن تكون همزتهما أصلية لو كانا عربيين، ولذلك رد أبو العباس على سيبويه قوله على تصغيرهما: بريهيم وسميعيل، وتقدم ذلك فى باب التصغير.

الثالث: فهم من قوله (تأصيلها تحققا) أنهما إذا سبقا ثلاثة لم يتحقق تأصيل جميعها، بل كان فى أحدها احتمال، لايقدم على الحكم بزيادتهما إلا بدليل.

وهذا فيه نظر، لأن الهمزة والميم إذا سبقا ثلاثة أحرف أحدها يحتمل الأصالة والزيادة، حكم بزيادة الهمزة والميم وبأصالة ذلك المحتمل إلا بدليل، ولذلك حكم بزيادة همزة أفعَّى وأبين وإجَّاص، وميم مُوسى ومِزْود ومِجَن[1]. وفى مجن عن سيبويه قولان: والأصح أن ميمه زائدة، فإذا دل دليل على أصالة الهمزة والميم، وزيادة ذلك المحتمل حكم بمقتضاه، كما حكم بأصالة أرطى فيمن قال: أديم مَأرُوط، وهمزة أولق ـ وهو الجنون ـ فيمن قال: أُلِق فهو مألوق، وبأصالة ميم مهدد[2] وزيادة أحد المثلين، إذ لو كانت ميمه زائدة لكان مَفْعَلا، فكان يجب إدغامه، وكذلك ميم مأجج[3] أصل لما ذكر، وأجاز السيرافى: فى مأجج ومهدد أن تكون الميم زائدة ويكون فكهما شاذا، وما ذكره الشارح من أن فى قوله (تأصيلها تحققا) تنبيها على أصالة همزة أوْلق وميم مَهْدَد، مبنى على ذلك المفهوم.

الرابع: تزاد الهمزة فى الاسم أولى كأحمر، وثانية كشأمل، وثالثة كشمأل، ورابعة كحطائط وهو القصير، وخامسة كحمراء، وسادسة كحروراء، وسابعة كعاشوراء، وثامنة كبربيطياء[4].

والميم تزاد أولى كمرحب، وثانية كدُملص، وثالثة كدلَّمص، ورابعة كزُرْقُم، وخامسة كضُبَارِم ـ لأنه من الضَّبر وهو فى شدة الخلق، وذهب ابن عصفور إلى أنها فى ضبارم أصلية، قال فى الصحاح: الضبارم ـ بالضم ـ الشديد الخلق من الأسد.

---

(١) مجن: ـ بكسر الميم وفتح الجيم وتشديد النون ـ الترس.

(٢) مهدد: اسم امرأة. (٣) مأجج: اسم موضع.

(٤) حروراء: موضع بالعراق.

بربيطياء: فى القاموس: البربيطياء ـ بالكسر ـ النبات.

كذاك همزٌ آخرٌ بَعْدَ ألِفْ　　أكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لفظُهَا رَدِفْ

أى: كذلك يحكم باطراد زيادة الهمزة إذا وقعت آخرا بعد ألف، قبل تلك الألف أكثر من حرفين، نحو حمراء وعِلْباء وقُرْفُصاء[1]، فلو كان قبل الألف حرفان فقط نحو كساء ورداء، أو حرف واحد نحو ماء وداء، فالهمزة بدل أصل، أو أصل لا زائدة.

ولو وقعت الهمزة آخرا وليست بعد ألف حكم بأصالتها إلا بدليل كما تقدم فى احبنطأ.

تنبيه:

مقتضى قوله (أكثر من حرفين) أن الهمزة يحكم بزيادتها فى ذلك. سواء قطع بأصالة الحروف التى قبل الألف كلها أم قطع بأصالة الحرفين، واحتمل الثالث، وليس كذلك؛ لأن ما آخره همزة بعد ألف بينها وبين الفاء حرف مشدد نحو سُلاّء وحوَّاء، أو حرفان أحدهما لين نحو زِيْزَاء وقُوباء[2] فإنه محتمل لأصالة الهمزة وزيادة أحد المثلين، أو اللين، وللعكس، فإن جعلت الهمزة أصلية كان سُلاّء فُعّالاء وحَوّاء فَعّالا من الحواية، وإن جعلت زائدة كان سُلاّء فُعْلاَء، وحَوّاء فَعْلاءُ من الحوة؛ فإن تأيد أحد الاحتمالين بدليل حكم به والغى الآخر، ولذلك حكم على حواء بأن همزته زائدة إذا لم يصرف، وبأنها أصل إذا صرف نحو حواء للذى يعانى الحيَّات.

والأولى فى سلاء أن تكون همزته أصلا، لأن فُعَّالا فى النبات أكثر من فعلاء، فلو قال الناظم (أكثر من أصلين) لكان أجود.

والنونُ فِى الآخِرِ كَالهَمْزِ وَفِى　　نَحْو غضنفرٍ أصالةٌ كُفِى

---

(١) القرفصاء: ـ بضم القاف والفاء ضرب من القعود يمد ويقصر.

(٢) سلاء: بضم السين وتشديد اللام ـ شوك النخل.

زيزاء: الأرض الغليظة.

قوباء: ـ بضم القاف ـ الذى يظهر فى الجسد ويخرج عليه وهو داء معروف يتقشر ويتسع يعالج ويداوى بالريق.

اعلم أن النون يحكم بزيادتها فى خمسة مواضع:

الأول: أن تقع آخرا بعد ألف زائدة قبلها أكثر من أصلين، كما تقدم فى الهمزة، فلذلك شبهها بالهمزة نحو ندمان وزعفران، فإن كان قبلها حرفان نحو زمان ومكان فهى أصلية.

فإن قلت: الناظم قد جعل النون فى الآخر كالهمز، وتقدم أن كلامه فى الهمزة ليس على إطلاقه، بل يستثنى منه نحو سلاء وقوباء، فإن فيه احتمالا، فهل يجرى ذلك فى النون؟

قلت: أما على قول أكثر النحويين فلا؛ لأنهم يحكمون بزيادة النون فى أمثال حسّان وعِقْيَان[1] إلا أن يدل دليل على أصالتها، بدلالة منع صرف حسان على زيادة نونه فى قول الشاعر[2]:

ألا مَن مُبلغٌ حسّانَ عنِّى ... مُغلغَلَةً تَدبُّ إلى عُكاظِ

أما على ما ذهب إليه فى التسهيل والكافية من أن النون فى ذلك كالهمزة فى تساوى الاحتمالين، فلا يلغى أحدهما إلا بديل، فينبغى أن يقيد إطلاقه هنا بذلك، وهذا مذهب لبعض المتقدمين، وذهب الجمهور إلى أن النون لا يشترط فى الحكم بزيادتها فى ذلك إلا شرطان:

---

(١) العقيان: الذهب الخالص. قيل: هو ما ينبت نباتا وليس مما يحصل من الحجارة هـ الجوهرى.

(٢) قائله: هو أمية بن خلف الخزاعى يهجو حسان بن ثابت الأنصارى. - وهو من الوافر.

اللغة: «مغلغلة» بضم الميم - يقال: رسالة مغلغلة إذا كانت محمولة من بلد إلى بلد «تدب» من دب على الأرض يدب دبيبا «عكاظ» - بضم العين - سوق من أسواق الجاهلية.

الإعراب: «ألا» للتنبيه «من» استفهامية فى محل رفع مبتدأ «مبلغ» خبره «حسان» منصوب على المفعولية «عنى» جار ومجرور متعلق بمبلغ «مغلغلة» مفعول مبلغ أيضا «تدب» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «إلى عكاظ» جار ومجرور متعلق بالفعل، والجملة فى محل نصب صفة لقوله مغلغلة.

الشاهد: قوله «حسان» حيث منعه من الصرف الدال على زيادة نونه.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٨٠٧، وابن يعيش ٤/٥٦٣

أحدهما: أن يكون قبل الألف أكثر من حرفين، والآخر: ألا يكون من باب جنجان[1].

فإن قلت: قد أخل الناظم بهذا الشرط الثانى.

قلت: قد ذكر قبل هذا ما يرشد إليه وهو قوله (واحكم بتأصيل حروف سمسم) وزاد بعضهم لزيادة النون شرطا آخر، وهو ألا تكون فى اسم مضموم الأول مضعف الثانى اسما لنبات نحو رمان، فإنها فى ذلك أصل، لأن فعالا فى أسماء النبات أكثر من فعلان، وإلى هذا ذهب فى الكافية حيث قال:

فعل عن الفعلان والفعلاء فى النبت للفعال كالسلاء

ورد بأن زيادة الألف والنون آخرا أكثر من مجىء النبات على فعال، ومذهب سيبويه والخليل: أن نون رمان زائدة، قال سيبويه: وسألته - أى الخليل - عن الرمان إذا سمى به، فقال: لا أصرفه فى المعرفة، وأحمله على الأكثر، إذا لم يكن له معنى يعرف به.

وقال الأخفش: نونه أصلية مثل قراص وحماض؛ لأن فعالا أكثر من فعلان، يعنى النبات، والصحيح أنها أصلية، لا لكونه اسم نبات، بل لثبوتها فى الاشتقاق.

قالوا: مرمنة - للبقعة الكثيرة الرمان، ولو كانت النون زائدة لقالوا: مرمة.

والموضع الثانى: أن تقع ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان نحو غضنفر. وهو الأسد.

فالنون فى هذا ونحوه مطرد زيادتها لثلاثة أوجه:

أحدها: أن كل ما عرف له اشتقاق أو تصريف وجدت فيه زائدة فحمل غيره عليه.

---

(١) جنجان: - بكسر الجيم الأولى وأصله جنجن كسمسم قال فى القاموس الجناجن: عظام الصدر الواحد جنجن وجنجنة - بكسرهما ويفتحان.

وثانيها: أن النون فى ذلك واقـعة موقع ما تيقنت زيادته كيـاء سَمَيْدَع وواو فدوكس[١].

وثالثها: أنها تعاقب حرف اللين غالبا، كقولهم للغليظ الكفين:

شَـرَنْبَث وشَـرَابِث، وللضـخم جَـرَنْفَـش وجرافـش، ولضـرب من النبت عرنقصان وعريقصان.

وقد اشتمل هذا الضابط على قيود ننبـه عليها، فقولنا «ثالثة» احترازا من أن تقع ثانية فإنه لا يحـكم بزيادتها متحركـة كانت أو ساكنة فى غير مـا سيأتى، إلا بدليل، كما حكم بزيادة نون كنهبل للزوم عدم النظير، وبزيادة نون حَنْظَل كقولهم «حظلت الإبل».

وقولنا «ساكنة» احترازا من المتحركة، فإنها لا يحكم بزيادتها إلا بدليل، وقد زيدت ثالثـة متحـركة، فى ألفـاظ قليلة منها: غـرنيق وقعنـب وخرنوب[٢] على احتمال فى بعضها.

وقولنا: «غير مدغمـة» احترازا من نحو عجنس[٣] تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف، فغلب التضعيف لأنه الأكثر، وجعل وزنه فعلل كعدبس[٤].

قال الشـيخ أبو حيـان: والذى أذهب إليه أن النونين زائدتان ووزنـه فعنل، والدليل على ذلك أنا وجدنا النونيـن مزيدتين فيمـا عرف له اشتقاق نحـو ضفنط وزونك[٥].

---

(١) السميدع: السيد الكريم الموطأ الأكناف والشجاع والذئب والخفيف فى حوائجه.
والفدوكس: ـ بفتح الفاء والدال ـ الأسد والرجل الشديد.

(٢) الغـرنيق: بضم الغـين وسكـون الراء ـ طيـر من طيـور الماء، ويطلق على غـيـر ذلك، والقعنب: اسم رجل.
والخرنوب: ـ بضم الخاء ـ لغة فى الخروب ـ وهو نبت معروف، هـ صحاح.

(٣) العجنس: ـ بفتح العين والجيم وتشديد النون ـ الجمل الضخم الشديد.

(٤) العدبس: ـ بفتح العين والدال وتشديد الباء ـ الشديد من الإبل وغيرها.

(٥) ضفنط ـ بفـتح الضاد والفاء وتشـديد النون ـ من الضفاطة: وهى الجـهل وضعف الرأى وضخامة البطن.
زونك: ـ بفتح الزاى والواو وتشديد النون ـ من الزوك: مشى الغراب وتحريك المنكبين فى المشى والتبختر.

ألا ترى أنه من الضفاطة والزوك، فيحمل ما لا يعرف له اشتقاق على ذلك.

وقولنا: «وبعدها حرفان» احترازا من أن يكون بعدها حرف واحد أو أكثر من حرفين فلا يحكم عليها بالزيادة، إلا بدليل كما حكم بزيادة نون عرند[١] للزوم وعدم النظير.

وزاد ابن جنى مع هذه الشروط شرطا آخر، وهو أن يكون مما لايمكن فيه التضعيف.

احترازا من أن يكون بعدها حرف واحد نحو حزنزق[٢] فإن نونه عنده محتملة، فلا يقضى عليها بالأصالة ولا بالزيادة، إلا بدليل.

ورده ابن عصفور وقال: الصحيح أنها فى ذلك زائدة، ولبسط الكلام على ذلك موضع غير هذا.

الموضع الثالث: الانفعال وفروعه كالانطلاق.

الموضع الرابع: الافعنلال وفروعه كالاحرنجام.

الموضع الخامس: المضارع نحو نضرب.

تنبيهات:

الأول: إنما لم يذكر الناظم هذه المواضع الثلاثة هنا مع أن زيادة النون فيها مطردة، لوضوح أمرها.

الثانى: اعلم أن النون تزاد على وجهين:

أحدهما: أن تزاد فى بنية الكلم بحيث لو حذفت اختل معناها كما تقدم.

والآخر: أن تزاد بعد تمام الكلمة كالتنوين ونون التثنية والجمع وعلامة الرفع فى الأمثلة الخمسة ونون الوقاية ونون التوكيد.

والذى ينبغى أن يذكر فى حروف الزيادة هو النوع الأول، وقد يذكر الثانى تنبيها على أن النون تزاد على الوجهين.

---

(١) العرند ـ بفتح العين وسكون الراء وفتح النون ـ لأنه من قولهم: شىء عرد أى: صلب.
(٢) كذا بالأصل وفى نسخة ب (حزنزن).

الثالث: اعلم أن النون تزاد أولى نحو نضرب، وثانية نحو حنظل، وثالثة نحو غضنفر، ورابعة نحو رعشن، وخامسة نحو عثمان، وسادسة نحو زعفران، وسابعة نحو عبوثران[١].

والتَّاءُ فِى التَّأْنِيْثِ والْمُضَارَعَهْ ... ونَحْوِ الاسْتِفْعَالِ والمطَاوَعَهْ

ذكر أن التاء تطرد زيادتها فى التأنيث نحو قائمة، وكذا فى الفعل نحو قامت، وفى المضارعة نحو تقوم، وفى الاستفعال وفروعه نحو الاستخراج واستخرج فهو مستخرج، وفى المطاوعة لثلاثى نحو تعلم تعلما، أو الرباعى نحو تدحرج تدحرجا.

فإن قلت: قد اطردت زيادة التاء فى التفاعل نحو التغافل، وفى الافتعال نحو الاقتدار وفروعهما، وفى التفعيل والتفعال نحو الترديد والترداد، دون فروعهما لأن فروعهما لا تاء فيها.

ولم يذكر الناظم هذه الأربعة.

قلت: قد يمكن إدراكها فى قوله (ونحو الاستفعال) أى: ونحوه من المصادر التى زيدت فيها ولا يختص بهذا الوزن.

وزيدت التاء أيضا فى أنت وفروعه على المشهور[٢] ولا يقضى بزيادتها فى غير ما ذكر إلا بدليل.

واعلم أن التاء تزاد أولا وحشوا وآخرا، فأما زيادتها أولا فمنه مطرد وقد تقدم، ومنه مقصور على السماع كزيادتها فى تنضب، وتتفل[٣].

---

(١) عبوثران: ـ بفتح العين وسكون الواو وفتح المثلثة وضمها: نبات طيب الرائحة.
ورعشن: يقال رجل رعشن للذى يرتعش، وجمل رعشن لاهتزازه فى السير.

(٢) هذا المشهور: هو أن الضمير من «أنت» هو أن التاء حرف دال على تأنيث المخاطب المفرد أو المثنى أو الجمع، ويقابله قولان آخران، أولهما أن الضمير هو التاء وأن حرف عماد كما قيل فى «إياك» ونحوه وثانيهما: أن الضمير هو مجموع أن والتاء.

(٢) التنضب: شجر له شوك قصار وليس من شجر الشواهق.
والتتفل: بفتح التاء الأولى وسكون الثانية وضم الفاء ـ أو بضمتين بينهما سكون أو بكسر أوله وفتح ثالثه أو بفتح الأول والثالث أو بكسرهما: الثعلب وقيل: ولده.

وأما زيادتها آخرا فكذلك منه مطرد وقد تقدم، ومنه مقصور على السماع كالتاء فى رغبوت ورحموت وملكوت وعنكبوت. ومذهب سيبويه أن نون عنكبوت أصل وهو رباعى، وذهب بعض النحويين إلى أنه ثلاثى ونونه زائدة.

وأما زيادتها حشوا فلا تطرد إلا فى الاستفعال والافتعال وفروعهما: وقد زيدت حشوا فى ألفاظ قليلة، ولقلة زيادتها حشوا ذهب الأكثر إلى أصالتها فى يستعور، وإلى كونها بدلا من الواو فى كلتا.

والهاءُ وقْفًا كَلِمَهْ ولم تَرَهْ والَّلامُ فى الإشارةِ المُشْتَهِرَهْ

لم تطرد زيادة الهاء إلا فى الوقف على ما الاستفهامية مجرورة نحو «لِمَهْ» وعلى الفعل المحذوف اللام جزما أو وقفا، وعلى كل مبنى على حركة لازمة إلا ما تقدم استثناؤه فى باب الوقف.

وهى واجبة فى بعض ذلك، وجائزة فى بعضه، وقد تقدم فى بابه، فلا حاجة لإعادته.

تنبيهات:

الأول: أنكر المبرد زيادة الهاء ولم يعدها من حروف الزيادة، وأورد عليه زيادتها فى الوقف، وأجيب بأنها حرف معنى كالتنوين وباء الجر، فلا وجه لعدها فى حروف الزيادة، لأنها إنما تلحق لبيان الحركة، ولو عدت لزم عد الشين التى تلحق فى الوقف لبيان الضمير عند العرب نحو «أكرمتكِش». والصحيح أنها من حروف الزيادة، وإن كانت زيادتها قليلة، والدليل على ذلك قولهم أمَّهات وقول بعضهم: أمهة، قال الراجز(١):

(١) قائله: هو قصى بن كلاب بن مرة أحد أجداد النبى ﷺ - وهو من الرجز -.
اللغة: «أمهتى» أى: أمى «خندف» - بكسر الخاء والدال وسكون النون - وهى أم مدركة زوجة إلياس واسمها ليلى بنت حلوان، واشتقاق خندف من الخندفة وهو مشى فيه سرعة وتقارب خطا.
وعن الخليل أن الخندفة مشية كالهرولة للنساء خاصة دون الرجال.
«وإلياس» هو ابن مضر بن نزار
الإعراب: «أمهتى» مبتدأ «خندف» خبره «وإلياس» الواو عاطفة وإلياس مبتدأ «أبى» خبره.
=

أمَّهَتِي خِنْدِفُ والِيَاسُ أَبِي

فالهاء فى أمهات وأمهة زائدة، لسقوطها فى قولهم: أم بينة الأمومة.

وأجيب بجواز أصالـتها، ويكون أمهة فُعَّلَة نحو أُبَّـهَة، وقد أجاز ذلك ابن السراج، ويقويه حكاية صاحب العين: تأمهت أما، بمعنى اتخذت أما، ثم حذفت الهاء فبقى أم، ووزنه فُعٌّ، أو تكون أمْهـة وامْ من باب سَبِط وسِبْطَر، وضعف هذا الجواب بأنه على خلاف الظاهر، وأن حكاية صاحب العـين تأمهت لا يحتج بها، لأن فى كتاب العين اضطرابا لايخفى، وكان الفارسى يعرض عنه، ويرد على المبرد أيضا قولهم «أهراق» فـالهاء فيه زائدة لسقوطهـا فى أراق إراقة، قالوا: ولا جواب عنه إلا دعـوى الغلط ممن قاله، لأنه لمـا أبدل الهمـزة فى هراق توهم أنها فـاء[1] فأدخل الهمزة عليها فأسكنت.

وقال الخليل: هى زائدة فى هِرْكَـوْلة ـ وهى العظيمة الوركـين، لأنها تَرْكُل فى مشيتها.

وقـال أبو الحـسن: إنهـا زائدة فى هِـبْلَع ـ وهو الأكـول ـ وهِجْـرَع ـ وهو الطويل[2]، لأن الأول من البلع، والثانى من الجرع ـ وهو المكان السهل ـ وما قاله فى هبلع أقرب.

وذهب بعضهم إلى أنها زائدة فى سَهْلَب[3] وذكروا ألفاظا أخر لا نطول بها لعدم شهرتها.

الثانى: تبـين مما تقدم أن ذكـر هاء السكت فى حروف الزيادة، كـما فـعل المصنف، ليس بجيدٍ.

= الشاهد: قوله «أمـهتى» حـيث ظهر فـيه الهـاء وهو على الأصل، وذلك لأن أصل أم أمهة، ولذلك يجمع على أمهات.

مواضعه: ذكر فى المحتسب لابن جنى ٢/٢٢٣ وابن يعـيش ٣، ٤/ ١٠، وشرح الشافية ص٣٠١، وهمع الهوامع ١/٢٣.

(١) أى: فاء الكلمة.

(٢) وهما عنده هفلع.

(٣) السهلب: الطويل.

واللامُ فى الإشارةِ المُشْتَهِرَهْ

لم تطرد زيادة اللام إلا فى أسماء الإشارة نحو ذلك وتلك، وزيادة هذه اللام، قيل: لتوكيد الإشارة، وقيل: للدلالة على البعد.

تنبيه:

زيادة اللام على ضربين: أحدهما: أن تزاد فى الكلمة مبنية عليها كزيادتها فى فَيْشَلَة - وهى رأس الذكر - وفَحْجَل - وهو المتباعد الفخذين - وهَيْقَل - وهو ذكر النعام - وعَبْدَل - بمعنى عبد - لسقوطها فى قولهم: فَيْشَة وأَفْحَج وهَيْق وعبد، وأجاز ابن جنى: فى فيشلة وهيقل أصالة اللام، ويكون مادتين، ونقل عن أبى الحسن: أن لام عبدل أصل. وهو مركب من عبدالله كما قالوا: عَبْشَمِىّ، وقال فى الأوسط: واللام تزاد فى عبدل وحده وجمعه عبادلة.

قيل: فيكون للأخفش قولان.

والضرب الثانى لزيادة اللام: أن تزاد لمعنى لم تبن الكلمة عليها، وهى لام الإشارة، وهذا لا يعنى أن يذكر هنا. كما تقدم فى هاء السكت.

تنبيه:

ذكر فى النظم تسعة من حروف الزيادة ولم يذكر السين، وهى تزاد باطراد مع التاء فى الاستفعال وفروعه.

قيل: وبعد كاف المؤنثة نحو أكرمتكس - وهى الكسكسة - وليس بجيد، لأنها لم تزد فى بنية الكلمة، ويلزم من عد سين الكسكسة أن يعد شين الكشكشة، ولا تطرد زيادتها فيما سوى ذلك بل يحفظ كسين قدموس - بمعنى قديم - وسين أسطاع - بقطع الهمزة، وضم أول المضارع. فإن أصله أطاع يطيع، والسين زائدة، هذا مذهب البصريين، والعذر للمصنف أن السين لا تطرد زيادتها إلا فى موضع واحد، وقد مثل به فى زيادة التاء، إذ قال (ونحوَ الاستفعال) فكأنه اكتفى بذلك.

وامنع زيادةً بلا قيدٍ ثَبَتْ ... إنْ لم تُبَيِّن حُجَّةٌ كحَظِلَتْ

أى: متى وقع شىء من هذه الحروف العشرة خاليا عما قيدت به زيادته، فهو أصل ولا يقبل دعوى زيادته إلا بدليل، كسقوط نون حنظل فى قولهم «حظلت الإبلُ» إذا تأذت من أكل الحنظل، فلذلك حكم بزيادتها مع أنها قد خلت من قيد الزيادة، أعنى: كونها (زائدة)[1] ثالثة، وقد تقدمت أمثلة كثيرة مما حكم فيه بالزيادة لدليل مع خلوه من قيد الزيادة، فلتراجعْ. والله أعلم.

---

(١) أ.

فصل

فى زيادة همزة الوصل

مناسبة هذا الفصل لما قبله، أنه من تتمة الكلام على زيادة الهمزة، وهو مشتمل على مقصدين:

الأول: تعريف همزة الوصل لتمتاز عن همزة القطع.

والثانى: بيان أحكامها.

أما تعريفها: فله طريقان: أحدهما بالرسم، والآخر بالحصر، وقد أشار إلى رسمها بقوله:

لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سابقٌ لا يَثْبُتُ ... إِلاَّ إذا ابْتُدِى بِهِ كاسْتَثْبِتُوا

وحاصله: أن همزة الوصل هى كل همزة تسقط وصلا وتثبت ابتداء، وهمزة القطع هى كل همزة تثبت وصلا وابتداء، وقد اشتمل كلامه على فوائد:

الأولى: أن همزة الوصل وضعت أولا همزة، لقوله (للوصل همز) هذا هو الصحيح، وقيل: يحتمل أن يكون أصلها الألف، الا ترى (إلى)[1] ثبوتها الفا فى نحو «آلرجل؟» في الاستفهام لما لم يضطر إلى الحركة.

الثانية: أن همزة الوصل لا تكون إلا سابقة، لأنه إنما جيء بها وصلة إلى الابتداء بالساكن إذ الابتداء به متعذر.

الثالثة: أن إثبات همزة الوصل فى الدرج لا يجوز إلا فى ضرورة شعر. كقوله[2]:

---

(١) ب.

(٢) **قائله**: هو قيس بن الخطيم - وهو من الطويل - .

وتمامه: بنث وتكثير الوشاة قمين

اللغة: «بنث» بالباء الجارة وفتح النون وتشديد الثاء - من نث الحديث ينثه بالضم - نثًا إذا أفشاه (قمين) اى: خليق بذلك وحرى.

ويروى: بنت وإفشاء الحديث قمين.

الإعراب: «إذا» للشرط «جاوز» فعل ماض «الاثنين» مفعول به «سر» فاعل جاور،=

إِذَا جَاوَزَ الاثْنَينِ سِرٌّ فإنَّهُ ....

وكثر ذلك فى أوائل أنصاف الأبيات كقوله(١):

لاَ نَسَبَ اليومَ ولاَ خُلَّةً اتَّسَعَ الخرقُ عَلَى الراقِعِ

تنبيه:

اختلف فى تسميتها همـزة الوصل مع أنها تسقط فى الوصل، فقيل أضيفت إلى الوصل اتساعا، وقيـل: لأنها تسقط فى الدرج فتصل ما بعدهـا إلى ما قبلها، بخلاف همزة القطـع، وقيل: لأنها يتوصل بها إلى النطق بـالساكن. ثم أشار إلى حصر مواضعها، وهى ستة أنواع:

الأول: الفعل الخماسى والسداسى وإليهما أشار بقوله:

=والجملـة وقعت فعل الشـرط «فإنه» الفـاء واقعـة فى جواب الشـرط وإن واسمـها وهو الضمير الراجع إلى السـر «قمين» خبر إن «بنث» يتعلق به «وتكثير» عطف عليه «الوشاة» مضاف إليه.

الشاهد: قوله «الإثنين» حيث أثبت همزة الوصل فى الدرج للضرورة.

مواضعه: ذكره السيوطى فى الهـمع ٢/١١، وابن يعيش ١٩، ٩/١٣٧، وشرح شواهد الشافية ص١٨٣.

(١) قائله: هو أنس بن العباس بن مرداس، وقيل: لأبى عامر جد العباس بن مرداس - وهو من السريع - .

اللغة: «الراقع» الذى يصلح موضـع الفساد من الثـوب «ولا خلة» - بضم الخاء - أى ولا صداقة.

المعنى: يقول الشـاعر: لا نسب ولا قـرابة اليوم بيننا وقـد تفاقم الأمر بـحيث لا يرجى خلاصه فهو كالخرق الواسع فى الثوب لا يقبل رقع الراقع.

وروى أبو على القالى: اتسع الخرق على الراتق.

الإعراب: «لا» نافيـة للجنس «نسب» اسمـها مبـنى على الفتح فى محـل نصب «اليوم» ظرف متعلق بمحـذوف خبرها «ولا» الواو عاطفة، ولا زائدة لتأكـيد النفى «خلة» معطوف على نسب بالنظر إلى محل اسم «لا» الذى هو النصب. «اتسع» فعل ماض «الخرق» فاعل «على الراقع» جار ومجرور متعلق بقوله اتسع.

الشاهد: قوله «اتسع» حيث أثبت فيه همزة الوصل فى الدرج للضرورة.

مواضـعه: ذكره ابن عـقيل ٢/٢٢٩، وابن الناظم وابن هشام فى «لا» النافـية للجنس، والأشمونى، والسيوطى فى شرح الألفـية ص٤٠، وفى الهمع ١٤٤، ٢/٢٢١، وسيبويه ١/٣٤٩، وابن يعيش ١٠١، ٢/١١٣، ٩/١٣٨

وَهُوَ لِفِعْلٍ ماضٍ احْتَوَى عَلَى أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ انْجَلَى

فكل همزة افتتح بها فعل ماض زائد على أربعة أحرف، فهى همزة وصل نحو انجلى وانطلق واستخرج.

الثانى: فعل الأمر من كل فعل زائد على ثلاث نحو انجل وانطلق واستخرج)(١).

وإليه الإشارة: بقوله: (والأمر).

الثالث: مصدر الفعل الزائد على أربعة أحرف نحو الانطلاق والاستخراج، وإليه الإشارة بقوله: (والمصدر) وقوله: (منه) قيد للأمر والمصدر كليهما.

الرابع: الأمر من كل فعل ثلاثى يسكن ثانى مضارعه لفظا، وإليه الإشارة بقوله:

وَكَذَا أَمْرُ الثُّلاَثِى كَاخْشَ وامْضِ وانْفُذَا

فإن تحرك ثانى مضارعه لفظا لم يحتج إلى همزة الوصل ولو سكن تقديرا، كقولك فى الأمر من يقوم: قم، ومن يعد: عد، ومن يرد: رد، ويستثنى من ذلك خذ وكل مر، فإنها يسكن ثانى مضارعها لفظا، والأكثر فى الأمر منها حذف الفاء والاستغناء عن همزة الوصل.

فإن قلت: أطلق فى قوله (أمر الثلاثى).

قلت كأنه اكتفى بتقييد الأمثلة، وقد مثل بما سكن ثانى مضارعه، وإنما مثل بثلاثة أفعال، ليمثل بمفتوح العين ومكسورها ومضمومها.

الخامس: عشرة أسماء غير (مصادر)(٢) وقد ذكرها فى قوله:

وَفِى اسْمٍ استٍ ابنٍ ابنمٍ سُمِعْ واثنين وامرئٍ وتأنيثٍ تَبِعْ

فهذه تسعة لأن قوله (وتأنيث) يعنى به ابنة واثنتين وامرأة، والعاشر (ايمن) المذكور أول البيت الآتى، ونبه بقوله (سمع) على أن افتتاح هذه الأسماء العشرة

---

(١) أ.

(٢) أ، جـ.

بهمزة الوصل غير مقيس، وإنما طريقه السماع، وذلك أن الفعل لأصالته فى التصريف استأثر بأمور منها:

بناء بعض أمثلته على السكون[1] فإذا اتفق الابتداء بها زادوا همزة الوصل للإمكان ثم حملت مصادر تلك الأفعال على أفعالها فى إسكان أولها، واجتلاب الهمزة.

وهذه الأسماء العشرة ليست جارية على أفعال فكان مقتضى القياس أن تبنى أوائلها على الحركة، ويستغنى فيها عن همزة الوصل.

فإن قلت: فما وجه إسكان أوائلها حتى احتيج إلى همزة الوصل؟

قلت: قال بعض النحويين لأنها أسماء معتلة سقطت أواخرها للاعتلال، وكثر استعمالها فسكن أوائلها لتكون همزة الوصل عوضا مما أسقط منها. انتهى.

وقد دعت الحاجة هنا إلى الكلام على هذه الأسماء.

أما «اسم»: فأصله سمو كقنو كذا قال سيبويه، وقيل أصله سمو كقفل، فحذفت لامه تخفيفا وسكن أوله لما مر، وقيل: نقل سكون الميم إلى السين، وهو عند البصريين مشتق من السمو، وعند الكوفيين من الوسم، ولكنه قلب، فأخرت فاؤه فجعلت بعد اللام، وجاءت تصاريفه على ذلك، والخلاف فى هذه المسألة شهير، فلا نطول به.

وأما «است»: فأصله ستَه - بفتح الفاء والعين - ودليل تحريك العين جمعه على أفعال، ودليل فتحها أن المفتوح العين أكثر، فلا يعدل عنه لغير دليل، ودليل فتح فائه قولهم: سَه - بفتح الفاء حين حذفوا العين، وفيه ثلاث لغات: است وسه وست.

وأما «ابن» :فأصله بنو، ودليل فتح فائه قولهم فى جمعه بنون، وفى النسب بنوى - بفتحها - ودليل فتح عينه جمعه على أفعال.

فإن قلت: ما الدليل على أن لامه واو؟

(١) أى: بناء أوائل بعض أمثلته.

قلت: ذكروا لذلك ثلاثة أوجه، أحدها: أن الغالب على ما حذفت لامه الواو دون الياء.

الثانى: أنهم قالوا: البنوة، واعترض بأن البنوة لا دليل فيها، لأنهم قالوا: الفتوة، ولام فتى ياء.

الثالث: أنهم قالوا: فى مؤنثه بنْت. فأبدلوا التاء من لامها، وإبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء.

وذهب بعضهم إلى أن لام ابن ياء، واشتقه من بنى يبنى.

وأما «ابنم»: فهو ابن زيدت فيه الميم للمبالغة، كما زيدت فى زرقم، قال الشاعر(١):

أبى اللهُ إلا أنْ أكُونَ لها ابنما ... وهَلْ لِى أمٌّ غيرُها إنْ ذَكَرْتُهَا؟

وأما «اثنان»: فأصله ثنيان، لأنه من ثنيت، فحذفت لامه، وسكن أوله، وجىء بهمزة الوصل.

وأما « امرؤ»: فهو اسم تام لم يحذف منه شىء، إلا أنه لما كان يجوز تخفيف همزته بنقل حركتها إلى الساكن قبلها مع الألف واللام نحو المرء أعلوه لذلك، ولكثرة استعماله.

---

(١) قائله: هو المتلمس واسمه جرير بن عبدالمسيح - وهو من الطويل -.
اللغة: «أبى الله» أى: منع ألا أكون إلا ابنا لها.
الإعراب: «وهل» الواو للعطف وهل للاستفهام «لى» جار ومجرور خبر مقدم «أم» مبتدأ مؤخر «غيرها» صفة لأم «إن» شرطية «ذكرتها» فعل وفاعل ومفعول والجملة فى محل جزم فعل الشرط، والجواب محذوف دل عليه الكلام السابق «أبى» فعل ماض «الله» فاعل «أن» مصدرية «أكون» فعل مضارع ناقص منصوب بأن واسمها ضمير والتقدير: إلا كونى ابنا لها، لأمى «ابنما» منصوب لأنه خبر أكون.
الشاهد: قوله «ابنما» فإن أصله ابن زيدت فيه الميم للمبالغة كما زيدت فى زرقم وشجعم.
مواضعه: ذكره الأشمونى ٢/٨١٦، وابن يعيش ٩/١٣٣، والمقتضب للمبرد ٢/٩٣، والخصائص لابن جنى ١/٥٨، ٢/١٨٢.

وأما تأنيث ابن واثنين وامرئ، فالكلام عليها كالكلام على مذكراتها، والتاء في ابنة واثنتين للتأنيث كالتاء في امرأة، بخلاف التاء في بنت وثنتين، فالتاء فيهما بدل من لام الكلمة، إذ لو كانت للتأنيث لم يسكن ما قبلها، ويؤيد ذلك قول سيبويه: لو سميت بهما رجلا لصرفتهما، يعني: بنتا وأختا.

فإن قيل: فإذن نفهم من الكلمة التأنيث؟

قلت: أجاب ابن يعيش في شرح المفصل بأن التأنيث مستفاد من نفس الصيغة، ونقلها من بناء إلى آخر.

وذلك أن أصل بنت بنو فنقلوه إلى فعل ألحقوه بجذع بالتاء، كما ألحقوا أختا بالتاء بقفل فصارت الصيغة علما للتأنيث، إذ كان هذا علما اختص بالتأنيث.

وأما «ايمن»: فهو اسم مشتق من اليمن، وهو مخصوص بالقسم وهمزته قطع وصل، هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها همزة قطع، وهو عندهم جمع يمين، ورد مذهبهم بثلاثة أوجه:

أحدها: أنه لو كان جمعا لم تصح كسرة همزته، وقد سمع كسرها.

الثاني: أنه قد سمع حذف همزته نثرا في قول عروة بن الزبير: لَيْمُنُك لئن ابتليت لقد عافيت.

والثالث: أنه لو كان جمعا لم يتصرف فيه بحذف بعضه لأن ذلك في الجموع غير معروف، وفيه اثنتا عشرة لغة. جمعها ابن مالك رحمه الله في بيتين وهما:

همزَ ايمُ وايمُن فافتح واكسر أو إم قُل أو قل مُ أو مُنُ بالتثليث قد شُكلا
وأيمُن اختم به، والله كلا أضِف إليه في قسَم تستوف ما نُقلا

السادس: همزة حرف التعريف وهي المشار إليها بقوله (همز أل كذا) وشمل قوله (همز أل) حرف التعريف والموصولة والزائدة، ومذهب الخليل أن همزة أل همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال، وهو اختيار المصنف في غير هذا الموضع، وهمزة أم التي هي بدل من أل في لغة أهل اليمن همزة وصل أيضا. فهذا تمام المقصد الأول، وأما المقصد الثاني فيشتمل على مسائل:

الأولى: اختلف فى همزة الوصل هل أصلها السكون أو الحركة؟ فقيل اجتلبت ساكنة ثم حركت بالكسر الذى يجب لالتقاء الساكنين، وإليه ذهب الفارسى واختاره الشلوبين، وقيل: اجتلبت متحركة وهو قول سيبويه، وهو الظاهر.

الثانية: اعلم أن همزة الوصل تفتح فى موضعين فى حرف التعريف وأيمن، وقد ذكر كسرها فى أيمن، وتضم فى غيرهما، قيل: ضمة أصلية موجودة أو مقدرة بالموجودة نحو «اسكن» والمقدرة نحو اغزى يا هند، فإن أصله اغزوى، وذكر الشارح فى نحو اغزى مما عرض إبدال ضمة ثالثه كسرة وجهين: الضم والكسر، قال: والضم هو المختار، وحكى ابن جنى كسر الهمزة فى نحو اخرج مما ضمته لازمة وهى لغة رديئة، ويشم الضم قبل الضمة المشمة فى نحو اختير وانقيد على لغة الإشمام، وتكسر فيما سوى ذلك.

الثالثة: مذهب البصريين أن أصل حركة همزة الوصل أن تكون كسرة، وإنما فتحت فى بعض المواضع تخفيفا، وضمت إتباعا، وذهب الكوفيون إلى أنها كسرت فى نحو اضرب تبعا لثالث الفعل، وضمت فى نحو «اسكن» تبعا لثالث الفعل أيضا، ورد عليهم أنه ينبغى أن تفتح فى نحو اعلم، وأجيب بأنها لو فتحت فيما ثالثه مفتوح لالتبس الأمر بالخبر.

الرابعة: قد علم أن همزة الوصل إنما جىء بها للتوصل إلى الابتداء بالساكن، فإذا تحرك ذلك الساكن استغنى عنها، نحو استتر، إذا قصد إدغام تاء الافتعال فيما بعدها نقلت حركتها إلى الفاء فقيل: ستر[1] إلا أن لام التعريف إذا

---

(١) يلتبس هذا الماضى بعد النقل وحذف همزة الوصل بقولك «ستر» مضعف العين، والفرق بينهما من ثلاثة أوجه:
الأول: أن هذا الماضى المحذوف همزة وصله وزنه افتعل، والآخر، وزنه فعل - بتشديد العين.
والثانى: أن مضارع هذا الماضى يستر - بفتح ياء المضارعة كيستتر الذى هو أصله، ومضارع الآخر يستر بضم ياء المضارعة كيقتل - بتشديد التاء مكسورة.
والثالث أن مصدر هذا الماضى المحذوف همزة الوصل ستارا ومصدر المضعف العين تستير مثل تقتيل.

نقلت حركة الهمزة إليها فى نحو الأحمر، فالأرجح إثبات الهمزة، فتقول: «الحمر».

فإن قلت: فما الفرق بينه وبين ستر؟

قلت: النقل للإدغام، أكثر من النقل لغير الإدغام.

الخامسة: إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل، حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها إن كانت مكسورة أو مضمومة، المكسورة نحو ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾(1) أصله اصطفى بهمزة وصل مكسورة فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت همزة الوصل، والمضمومة نحو قولك: «اضطر الرجل» أصله اضطر بهمزة مضمومة، فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت أيضا، وإن كانت مفتوحة لم تحذف بل تبدل ألفا، أو تسهل بين الهمزة والألف، وقد قرئ بالوجهين فى مواضع من القرآن نحو: ﴿آلذَّكَرَيْنِ﴾(2) ومن التسهيل قول الشاعر(3):

---

(2) الآية ١٥٣ من سورة الصافات.

(1) من الآية ١٤٣ من سورة الأنعام.

(2) قائله: هو حسان بن يسار للتغلبى، وقيل: لعمرو بن أبى ربيعة. - وهو من الطويل -.

اللغة: «الرباب» اسم امرأة «تباعدت» صارت بعيدة عنك «انبت» انقطع «حبل» معروف ويراد به هنا: العهد وأسباب المودة والصلة.

المعنى: أخبرنى وأصدقنى إذا تباعدت عنك دار الرباب أو انقطع ما بينكما من أواصر الألفة والمحبة وعهد الإخاء، هل الحق أن قلبك يطير معها، ويذهب عقلك حزنا عليها؟ وكنى بذلك عن شدة اضطرابه وخفقانه.

الإعراب: «أألحق» الهمزة الأولى للاستفهام، والثانية أداة التعريف والحق منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف، خبر مقدم «إن» شرطية «دار» فاعل لفعل محذوف هو فعل الشرط يفسره تباعدت «الرباب» مضاف إليه وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام «تباعدت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة «أو» حرف عطف «انبت»، فعل ماض، «حبل» فاعل (أن) حرف توكيد ونصب «قلبك» اسمها وضمير المخاطب مضاف إليه «طائر» خبر أن مرفوع بالضمة الظاهرة، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مبتدأ مؤخر، والتقدير: أفى الحق طيران قلبك.

الشاهد: قوله «أألحق»، حيث نطق الشاعر بهمزة أل فى هذه الكلمة بين الألف والهمزة مع القصر، وهذا هو التسهيل وهو القليل.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٨١٨ وابن هشام فى شرح الألفية ٤/٢٤٤، وابن عقيل ٢/٤٠٦، وابن الناظم، وسيبويه ١/٤٦٨.

أَالحقَّ إنْ دارُ الربابِ تباعدت أو انبتَّ حبلٌ أن قلبَك طائرُ

والإبدال هو أرجح الوجهين.

فإن قلت: لم أبدلت أو سهلت، وكان القياس أن تحذف كما حذفت المضمومة والمكسورة؟

قلت: إنما ترك مقتضى القياس فى المفتوحة، لأن حذفها يوقع فى التباس الاستفهام بالخبر لاتحاد حركتها وحركة همزة الاستفهام، وإلى ذلك أشار بقوله:

... ويُبْدَلُ مدًّا فى الاستفهامِ أو يُسَهَّلُ

فإن قلت: فهل يجرى الوجهان فى همزة أيمن كقولك: آيمن الله يمينك؟.

قلت: نعم، لأن العلة واحدة وقد نصوا على ذلك إلا أن قوله (ويبدل) قد يوهم اختصاصه بهمزة أل، لأن الظاهر أن الضمير فى (يبدل) يعود عليه، وكذلك يوهمه كلام الكافية، بل هو كالتصريح بذلك.

واعلم أن الكلام على هذه المسائل يستدعى بسطا، ولكننى أضربت عنه خشية الإطالة. والله أعلم.